

مباحث لغوية في كتاب "إيضاح الوقف والابتداء"
لأبي بكر ابن الأنباري

إعداد

د. علاء إسماعيل الحمزاوي

كلية الآداب - جامعة المنيا

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين .. وبعد
فهذه الدراسة تدور في فلك كتاب " إيضاح الوقف والابتداء في كتاب
الله لأبي بكر ابن الأنباري^١، وقد راودتني فكرته حينما كنت منشغلا بدراسة
أخرى عن " أثر الصناعة النحوية والإقتضاء الدلالي في تنوع الوقف
القرآني"؛ إذ كان كتاب ابن الأنباري هذا أحد مصادر الدراسة، فلفت انتباهي

^١ هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري، شهد له بالعلم في علوم
القرآن والنحو واللغة والأدب والحفظ إلى حد أنه كتب عنه وأبوه حي، وهو أحد أئمة
الكوفة في اللغة والنحو، له العديد من المؤلفات العلمية في اللغة والنحو والأدب، توفي
سنة ٣٢٨ هـ، وقد فرق العلماء بينه وبين أبي بركات الأنباري (ت ٥٧٧) صاحب كتابي
(أسرار العربية والإنصاف في مسائل الخلاف) في اللقب بأن الأخير يلقب بـ(الأنباري)،
أما صاحبنا فيلقب بـ(أبي بكر) و(ابن الأنباري)، وقد استخدمنا اللقبين في بحثنا هذا. أما
كتابه (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله) فهو كتاب كبير الحجم؛ حيث يصل تسلسل
أرقام صفحاته إلى (١١٩٩) صفحة بدون مقدمة المؤلف، وهو مطبوع في مجلدين بتحقيق
دمحي الدين عبد الرحمن رمضان في دمشق ١٩٧١ وللمزيد عن المؤلف والكتاب راجع
مقدمة المحقق (١١٢) صفحة.

حديثه عن مسائل لغوية متعددة، وكثرة المصطلحات النحوية التي يذخر بها الكتاب، فضلا عن آرائه التي تبرز رؤيته اللغوية، وهي آراء جديرة بالوقوف عندها، فأحببت أن أعيد قراءة هذا الكتاب، ولما تمّ لي ذلك توقفت عند عدة مباحث لغوية شكّلت هذه الدراسة.

وجدير بالملاحظة أن كلمة (لغوية) التي وردت في العنوان تعني عندي كل ما يتعلق بمسائل علم اللغة في مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، كما يرى اللغويون المحدثون، ومن ثم كانت المباحث التي استخلصتها من كتاب "الإيضاح" هي: المصطلحات النحوية، أنواع الألفاظ الواقعة في أوائل الكلمات، الحروف اللينة المنطرفة بين الحذف والإثبات، المماثلة الصوتية، الوقف وأنواعه، الهمز تحقيقا وتخفيفا، الفتح والإمالة، التعدد الوظيفي (ما)، وختمت المباحث بمبحث يضم بين جانيه المسائل النحوية المتناثرة في الكتاب، والتي تبرز رؤية أبي بكر النحوية.

المبحث الأول

المصطلحات النحوية

والمصطلح لفظ أخذ من مادة "صلح" نقيض "فسد"، والاصطلاح بمعنى الاتفاق، وهو اتفاق جماعة على أمر مخصوص^١، فإن تمّ الاتفاق بين أهل الميدان الواحد من ميادين العلم على مفهوم ما نتج عن ذلك الاتفاق مصطلح في ذلك الميدان، ومن ثمّ فالمصطلح هو نتيجة إجماع جمهرة المشتغلين في ميدان ما من ميادين العلم.

ومع ذلك فقد نجد اختلافا بين أهل التخصص الواحد من تخصصات العلم في إطلاق المصطلحات على مفاهيم ذلك التخصص؛ نتيجة لاختلاف المناهج التي تتميز بها كل فئة من علماء التخصص وتحكمها ظروف وثقافة وطبيعة جغرافية معينة؛ ولهذا كان للبصريين مصطلحات وللكوفيين مصطلحات أخرى، رغم أن الميدان العلمي الذي يعملون فيه واحد وهو "النحو العربي".

وأرى أنه لا حاجة للحديث عن تطور المصطلح النحوي منذ سيبويه والكسائي حتى ابن الأنباري، فذلك ميثوث في دراسات عديدة لباحثين معاصرين^٢.

١ انظر : المصطلح النحوي د. عوض القوزي ٢٢

٢ انظر على سبيل المثال: المصطلح النحوي: د. عوض القوزي، ودراسة في النحو الكوفي: المختار أحمد ديره، ومصطلحات النحو الكوفي: د. عبدالله الخثران، ومعجم مصطلحات النحو والصرف: د. محمد إبراهيم عبادة، و(المصطلحات النحوية في كتاب سيبويه والمصطلحات النحوية في معاني القرآن للفراء والمصطلحات النحوية في تفسير الطبري) ثلاثتها للدكتور/فاروق مهني.

ولم يكن أبو بكر مبتدعا في مصطلحاته النحوية بعامه^١، بل هي تمثل النحو الكوفي بعامه؛ إذ نجد معظمها عند الفراء في معاني القرآن^٢، واستعمال أبي بكر لها تأكيد لمذهبه الكوفي، ومع ذلك فقد أضاف إليها واستعمل معها مصطلحات بصرية.

وذكر المصطلحات عند ابن الأنباري لم يكن أمرا متعمدا، فليس كتابه كتابا في التقعيد النحوي، وإنما هو كتاب في الوقف والابتداء في القرآن الكريم، والوقف القرآني يتحدد نوعه من خلال أمرين: الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي^٣، والصناعة تقتضي الوقوف عند مصطلحات المعاني النحوية كالفاعل والمبتدأ والخبر والمستثنى والنعته والبدل والتوكيد والاستفهام وغير ذلك من المعاني التي تحدد نوع الوقف وتحكم عليه بالتمام أو الجواز أو المنع أو القبح؛ ومن ثم يمكن القول بأن ابن الأنباري استطاع أن يوظف المصطلحات النحوية في تحديد الوقف القرآني وتنوعه؛ ولذلك نجد أنه لم يخصص كل المصطلحات النحوية في كتابه، وإنما ذكر منها ما له تأثير في تحديد الوقف القرآني.

وصنفنا المصطلحات النحوية في الكتاب تصنيفا حقليا اعتمدنا فيه على نظرية الحقول الدلالية^٤؛ حيث جمعنا بين المصطلحات التي يمكن أن تنتمي إلى

١ أعني المصطلحات التي وردت في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء) موضوع المبحث

٢ انظر: المصطلحات النحوية في معاني القرآن د/فاروق مهني ودراسة في النحو الكوفي المختار أحمد ديره ص ٢٠٧ : ٢٩٠

٣ انظر للباحث: أثر الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي في تنوع الوقف القرآني.

٤ نظرية الحقول الدلالية هي إحدى نظريات ثلاث سادت المجال الدلالي من الدراسات اللغوية، في النصف الثاني من القرن العشرين، والنظريتان الأخريان هما: النظرية الأمريكية التي اعتنت بالتحليل التكويني للمعنى، والنظرية الإنجليزية التي اهتمت بسياق النص. ويُعدّ دى سوسير رائد نظرية الحقول الدلالية عندما لفت الانتباه إلى ما أسماه

حقل واحد، وأسفر عن ذلك تصنيف المصطلحات إلى أربعة حقول: الحقل الأول: مصطلحات الوظائف النحوية، والحقل الثاني: مصطلحات الإعراب والبناء، والحقل الثالث: مصطلحات المعاني والحروف، والحقل الرابع: مصطلحات الصيغة، وجاورنا بين المصطلحات التي وردت في نص واحد؛ منعاً لتكرار النصوص، على النحو التالي:

الحقل الأول: مصطلحات الوظائف النحوية:

ورد في كتاب "إيضاح الوقف والابتداء" خمسة وثلاثون مصطلحاً من مصطلحات الوظائف النحوية، نذكرها على النحو التالي:

- **آلة المصدر:** ورد في حديثه عن الوقف الممنوع؛ حيث قال: "ولا يتم الوقف على المصدر دون آله" ويسوق مثالا لذلك بالوقف على (قياماً) من قوله تعالى: (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس. المائدة ٩٧) ؛ لأن اللام في (للناس) آلة القيام^١.

بالعلاقات الاتحادية rapports associatifs التي توجد بين عدة وحدات كلامية، مثل كلمات: "يخشى craindre ويشكك redouter ولديه خوف avoir peur". ومن ثم عُرّف المجال الدلالي بأنه مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها، وتوضع تحت لفظ عام يجمعها، أو مجموعة من الكلمات المتقاربة التي تتميز بوجود عناصر أو ملامح دلالية مشتركة، أو قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخير". حول نظرية الحقول الدلالية راجع للباحث: التعبير الاصطلاحي في الأمثال العربية - مبحث الحقول الدلالية للتعبيرات الاصطلاحية.

١ انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١٣٤ ومصطلح (آلة المصدر) هنا يختلف عن مصطلح (اسم الآلة)، فذاك مصطلح صرفي له صيغ معروفة في العربية، كصيغة (فَعُول مثل سكين)، أما (آلة المصدر) فهو مصطلح نحوي يوضح المصدر ويحدده كالصفة، ولا يستغني عنه المصدر نحويًا.

- **الإتباع**: ورد هذا المصطلح في عدة مواضع، منها تعليقه على الوقف على (مثلاً ما بعوضة. البقرة ١٩)؛ حيث قال: "وفي البعوضة أربعة أوجه: أحدها أن تنصبها على (الإتباع) للمثل، و(ما) تؤكد"^١. وقوله: "الوقف على (الإيلاف (قريش) قبيح؛ لأن (الإيلاف) الثاني مخفوض على (الإتباع) للإيلاف الأول"^٢.

- **الاستثناء والمستثنى**: ورد المصطلح الأول في قوله: "ولا يتم الوقف على المستثنى منه دون الاستثناء، نحو قوله تعالى: (إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات. العصر)، فالوقف على (خسر) غير تام؛ لأن (الذين آمنوا) منصوب على الاستثناء"^٣، وهو يقصد بالاستثناء المستثنى.

وورد مصطلح (المستثنى) في تعليقه على قوله تعالى: (لا تتبعم الشيطان إلا قليلاً. النساء ٨٣)؛ حيث قال: "الوقف على (الشيطان) غير تام؛ لأن (إلا قليلاً) مستثنى من قوله (أذاعوا به)"^٤. ومصطلح (الاستثناء) أو (المستثنى) معروف عند النحاة قبل ابن الأنباري، وليس عليه خلاف بين البصريين والكوفيين^٥.

- **الاستثناء المنقطع**: ورد هذا المصطلح في حديثه عن قوله تعالى: (إلا من ظلم. النساء ١٤٨)؛ حيث قال: "من قرأ بضم الظاء كان له مذهبان: أحدهما أن

١ انظر: الإيضاح ٥٠٧ ومن الآن فصاعداً حينما نشير إلى هذا الكتاب في الهامش سنكتفي

بكتابة (انظر: الإيضاح)؛ وذلك لكثرة تكراره في هامش البحث.

٢ انظر: الإيضاح ٩٨٦ والإتباع يقابل البدل والنعته والتوكيد)

٣ انظر: الإيضاح ١١٦ ، ١٣٠

٤ انظر: الإيضاح ٦٠١

٥ انظر: المصطلح النحوي ٦٧ حيث ذكر صاحبه أن المصطلح ورد عند سيبويه والفراء.

ينصب (مَنْ) على الاستثناء المنقطع..^١.

- اسم **إِنَّ** وأخواتها وخبرها واسم **ظَنَّ** وأخواتها وخبرها واسم **كَانَ** وأخواتها وخبرها : وردت هذه المصطلحات في حديثه عن الوقف الممنوع، وذلك في قوله: "ولا يتم الوقف على (إِنَّ) وأخواتها دون اسمها ولا على اسمها دون خبرها، ولا على (كَانَ وليس وأصبح) وأخواتهن دون اسمها ولا على اسمها دون خبرها، ولا على (ظننت) وأخواتها دون الاسم ولا على الاسم دون الخبر"^٢.

- **الإضافة**: في حديثه عن قوله تعالى: (مهلكي القرى. القصص ٥٩) يقول: "وكان الأصل فيه (مهلكين القرى)، فسقطت النون للإضافة"^٣.

- **الأمر**: ورد هذا المصطلح في حديثه عن كسر الألف في الفعل (اقرأ)؛ إذ يقول: "إِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلَا فَتَحْتَ الْأَلْفَ إِذَا كَانَ الثَّلَاثَ مَفْتُوحًا...؟ فقل: كرهت أَنْ أَفْتَحَهَا؛ فَيَلْتَبِسَ الْأَمْرُ بِالْخَبَرِ، وَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ فِي الْأَمْرِ: أَذْهَبْ يَا رَجُلُ، وَأَصْنَعْ يَا رَجُلٌ لَالْتَبَسَ بِقَوْلِي فِي الْخَبَرِ: أَنَا أَذْهَبُ وَأَنَا أَصْنَعُ، فَكَسَرْنَا هَا لِمَا بَطَلَ فِيهَا الْفَتْحُ"^٤.

- **الإيمان وجواباتها**: في حديثه عن الوقف الممنوع يقول: "ولا يتم الوقف

١ انظر: الإيضاح ٦٠٧

٢ انظر: الإيضاح ١١٦

٣ انظر: الإيضاح ١٣٩

٤ انظر: الإيضاح ١٧٧ والأمر ليس قسما ثالثا للفعل عند الكوفيين كما هو عند البصريين،

فالكوفيون يرون أن الأمر مقتطع من المضارع، أما القسم الثالث للفعل عند الكوفيين فهو

الفعل الدائم، وهو ما يسمى باسم الفاعل عند البصريين. انظر: مع الهوامع للسيوطي

٧/١ وانظر: دراسة في النحو الكوفي ٢١٩

على الأيمان دون جواباتها^١.

- **الترجمة والمترجم:** ورد المصطلح الأول في حديثه عن الوقف على (تعبد إلهك وإله آبائك - البقرة ١٣٣)؛ حيث قال: "والوقف على (آبائك) ليس بتمام؛ لأن (إبراهيم وإسماعيل وإسحق) ترجمة عن الآباء"^٢، وكذلك في حديثه عن (أنا صببنا الماء صبًا. عبس ٢٥)؛ إذ قال: "ومن قرأ (أنا) بالفتح جعل (أنا) في موضع خفض على الترجمة عن الطعام، كأنه قال: (فلينظر الإنسان إلى طعامه إلى أنا صببنا)، فلا يحسن الوقف على طعامه من هذه القراءة"^٣.

وورد المصطلح الثاني في حديثه عن الوقف الممنوع؛ حيث قال: "ولا يتم الوقف على المترجم عنه دون المترجم"، ومثل له بقوله تعالى: (أتدعون بعلا وتذرون أحسن الخالقين الله ربكم. الصافات ١٢٥) فالوقف على (الخالقين) غير تام؛ لأن (الله) مترجم عن (أحسن)^٤. و(الترجمة) مصطلح كوفي يقابل عند البصريين مصطلح (البدل)^٥.

- **التعلق:** ورد المصطلح في قوله: "الوقف على (ميثاق بني إسرائيل. البقرة ٨٣) غير تام؛ لأن قوله (لا تعبدون إلا الله) متعلق بـ(أخذ الميثاق)، كأنه قال: أخذنا ميثاقكم بأن لا تعبدون إلا الله، فلما أسقط الخافض نصب"^٦.

١ انظر: الإيضاح ١١٨ والأيمان جمع يمين وهو القسم

٢ انظر: الإيضاح ٥٣٣

٣ انظر: الإيضاح ٩٦٦

٤ انظر: الإيضاح ١٣٢

٥ انظر: حاشية الصبان على شرح الأسموني ١٨٣/٣

٦ انظر: الإيضاح ٥٢٣

- **التفسير:** ورد في حديثه عن الوقف الممنوع؛ إذ قال: "وأما المفسرُ عنه دون التفسير فقلوه (فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً. عمران ٩١) الوقف على الأرض قبيح؛ لأن الذهب مفسرٌ".^١

- **التكرير:** ورد هذا المصطلح في قوله: "ممن قرأ (ولو ترى للذين ظلموا. البقرة ١٦٥) بالتاء و(أن القوة) بالفتح كان الوقف على (يرون العذاب) حسناً، و(أن) منصوبة على (التكرير)، كأنه قال: ولو ترى للذين ظلموا إذ يرون العذاب تسرى أن للقوة لله".^٢ وورد (التكرير) عند الكوفيين بمعنى (البدل) عند البصريين.^٣

- **التوكيد:** ورد هذا المصطلح في حديثه عن الوقف القبيح؛ حيث قال: "وأما المؤكد دون التوكيد فقلوه تعالى: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون. ص ٧٣)، فالوقف على (الملائكة) غير تام؛ لأن قوله (كلهم أجمعون) توكيد للملائكة".^٤

كما ورد مصطلح (التوكيد) في حديثه عن الحرف الزائد، كما في قوله تعالى (وما هو بقول شاعر قليلاً ما تؤمنون. الحاقة ٤١)؛ حيث قال: "الوقف على (شاعر) تام، ثم تبدئ (قليلاً ما تؤمنون) على معنى (تؤمنون قليلاً) و(ما)

١ انظر: الإيضاح ١١٧ ، ١٣١ ومصطلح التفسير أطلقه الفراء على المفعول لأجله، كما استعمله في مقابل مصطلح (التمييز) عند البصريين، وتابعه في ذلك ابن الأنباري، وذكره السيوطي ضمن مصطلحات أخرى مترادفة، وذلك في قوله: "التمييز ويقال له: المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر" دون أن ينسبها للنحاة. انظر: معاني القرآن ١٥٩/١ وهمع الهوامع ٢٥٠/١

٢ انظر: الإيضاح ٥٣٩ ويقصد بـ(أن) المنصوبة على التكرير: جملة (لن القوة لله).

٣ انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٢٣/٣ وورد المصطلح بمعنى (التوكيد اللفظي) عند سيوييه والفراء. انظر: الكتاب ٥٠٨/٣ ومعاني القرآن ٩٦/٢

٤ انظر: الإيضاح ١٢٤

توكيد للكلام^١.

- **الحال** : ورد المصطلح في تعليقه على قوله تعالى: "وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات. النحل ١٢"، حيث قال: "ومن قرأ (والنجوم مسخرات) نسق بالنجوم على الليل، ونصب (مسخرات) على الحال من النجوم"^٢. و(الحال) مصطلح بصري ورد عند سيبويه^٣.

- **الحكاية**: ورد هذا المصطلح في قوله: "ولا يتم الكلام على الحكاية دون المحكي"^٤.

- **الذم** : ورد في حديثه عن (حمالة الخطب)؛ حيث قال: "حمالة بالنصب على الذم والشتم، كما تقول: قام زيد الفاسق الخبيث، كما يجوز النصب على الحال"^٥.

- **السكت** : ورد في قوله: "إن شئت وقفت على كل هاء للتأنيث بالهاء، وإن شئت وقفت بالهاء، فإذا وقفت بالهاء احتجبت بأنك تريد للسكت، وإذا وقفت بالهاء احتجبت بأنك تريد للوصل"^٦.

- **الصلة** : ورد في قوله: "ولا يتم الوقف على (الذي وما ومن) دون صلاتهن ولا على صلاتهن دون معربهن"^٧. والمقصود بـ(الصلة) هنا ما يعطي

١ انظر: الإيضاح ٩٤٦

٢ انظر: الإيضاح ١٢٥

٣ انظر: الكتاب ٤٤/١

٤ انظر: الإيضاح ١١٩

٥ انظر: الإيضاح ٩٩١

٦ انظر: الإيضاح ٢٨١

٧ انظر: الإيضاح ١١٧

الاسم الموصول معنى من جملة أو شبه جملة، وهو بذلك المعنى ورد عند الفراء وسائر النحاة^١، كما ورد مصطلح (الصلة) عند الكوفيين بمعنى (الزيادة والحشو) عند البصريين^٢.

كما ورد مصطلح (الصلة) بمعنى (التعلق)، وذلك في حديثه عن قوله تعالى: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) حيث قال: "فيها وجهان: إن شئت جعلت (عن) الأولى (صلة) للفعل الظاهر، والثانية لفعل مضمر، كأنك قلت: (عن أي شيء يتساءلون، يتساءلون عن النبأ العظيم)، فمن هذا الوجه يحسن الوقف على (يتساءلون)، والوجه الآخر أن تجعل (عن) الثانية توكيدا للأولى"^٣.

- **العماد:** ورد في حديثه عن قوله: (كلا إنها لظي. نزاعة للشوى. المعارج ١٥)، يقول: "فمن رفع (نزاعة) كان له مذهبان: أحدهما أن يجعل (لظي) خبر (إن)، ويرفع (نزاعة) بإضمار (هي نزاعة)، والوجه الآخر أن يجعل الهاء في (إنها) عماداً، ويرفع (لظي) بـ(نزاعة) و(نزاعة) بـ(لظي)، كما تقول: إنها قائمة جاريتك"^٤. وضمير (العماد) مصطلح كوفي يقابل (ضمير الفصل) عند البصريين^٥.

- **الفعل والفاعل والمفعول:** وردت هذه المصطلحات في قوله: "فعل ما لم يسم فاعله يقتضي اثنين: فاعلاً ومفعولاً"^٦. وهي مصطلحات بصرية وردت

١ انظر: معاني القرآن ٢٧/١ ومصطلحات النحو الكوفي ٤٥

٢ انظر: المصطلح النحوي ١٧٨

٣ انظر: الإيضاح ٩٦٢

٤ انظر: الإيضاح ٩٤٨ وكلام ابن الأنباري نقل عن الفراء في معاني القرآن ٨٢/٣

٥ انظر: الإقليد شرح المفصل للجندي ١١٠/٣ ومصطلحات النحو الكوفي ٤٥

٦ انظر: الإيضاح ١٩٩

عند سيبويه^١.

- **القطع** : استخدمه ابن الأنباري للهمزة في مقابل همزة الوصل، كما في قوله: "وكذلك (يا سماء أفعلي. هود:٤٤) تبتديء (أفعلي) بالقطع والفتح؛ لأنك تقول: ألق بقطع"^٢. واستخدمه بمعنى **الوقف**، كما في حديثه عن الخلط بين التاء والهاء، يقول: "وذلك أن الهاء إنما تحم على النون في مواضع القطع والسكوت، فأما مع الاتصال فإنه غير موجود"^٣. كذلك استخدمه بمعنى **الحال**، كما في قوله: "ولا يتم الوقف على المقطوع منه دون القطع"، وفي موضع آخر يقول: "وأما المقطوع منه دون القطع فقوله تعالى: (وله الدين واصبا. النحل:٥٢) فالوقف على (الدين) غير تام؛ لأن (واصبا) قطع منه"^٤، والقطع مصطلح كوفي استخدمه الفراء في مقابل (الحال) عند البصريين^٥.

- **الماضي** : ورد هذا المصطلح في قوله: "إذا كان الماضي على أقل من أربعة أحرف أو أكثر من أربعة أحرف فألف المخبر عن نفسه مفتوحة"^٦.

- **ما لم يسم فاعله** : ورد ذلك في قوله: "فعل ما لم يسم فاعله يقتضي لثتين: فاعلا ومفعولا"^٧. وإطلاق هذا المصطلح يعود للفراء^٨، وهو يقابل عند

١ انظر: الكتاب ١/٣٣، ٣٤، ٣٧

٢ انظر: الإيضاح ١٨١

٣ انظر: الإيضاح ٢٩٣

٤ انظر: الإيضاح ١١٦، ١٣٠

٥ استخدم الفراء مصطلح القطع في أكثر من موضع، ومن ذلك توجيهه النصب في (غير المغضوب عليهم)؛ حيث ذكر أن النصب على القطع. انظر: معاني القرآن ١/١٧

٦ انظر: الإيضاح ١٨٥

٧ انظر: الإيضاح ١٩٩

٨ انظر: معاني القرآن ١/٨٢ كما انظر: دراسة في النحو الكوفي ٢٧٨

البصريين (المفعول الذي لا يذكر فاعله)^١، ويرى البعض أن مصطلح الكوفيين أقرب وأولى من مصطلح البصريين؛ لأنه مختصر، تتحقق فيه بعض خصائص المصطلح^٢.

- **المدح** : ورد في حديثه عن نصب (نزاعة للشوى. المعارج ١٦)، يقول:
"ويجوز نصبها على المدح (انكر نزاعة)، كما تقول: مررت به للعاقل الفاضل"^٣.

- **المستقبل** : ورد هذا المصطلح في حديثه عن ضم همزة الوصل وكسرها في الأمر، حيث قال: "وإذا كان ثالث المستقبل مفتوحا ابتدأت الألف بالكسر، كقوله: (اذهب أنت وربك. المائة ٢٤) ، كسرت الألف؛ لأن الثالث مفتوح، وهو الهاء في (يذهب)"^٤. ومصطلح (المستقبل) عند الكوفيين يقابل مصطلح (المضارع) عند البصريين، ومصطلح (المضارع) يشير إلى مضارعه للاسم في قبول الحركات وعلامات الإعراب، ومصطلح (المستقبل) يشير إلى الدلالة الزمانية للفعل، وكلا المصطلحين تنقصه الدقة، فمصطلح البصريين تنقصه الدلالة الزمانية، ومصطلح الكوفيين ينقصه التحديد الزمني الدقيق ما بين الحال والاستقبال^٥.

١ انظر: المقتضب للمبرد ٥٠/٤

٢ انظر: مصطلحات النحو الكوفي ٦٥

٣ انظر: الإيضاح ٩٤٨ وأظن أن المدح لا يتواعم مع معنى الكلمة في سياق الآية؛ فهي تتحدث عن النار تخويفا وترهيبا، فليس للمدح موقع من الآية.

٤ انظر: الإيضاح ١٧٥

٥ منهج النحاة - ولاسيما البصريين - في إطلاق المصطلحات على الأفعال لم يكن واحدا، فبينما راعوا الزمن في مصطلح (الماضي) راعوا الشكل في (المضارع)، وراعوا المعنى في (الأمر).

- **المنادى** : ورد هذا المصطلح في قوله: "اعلم أن كل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فإلياء منه ساقطة"^١.

- **النسق** : ورد في حديثه عن الوقف القبيل، إذ قال: "ولا يتم الكلام على المنسوق دون ما نسفته عليه" ، وساق له مثالا بقوله تعالى: (ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض. الحج ١٨) فالوقف على (السموات) غير تام؛ لأن (من) الثانية نسق على الأولى"^٢.

١. انظر: الإيضاح ٢٤٦

٢. انظر: الإيضاح ١١٦ ، ١٢٤

والنسق مصطلح كثر استعماله عند الكوفيين ولاسيما للفراء حتى نسبة السيوطي لهم^١، وهو يقابل (العطف) عند البصريين^٢ ونكر د. القوزي أن الخليل استعمله قبلهم^٣. ومصطلح (النسق) مناسب لموضوعه، فاللفظ في اللغة فيه دلالة على المساواة، وهذه الأحرف تدخل نوعاً من الشركة أو للتسويق على ما دخلت عليه، وهو أكثر تخصيصاً بالحروف من للعطف؛ ولعل ذلك كان سبباً في أن متأخري النحاة جمعوا بين المصطلحين فقالوا: (عطف للنسق) في مقابل (عطف البيان)^٤.

- النعت : ورد في حديثه عن الوقف الممنوع، إذ قال: "ولا يتم الوقف على المنعوت نون النعت"، ومثّل له بقوله تعالى: (الحمد لله رب العالمين) قائلاً: "فالوقف على (الله) غير تام؛ لأن (رب) نعت".^٥

ويعد النعت مصطلحاً بصرياً كوفياً؛ حيث استخدمه سيبويه، وكثر استعماله عند الكوفيين يريدون به الصفة، في حين أن البصريين أطلقوه على عطف البيان والصفة والوصف^٦. ولم يفرق النحاة متقدمهم ومتأخرهم بين النعت والصفة، فكلاهما بمعنى واحد عند الجميع^٧، غير أن اللغويين فرقوا بينهما، فنكروا أن النعت يقال فيما هو حسن، وأن الصفة تطلق على الحسن والسيء، فالنعت خاص، والصفة عامة، وقد يتداخلان، فيقع كل منهما موقع الآخر، ويمكن

١ انظر: انظر: دراسة في النحو الكوفي ٢٥٠

٢ انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٣

٣ انظر: المصطلح النحوي ١٦٩

٤ انظر: مصطلحات النحو الكوفي ٧٩

٥ انظر: الإيضاح ١١٦، ١١٩

٦ انظر: الكتاب ٣٠٩/١ ومع الهوامع للسيوطي ١٧١/٥ وانظر: دراسة في النحو الكوفي ٢٣٠

٧ على سبيل المثال يقول سيبويه: "وأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجل

ظريف". انظر: الكتاب ٤٢١/١

أن يكون كل منهما لغة في بيئة لغوية ما، ولا فرق بينهما في الدلالة^١.

الحقل الثاني: مصطلحات الإعراب والبناء:

ورد في كتاب "إيضاح الوقف والابتداء" ثلاثون مصطلحا من مصطلحات الإعراب والبناء شاملة الأنواع والعوامل والعلامات، نسجلها على النحو التالي:

- **الابتداء:** ورد في رده على الأخفش بأن ألف الوصل ساكنة لا حركة لها؛ حيث قال: "محال أن يدخلها الابتداء؛ لأن العرب لا تبدئ بساكن، فلا يجوز أن يدخل الابتداء حرفا يُنَوَى به السكون"^٢. والابتداء مصطلح بصري ورد عند سيبويه^٣.

- **الاستئناف:** ورد في قوله: "وقد حذفت الواو من أربعة أفعال مرفوعة، أولها (ويمحُ الله الباطل. الشورى ٢٤) تقف عليه (يمح) بلا واو وهو في موضع رفع على الاستئناف..."^٤. والاستئناف مصطلح كوفي ورد عند الفراء^٥. وزعم بعض الباحثين أن الاستئناف مصطلح كوفي في مقابل (الانتفاف) للبصريين^٦، واعترض على هذا الزعم بأن الفراء استخدم مصطلحي الانتفاف والاستئناف في كتابه معاني القرآن^٧.

١ انظر: على سبيل المثال: تاج العروس ولسان العرب وأساس البلاغة مادة (نعت)، وانظر

أيضا: الفروق للعسكري ١٨

٢ انظر: الإيضاح ١٥٥

٣ انظر: الكتاب ٣٠٢/١

٤ انظر: الإيضاح ٢٦٨

٥ انظر: معاني القرآن ٢١/١

٦ انظر: مصطلحات النحو الكوفي ١٥٧

٧ انظر: المصطلحات النحوية في تفسير الطبري ٩

– الإسقاط : ورد مصطلح الإسقاط في حديثه عن الفعل (اقضوا)، حيث قال: "كان الأصل (اقضوا)، فاستقلوا الضمة في الياء، فنقلوها إلى الضاد، وأسقطوا الياء لسكونها وسكون ولو الجمع".^١

– الإضمار: ورد في حديثه عن قوله تعالى: (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا. النحل ٣٠) ؛ إذ قال: "ويجوز أن تجعل (ماذا) حرفين، فترفع (ما) بـ(ذا) و(ذا) بـ(ما)، وتنصب (خيرا) بإضمار (أنزل)، وفي قوله تعالى: (ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين. النحل ٢٤) يجوز أن تجعل (ماذا) حرفا واحدا على معنى (ما أنزل)، فتنصبه بـ(أنزل)، وترفع (الأساطير) بإضمار: هي أساطير".^٢ ومصطلح (الإضمار) بصري كوفي.^٣

– الإعراب : ورد في أكثر من موضع عند ابن الأنباري، منها تعليقه لكسر الألف في (هنا)، حيث قال: "...لأنها مبنية على ثالث المستقبل، ولم تنبَ على الأول ولا للثاني ولا الرابع؛ لأن الأول زائد، والثاني ساكن، والرابع لا يثبت على إعراب واحد؛ لأنه يكون في الرفع مضموما وفي النصب مفتوحا وفي الجزم ساكنا".^٤

والإعراب من أقدم المصطلحات التي عرفها النحو العربي، إذ كان شائعا في القرن الأول الهجري، فقد ذكر السيوطي أن عمر بن الخطاب استعمل كلمة (الإعراب) بمعنى النحو، وذلك حينما قال: "وليعلم أبوالأسود أهل البصرة الإعراب"، أي فليعلمهم انتحاء سبيل العرب في الكلام والإيانة.

١ انظر: الإيضاح ١٦٣

٢ انظر: الإيضاح ٣٢٥

٣ انظر: المصطلحات النحوية في تفسير الطبري ٢٢

٤ انظر: الإيضاح ١٥٧

٥ انظر: المصطلح النحوي عوض ١٤ نقلا عن التحفة البهية.

— التتوين : ورد مصطلح التتوين في قوله: "اعلم أن الياء إذا سكنت ولقيها تتوين سقطت، كقوله تعالى: (وقال للذي ظن أنه ناج منهما. يوسف ٤٢)"^١، ثم عقد ابن الأنباري باباً أسماه "تكر التتوين وما يبذل منه في للوقف"، وقال فيه: "اعلم أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف"^٢.

والتتوين من المصطلحات المبكرة في التراث النحوي؛ إذ يعود إلى نصر بن عاصم، فهو أول من استخدمه^٣. وعبر عنه بعض النحاة كالخليل بن النون^٤.

— الجزم والرفع والنصب^٥ : وردت المصطلحات الثلاثة في حديثه عن الحرف الرابع من المضارع؛ حيث قال: "والرابع لا يثبت على إعراب واحد؛ لأنه يكون في الرفع مضموماً وفي النصب مفتوحاً وفي الجزم ساكناً"^٦، وورد مصطلح (الجزم) في حديثه عن الأفعال المنتهية بالياء والواو والألف مثل (لقض)، يقول: "هذا كله وما يشبهه يوقف عليه بغير ياء؛ لأنه في موضع جزم باللام الساقطة، كان الأصل فيه (لنقض)، فحذفت اللام والياء لكثرة الاستعمال"^٧.

١ انظر: الإيضاح ٢٣٣

٢ انظر: الإيضاح ٣٥٧

٣ انظر: المصطلح النحوي عوض ٤٥

٤ انظر: مصطلحات النحو الكوفي ١٣٢، ١٣٣

٥ الرفع والنصب هنا من مصطلحات إعراب الفعل، وسيردان بعد ذلك مع مصطلح الخفض ضمن مصطلحات إعراب الاسم، وثمة سيكون لنا حديث عنهما، أما الجزم فهو من المصطلحات المتقدمة في التراث النحوي؛ إذ ورد في كتاب سيوييه منسوباً إلى الخليل.

انظر: المصطلح النحوي ٩١

٦ انظر: الإيضاح ١٥٧

٧ انظر: الإيضاح ٢٢٤

وفي نص آخر قال أبوبكر: "اختلف القراء في قوله تعالى: (قال أعلم أن الله على كل شيء قدير) ، ففي قراءة عبدالله (قيل اعلم أن الله) على وجه الأمر والجزم^١ .
وجزم فعل الأمر هو منهج الكوفيين في مقابل بنائه عند البصريين،
فالكوفيون يرون أن الأمر معرب؛ لأنه مضارع حذف لامه، أما البصريون
فيرون بناءه على السكون؛ لأنه يختلف عن المضارع المعرب^٢ .

كما ورد مصطلح (الجزم) بمعنى (السكون) في أكثر من موضع عند ابن
الأنباري، كما في تعليقه على قوله: (فلا تك في مرية منة) ، حيث ذكر أن
الكسائي قال: الوقف على (منه) بالتخفيف وجزم النون، ويجوز (منة) برفع
النون^٣ .

- الخفض : ورد هذا المصطلح في حديثه عن (قاضي وداع)، يقول:
'ومن العرب من يستقل الفتحة في الياء، فيسقطها .. ويقولون: رأيت قاضي
وداع، فيجعلون النصب بمنزلة الرفع والخفض^٤ . و(الخفض) مصطلح كوفي
يقابل (الجر) عند البصريين^٥ .

أما الفراء فقد توسع في مفهوم الخفض، فأطلقه على (الكسر) للتباعد لقصد
التخفيف كما في خفض الدال تباعاً لخفض اللام في (لحم لله)، والكسر لانتقاء

١ انظر: الإيضاح ١٨٧

٢ انظر: دراسة في النحو الكوفي ٢١٣

٣ انظر: الإيضاح ٤٣٢ وجدير بالذكر هنا أن الكوفيين لم يفرقوا بين مصطلحات البناء
ومصطلحات الإعراب، فقد استخدموا مصطلحات البناء في الإعراب والعكس، وهذا إن
دلّ على شيء فإنما يدلّ على حداثة النحو الكوفي، وأنه لم يكن قد نضج حتى عهد ابن
الأنباري.

٤ انظر: الإيضاح ٢٣٧

٥ انظر: مصطلحات النحو الكوفي ١٢١

الساكنين، نحو (اضرب الرجل)، والخفض بمعنى الجر (حركة الإعراب)^١.

- الرفع: ورد هذا المصطلح في حديثه عن (قاض وداع)، يقول: "ومن العرب من يستقل الفتحة في الياء، فيسقطها .. ويقولون: رأيت قاضٍ وداع، فيجعلون النصب بمنزلة الرفع والخفض"^٢. كما ورد مصطلح (الرفع) بمعنى (الضم) في نص آخر للأئباري، وذلك في تعليقه على قوله: (فلا تكُ في مربة منة) ، حيث ذكر أن الكسائي قال: الوقف على (منه) بالتخفيف وجزم النون، ويجوز (منة) برفع النون"^٣.

ومصطلح الرفع من المصطلحات التي ظهرت مبكراً في النحو؛ إذ يعود إلى يحيى بن يعمر (ت ٨٣ هـ) ، فقد ذكر الجاحظ في البيان والتبيين أن يحيى استعمله في حوارهِ مع الحجاج لما أخطأ في كلمة (أحب) من قوله تعالى: (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله. التوبة ٢٤)، فقال يحيى: تقرأ (أحب) بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب"، كما استعمله الخليل حينما سأله سيبويه عن قولهم: (مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما)، فقال له: الرفع على: هما صاحباي أنفسهما"^٤.

- السكون : ورد هذا المصطلح في قوله: "فلا يجوز أن يدخل الابتداء حرفاً يُنَوَى به السكون"^٥. ومصطلح (السكون) ورد عند سيبويه^١.

١ انظر: مصطلحات النحو الكوفي ١٢١

٢ انظر: الإيضاح ٢٣٧

٣ انظر: الإيضاح ٤٣٢

٤ انظر: الكتاب ٢٤٧/١ ، ٣٠٢ وحديث الجاحظ أورده د. القوزي في المصطلح النحوي ٤٣

٥ انظر: الإيضاح ١٥٥

— الضم والضممة، والفتح والفتحة، والكسر والكسرة : وردت كلها في حديثه عن كسر الألف في الفعل (اقرأ)؛ إذ يقول: "فإن قال قائل: هلا فتحت الألف إذا كان الثالث مفتوحا..؟ قل: كرهت أن أفتحها؛ فيلتبس الأمر بالخبر، وذلك لو قلت في الأمر: أذهب يا رجل، وأصنع يا رجل لالتبس بقولي في الخبر: أنا أذهب وأنا أصنع، فكسرناها لما بطل فيها الفتح؛ لأن الكسر أخو الفتح، وذلك أن الحركات ثلاث: فتحة وكسرة وضممة"^٢.

— المجزوم : ورد في قوله: "ولا يتم الوقف على (لا) في النهي دون المجزوم"^٣.

— المخفوض: ورد في قوله: "وتحذف الياء من المخفوض إذا لقيها التثوين، كقوله (فمن اضطر غير باغ — البقرة ١٧٣) تقف على (باغ) بلا ياء"^٤.

— المرفوع والرافع والمنصوب والناصب : وردت هذه المصطلحات في قوله: "ولا يتم الوقف على الرافع دون المرفوع، ولا على الناصب دون المنصوب"^٥.

— الحذف : ورد في حديثه عن حذف الياء، يقول: "قال مواضع التي

١ انظر: الكتاب ٤/ ١١٣، ١١٦

٢ انظر: الإيضاح ١٧٧ وقوله بأن (الكسر أخو الفتح) يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأن الفتح ليس أختا للكسر، فالفتح حركة مغايرة في مخرجها وصفتها عن حركة الكسر.

٣ انظر: الإيضاح ١١٨

٤ انظر: الإيضاح ٢٣٥

٥ يقصد بالرافع والمرفوع (المبتدأ والخبر) و(الفعل والفاعل).

٦ انظر: الإيضاح ١١٦

حذفت منها الياء الحجة فيها أنهم اكتفوا بالكسرة من الياء فحذفوها^١.

— السقوط : ورد في حديثه عن الياء في مثل (الداعي)، حيث قال: "فاستقلوا الضمة في الياء، فحذفوها، فبقيت ساكنة، ولم يلقها ساكن يوجب لها السقوط"^٢. وهو مصطلح بصري كوفي^٣.

— الصرف : ورد في قوله: "ولا يتم الوقف على الصرف دون المصروف"، ومثل له بقوله تعالى: (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين. عمران ١٤٢) ، فلا يتم الكلام على (منكم)؛ لأن (يعلم) الثاني منصوب على الصرف عن الأول^٤.

والصرف مصطلح كوفي عرفه الفراء بأنه "أن تأتي الواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف"^٥.

و(واو الصرف) عند الكوفيين تقابل (واو المعية) عند البصريين، والتعبير بمصطلح (الصرف) عند الكوفيين يرجع إلى رؤيتهم بأن الأفعال تنصرف في دلالاتها عما قبلها، وأن علامة هذا الانصراف هو النصب، أما البصريون فرأوا أن الواو أفادت المصاحبة دون المشاركة، فهي واو العطف، والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة، والواو عاطفة مصدرها على مصدر متوهم؛

١ انظر: الإيضاح ٢٤٧

٢ انظر: الإيضاح ٢٤٣

٣ انظر: المصطلحات النحوية في تفسير الطبري ١٩

٤ انظر: الإيضاح ١١٨ ، ١٣٩

٥ انظر: معاني القرآن ٣٥/١ ووصف الواو بأنها معطوفة غير دقيق؛ لأن الواو عاطفة وليست معطوفة، بل المعطوف هو ما بعدها.

ولذا أسموها (واو المعية)^١. واعترض ابن جنى على الكوفيين في أن الفعل منصوب بالصرف؛ لأن الصرف معنى والمعاني لا تنصب الأفعال^٢.

وورد (الصرف) بمعنى (الحال) عند ابن الأنباري، في حديثه عن قوله: (ويذكر وألتهك. الأعراف ١٢٧)؛ حيث قال: "فمن قرأ (يذكر) بالنصب كان له مذهبان: أحدهما أن يقول: نصبته على (الصرف) عن قوله (أئذ موسى)، ومعنى الصرف الحال، كأنه قال: أئذ موسى وقومه ليفسوا في الأرض في حال تركهم لياك وألتهك"^٣.

— العامل: ورد هذا المصطلح في حديثه عن الوقف الممنوع؛ حيث قال: "ولا يتم الوقف على (لا) إذا كان الحرف الذي قبلها عاملاً في الذي بعدها، فإن كان غير عامل صلح للمضطر أن يقف عليه"^٤.

— المواجه: في حديثه عن حذف الياء من الفعل (اتق) كما في قوله تعالى: (يا أيها النبي اتق الله. الأحزاب ١)، يقول: تقف عليه بلا ياء؛ لأنه في موضع جزم بتأويل لام ساقطة، وكان الأصل فيه (ليتق)، فحذفت اللام والياء لكثرة استعمالهم لأمر المواجه، ثم أدخلوا ألفاً يقع بها الابتداء، والدليل قوله: (وليتق الله ربه)، فأمر المخاطب بمنزلة أمر الغائب إلا أن اللام تحذف من أمر المخاطب لكثرة الاستعمال، وتثبت في أمر الغائب لقلة الاستعمال^٥.

١ انظر: مصطلحات النحو الكوفي ١٠٦، ١٠٧.

٢ انظر له: سر صناعة الإعراب ٢٧٥/١ وذكرت بعض المصادر أن الناصب للفعل هو الحرف.

٣ انظر: الإيضاح ٦٦٣

٤ انظر: الإيضاح ١١٨

٥ انظر: الإيضاح ٢٢٢، ٢٢٣

– **النصب** : ورد هذا المصطلح في حديثه عن (قاض وداع)، يقول:
 "ومن العرب من يستقل الفتحة في الياء، فيسقطها .. ويقولون: رأيت قاضٍ
 وداع، فيجعلون النصب بمنزلة الرفع والخفض"^١. ومصطلح النصب من
 المصطلحات التي ظهرت مبكراً في التراث النحوي؛ إذ يعود إلى يحيى بن يعمر،
 كما ذكر الجاحظ في البيان والتبيين^٢.

الحقل الثالث: مصطلحات المعاني والحروف:

ورد في "الإيضاح" سبعة عشر مصطلحاً من مصطلحات المعاني
 والحروف، نوردها على النحو التالي:

– **الاستفهام، الأمر، التمني، الجحد، الشك، والنهي** : وردت هذه
 المصطلحات في قوله: "والفاء تنصب في جواب ستة أشياء: في جواب الأمر
 والنهي والاستفهام والجحد والتمني والشكوك، ولا يتم الوقف على هذه الستة
 دون الفاء"^٣. ومصطلح (الشك) عند ابن الأنباري يقصد به (الرجاء)، وهذا
 واضح في المثال الذي ساقه له؛ وهو قوله تعالى: (لعلي أبلغ الأسباب أسباب
 السماوات فأطلع. غافر ٣٦)؛ حيث ذكر أنّ الكلام لا يتم على (السماوات)؛ لأن
 قوله: (فأطلع) جواب للشك^٤. وورد مصطلح (الجحد) في حديثه عن الوقف
 الممنوع؛ حيث قال: "وأما الجحد دون المجحد فقوله: (ما قلت لهم إلا ما أمرتني
 به. المائدة ١١٧)، فالوقف على (ما) قبيح؛ لأنها جحد، وما بعدها مجحود ..

١ انظر: الإيضاح ٢٣٧

٢ نص الجاحظ في البيان والتبيين ورد فيما سلف عند حديثنا عند مصطلح الرفع.

٣ انظر: الإيضاح ١١٧ والفاء تنصب في جواب تسعة أشياء: السنة التي ذكرها أبو بكر،
 والثلاثة الأخرى هي: الدعاء والعرض والتحضيض.

٤ انظر: الإيضاح ١٣٧

والعرب تجدد بـ (ما ولا وليس ولن ولم وإن الخفيفة)^١، والجحد مصطلح كوفي في مقابل (النفى) عند البصريين^٢. وبعض اللغويين فرقوا بين الجحد والنفى، فبينما ربطوا النفى بما هو صادق، ربطوا الجحد بالكذب والإنكار^٣، ولعلمهم استلهموا هذا للفرق من قوله: (جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً. النمل ١٤)، لكن النحاة لم يفرقوا بينهما، فالنفى عند البصريين هو الجحد عند الكوفيين.

- التثقييل : ورد هذا المصطلح في حديثه عن قوله: (ألا يسجدوا لله. النمل ٢٥)؛ حيث قال: "فكان نافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة يقرؤون بتثقيل (ألا)"^٤.

- التخفيف : ورد في قوله: "وكان أبو عبد الرحمن السلمي والحسن والكسائي يقرؤون (ألا يا اسجدوا) بالتخفيف"^٥.

- التعريف : ورد هذا المصطلح في قوله: "وأما الألف التي تدخل مع اللام للتعريف فقوله عز وجل: بسم الله الرحمن الرحيم"^٦.

- الحرف : ورد في تعليقه على الآية (وإذا كالوهم أو وزنوهم. المطففين ٣) ؛ إذ قال: "المعنى: كالوا لهم أو وزنوا لهم، فحذفت اللام وأوقع الفعل

١ انظر: الإيضاح ١٣٩

٢ انظر: المصطلح النحوي ١٧١ ودراسة في النحو الكوفي ٢٦٢ ومصطلحات النحو الكوفي ١٤٦

٣ انظر مثلاً: تاج العروس (جحد) و(نفى)، ويقول العسكري: "الجحد هو إنكار الشيء الظاهر، أو إنكار الشيء مع العلم به، والشاهد قوله تعالى: (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم)، فجعل الجحد مع اليقين". انظر: الفروق اللغوية ٣٣

٤ انظر: الإيضاح ١٦٩

٥ انظر: الإيضاح ١٦٩

٦ انظر: الإيضاح ٢١٧

على (هم) ، فصارا حرفا واحدا؛ لأن المكنى المنصوب مع ناصبه حرف واحد^١. فالحرف بمعنى الكلمة.

- حروف الاستفهام: ورد المصطلح في حديثه عن الوقف الممنوع؛ حيث قال: "ولا يتم الوقف على حروف الاستفهام دون ما استفهم بها عنه"^٢.

- حروف الجزاء: ورد هذا المصطلح في حديثه عن الوقف الممنوع؛ حيث قال: "ولا يتم الوقف على حروف الجزاء دون الفعل الذي يليها"^٣.

- حروف المعاني: يقول ابن الأندلسي: "ولا يتم الكلام على (قد وسوف ولما وإلا وثم)؛ لأنهن حروف معانٍ تقع الفائدة فيما بعدهن"^٤. وهذا المصطلح واسع الدلالة؛ إذ يضم كل ما له معنى من الحروف مثل: حروف النسق وحروف النفي وحروف الاستفهام وحروف الجزاء، .. بل سميت به بعض المصادر، كما عند الرماني والمالقي^٥. و(الحروف) مصطلح بصري يقابله مصطلح (الأدوات) عند الكوفيين^٦.

- لا التبرئة: ورد هذا المصطلح في حديثه عن الوقف للقبیح؛ حيث قال: "وأما (لا) إذا كانت تبرئة نحو (ذلك الكتاب لا ريب فيه. البقرة ٢) فالوقف

١ الإيضاح ٣٤٥ والحرف بمعنى الكلمة ورد عند الخليل كما ذكر سيويوه. انظر: الكتاب ١٨٠/٢

٢ انظر: الإيضاح ١١٧

٣ انظر: الإيضاح ١١٧

٤ انظر: الإيضاح ١١٩

٥ لكل منهما كتاب بعنوان: (حروف المعاني) ، وانظر: المصطلحات النحوية في تفسير

الطبري ٨٣

٦ انظر: دراسة في النحو الكوفي ٢٧٤

عليها قبيح؛ لأنها مع المنصوب بمنزلة شيء واحد^١. و(لا التبرئة) مصطلح كوفي في مقابل مصطلح (لا النافية للجنس) عند البصريين، وقد نُسب هذا المصطلح للفراء^٢.

- المبتدأ: ورد في حديثه عن (أم) الاستفهامية، يقول: "العرب فرقت بين الاستفهام الذي سبقه كلام وبين الاستفهام الذي لم يسبقه كلام، فجعلوا للاستفهام المبتدأ (هل والألف) وما أشبه ذلك، وجعلوا للاستفهام المتوسط (أم)؛ ليفرقوا بين الاستفهام المتقدم والمتوسط"^٣.

- المعرفة والذكورة: ورد المصطلحان في حديثه عن حذف الياء من كلمة (الداعي) من قوله تعالى: (مهطعين إلى الداع. القمر ٨)؛ حيث قال: "والموضع الذي حذف منه الياء بُنيت فيه المعرفة على الذكورة، واكتُفي بالكسرة"^٤. وهذان المصطلحان بصريان، في حين أن الكوفيين استعملوا مصطلحي الموقت وغير الموقت، وقد كتب للمصطلحين البصريين السيادة، فاستعملهما كل النحاة من بعد.

- هاء التثنية: ورد هذا المصطلح في قوله: "اعلم أن كل هاء دخلت

١ انظر: الإيضاح ١١٨، ١٤١

٢ انظر: معاني القرآن ١٢٠/١ والمصطلح النحوي ١٧٢ ودراسة في النحو الكوفي ٢٦٩

٣ انظر: الإيضاح ١٩٤ وانظر: الإقليد شرح المفصل ٤/١٧٦٢ ولم يرد عند أبي بكر مصطلحا (المبتدأ والخبر) الذان يكونان الجملة الاسمية، وإنما وردا تحت مصطلحي الرفع والمرفوع، كما في قوله: "ولا يتم الوقف على المرفوع دون الرفع"، وساق مثالا بقوله تعالى (الحمد لله)، قائلا: "قالوقف على الحمد قبيح؛ لأنه مرفوع باللام الأولى من (الله)، و(السموات مطويات بيمينه) فالسموات مرفوعة بـ(مطويات) و(مطويات) مرفوعة بالسموات". انظر: الإيضاح ١٢٢

٤ انظر: الإيضاح ٢٤٣

للتأنيث فالوقف عليها بالهاء والتاء جائز^١. وهذا المصطلح معروف عند النحاة، استخدمه سيبويه والفراء وغيرهما^٢، وقد اختلف النحويون في أصل علامة التأنيث: هل هي الهاء أم التاء، وبينما ذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل عنها، ذهب الكوفيون إلى العكس^٣.

ويرى د. أنيس أن الأسماء التي تنتهي بالتاء المربوطة لا يوقف عليها بالهاء كما ظن النحاة، وإنما تحذف التاء، ويمتد النفس بما قبلها من صوت لين قصير، فيخيل للسامع أنها تنتهي بالهاء^٤. والباحث يرى أن التاء مورفيم ذو دلالة نحوية، فحذفه يحدث لبساً بين المذكر والمؤنث في الأسماء، وأن اللغة استعاضت بالهاء عن التاء على اعتبار أن كليهما مورفيم يؤدي الوظيفة النحوية نفسها، ولعل الوقف على بعض الكلمات المؤنثة بالتاء يعضد أن الهاء علامة للتأنيث حال الوقف.

- واو الجمع : ورد هذا المصطلح في قوله: "واعلم أن واو الجمع ثابتة في القرآن كله، كقوله تعالى: (إنهم صالو النار. ص ٥٩)^٥".

الحقل الرابع: مصطلحات الصيغة:

ورد في كتاب "الإيضاح" ستة مصطلحات من مصطلحات الصيغة، نرصدها على النحو التالي:

١ انظر: الإيضاح ٢٨١

٢ انظر: مصطلحات النحو الكوفي ١٣٣ : ١٣٥

٣ انظر: شرح الشافية للرضي ٢٨٨/٢ وشرح المفصل ٨٩/٥

٤ انظر: في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ١٢٤

٥ انظر: الإيضاح ٢٧٠ وواو الجمع هي تلك الواو الملحقة بالأسماء لتشير إلى جمع المذكر السالم كما في (صالو الجحيم)، وهناك واو الجماعة الملحقة بالأفعال لتشير إلى الفاعل الجمعي، وقد تكون علامة للجمع، كما في قوله تعالى: (وأسروا النجوى الذين ظلموا).

- أسماء الإشارة : ورد هذا المصطلح في حديثه عن الوقف الممنوع، يقول: "ولا يتم الوقف على بعض أسماء الإشارة دون بعض"^١. وذكر بعض الباحثين أن (أسماء الإشارة) مصطلح بصري استعمله الكوفيون^٢.
- التثنية والجمع: ورد المصطلحان في قوله: "فجعلوا النون في (نحن) مضمومة في كل حال؛ لأن (نحن) تتضمن معنى التثنية والجمع"^٣.
- التصغير : في حديثه عن ألف (أخت) يقول أبو بكر: "الألف أصلية؛ لأنها دخلت فاء من الفعل، وهي ثابتة في التصغير، ألا ترى أنك تقول في التصغير: أختة"^٤.
- المصدر المؤول: ورد في تحليله لقوله: (إنما صنعوا كيد ساحر. طه ٦٩)؛ حيث قال: "فيها وجهان... والوجه الثاني أن تجعل (ما) بتأويل المصدر، كأنك قلت: إن صنعهم كيد ساحر"^٥. ومصطلح (المصدر) معروف عند النحاة^٦.
- المكنى : ورد في حديثه عن الآية (وإذا كالوهم أو وزنوهم).

١ انظر: الإيضاح ١١٨

٢ انظر: المصطلح النحوي ١٣٦ وقد ورد المصطلح عند سيبويه. انظر الكتاب ٥/٢

٣ انظر: الإيضاح ٢٠٠ وجدير بالذكر أن العرب استعملوا للجمع صيغة تتمثل في (واو الجمع)، واستعملوا للمثنى صيغة تتمثل في (ألف الإثنيين)، ومع ذلك كانوا يعبرون عن المثنى بصيغة الجمع، كما في الضمائر (نحن ، إيانا ، نا)، وأحياناً يعبرون بـ(واو الجمع) عن المثنى، كما في قوله تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما).

٤ انظر: الإيضاح ٢٠٣

٥ انظر: الإيضاح ٣١٨

٦ عبّر عنه سيبويه بـ(اسم الحدثان)، كما في قوله: "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل

يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه". انظر: الكتاب ١:٣٤

المطففين^٣)؛ حيث قال: "المعنى: كالوا لهم أو وزنوا لهم، فحذفت اللام، وأوقع الفعل على (هم)، فصارا حرفا واحدا؛ لأن المكنى المنصوب مع ناصبه حرف واحد^١. و(المكنى) مصطلح كوفي يعود إلى الفراء في مقابل (الضمير والمضمر) عند البصريين^٢، والرأي القائل^٣ بأن تسمية الضمير بالمكنى تسمية صحيحة؛ لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر رأي مقبول، وإن كان المكنى أعم من الضمير، فهو يشمل اسم الإشارة والاسم الموصول؛ لأنها جميعا كنايات عن الأسماء الظاهرة^٤. وذكر النحاة أن الضمير والمكنى عند الكوفيين مترادفان، يقول ابن يعيش: "لا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناهما واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ"^٥.

تعليق:

بعد هذا العرض الموجز للمصطلحات النحوية في الكتاب يتبين لنا:

١ انظر: الإيضاح ٣٤٥

٢ انظر: معاني القرآن ١٦/١

٣ انظر: مصطلحات النحو الكوفي ٦٠

٤ استعمل بعض المستشرقين مصطلح (الضمير) للدلالة على الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات، وفرقوا بينها فقالوا: الضمير الشخصي والضمير الإشاري والضمير الموصولي؛ وذلك لأنها جميعا تشترك في صفة واحدة، وهي صفة الإبهام في ذاتها تحتاج إلى ما يوضحها، فكلها (مكنى). يمكن العودة إلى كتاب التطور النحوي للمستشرق برجستراسر. ومصطلح (الضمير) عند المستشرقين قريب من مصطلح (المبهم) عند بعض النحويين؛ إذ يضم الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول وأسماء الاستفهام

...

٥ انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٨٤

- أن المصطلحات منها ما هو بصري ومنها ما هو كوفي، ومنها ما استعمل من الفريقين. فمن المصطلحات البصرية: الحال والمعرفة والذكرة. ومن المصطلحات الكوفية: الإتياع والترجمة والتفسير والعماد والقطع والمستقبل والمكنى والنسق والخفض والصرف والجحد ولا التبرئة. ومن المصطلحات المستعملة عند الفريقين: الابتداء والاستئناف والاستثناء وأسماء الإشارة والإعراب والأمر والتأنيث والتصغير والحكاية والفعل والفاعل والمفعول والمدح والنهي، وغير ذلك.

- وجود مصطلحات متعددة ذات دلالة واحدة أو دلالات متقاربة، مثل: (الإتياع والترجمة والتكرير)، (التعلق والصلة)، (الاستئناف والابتداء)، (الإسقاط والإضمار والحذف)، (الحال والقطع).

- وجود مصطلحات ذات دلالات متعددة، مثل: التكرير بمعنى (البدل والتوكيد)، الصلة بمعنى (التعلق والزيادة وجملة الموصول)، القطع بمعنى (الحال والوقف وصفة للهمزة في مقابل همزة الوصل)، الجزم بمعنى (الجزم إعراباً والسكون بناءً)، الرفع بمعنى (الرفع إعراباً والضم بناءً)، والصرف بمعنى (الحال ونصب المضارع بواو المعية).

- وجود مصطلحين لم يردا عند سابقيه: مصطلح (آلة المصدر) ويقصد به المتعلق الذي لا غنى عنه كما في (قياماً للناس)، ومصطلح (الشك) بمعنى الرجاء.

- مصطلحا (المبتدأ والخبر) عنصران الجملة الاسمية لم يردا عنده مطلقاً، وإنما عجز عنهما بمصطلحي (الرافع والمرفوع) أي (المبتدأ والخبر)، فالمبتدأ عنده رافع للخبر، والخبر رافع للمبتدأ، كما في قوله: "ولا يتم الوقف على المرفوع دون الرفع"، وساق مثالا بقوله تعالى (الحمد لله)، قائلاً: "فالوقف على الحمد قبيح؛ لأنه مرفوع باللام الأولى من (الله)، وكذلك (الله خالق كل شيء)، فالوقف على (الله) قبيح؛ لأنه مرفوع بـ(خالق) و(خالق) مرفوع به".

١ انظر: الإيضاح ١٢٢ وقد ورد عنده مصطلح (الخبر) في حديثه عن (ابن وأسمها وخبرها).

المبحث الثاني

أنواع الألفات الواقعة في أوائل الكلمات

خصص هذا المبحث لأنواع الألفات التي تقع في أوائل الكلمات من أفعال وأسماء والمصطلحات التي أطلقها أبو بكر على تلك الألفات، وسوف نناقشه في بعض أنواع الألفات والمصطلحات التي أطلقها عليها، وسنبداً بما بدأ هو به؛ حيث بدأ بألفات الأفعال ثم تلى بألفات الأسماء على النحو التالي:

أولاً: أنواع ألفات الأفعال:

صنّف ابن الأثيري الألفات الواقعة في أوائل الأفعال إلى ستة أنواع؛ حيث يقول: "اعلم أن ألفات الأفعال تنقسم على ستة أقسام: ألف وصل وألف أصل وألف قطع وألف المخبر عن نفسه وألف الاستفهام وألف ما لم يُسم فاعله"^١.

ثم عرّف أبو بكر كل نوع على حدة، فعرّف ألف الأصل بأنها تقع في أول الماضي وتكون ثابتة في المضارع، يقول: "فأما ألف الأصل فإنها تُبتدأ في الماضي بالفتح، وتعرفها بأن تجدها فاءً من الفعل ثابتة في المستقبل"^٢، وساق لها جملة من الأمثلة، منها قوله تعالى: (أتى أمر الله فلا تستعجلوه - النحل ١) يقول: "فتبتدئها في الماضي بالفتح، وتجدها فاء من الفعل، وتقول في المستقبل (يأتي)، فتجدها ثابتة فيه"^٣.

لما ألف الوصل فهي التي تقع في أمر الثلاثي وتحذف لفظاً عند

١ النظر: إيضاح الوقف والابتداء ١٥١

٢ النظر: الإيضاح ١٥١

٣ النظر: الإيضاح ١٥٢

الوصل، يقول: "وأما ألف الوصل فهي الألف في قوله (اهدنا الصراط)، تستدل على أنها ألف وصل بسقوطها في الدرج، وتقول في المستقبل: (يهدي)، فتجد أوله مفتوحا، فهذا يدلّك على أن الألف في (اهدنا) ألف وصل"^١.

ويعتّل ابن الأثيري دخولها على أمر الثلاثي كما في (اهدنا) بأن الحرف الذي بعدها ساكن وهو الهاء، والعرب لا تبتدئ بساكن، فأدخلت ألفا يقع بها الابتداء، وحذفتها في الدرج؛ لأن الذي بعدها اتصل بالذي قبلها، فلم تكن حاجة إلى إدخالها^٢.

ونستنبط من هذا النص السبب في تسميتها بألف الوصل؛ إذ من خلالها يتصل ما بعدها بما قبلها، ويؤكد ابن الأثيري هذا الأمر في نص آخر، يقول فيه: "لأنني إذا وصلت الكلام اتصل ما بعدها بما قبلها وسقطت من اللفظ، وإنما أثبتتها في الخط؛ لأن الكتاب وضع على السكوت على كل حرف والابتداء بما بعده"^٣.

واصطلاح أبي بكر بـ(ألف الوصل) يطرح تساؤلا: لماذا اختار هذا المصطلح ولم يختار مصطلح (همزة الوصل)، وكلا المصطلحين معروف عند النحاة؟ ويبدو أنه توقع هذا للتساؤل، فأجاب عنه قائلا: "اختلف النحويون في هذا، فقال الكسائي والفراء وسيبويه: هي ألف وصل، والحجة لهم في هذا أن صورتها صورة الألف، فلقيت ألفا لهذا المعنى، وقال الأخفش: هي ألف ساكنة لا حركة لها كسرت لسكونها وسكون الحرف الذي بعدها في قوله (اهدنا الصراط) وما

١ انظر: الإيضاح ١٥٣ وانظر: المقتضب للمبرد ٢١٨/١

٢ انظر: الإيضاح ١٥٣ وانظر: معاني القرآن للأخفش ١٥ إذ يقول صاحبه: "وإنما زيدت لسكون الحرف الذي بعدها لما أرادوا استئنافه، فلم يصلوا إلى الابتداء بساكن، فأحدثوا هذه الألف ليصلوا إلى الكلام بها، فإذا اتصل الكلام بشيء قبله استغنى عن هذه الألف".

٣ انظر: الإيضاح ١٥٤

أشبهه، وضموها في (اقتلوا)؛ لأنهم كرهوا أن يكسروها وبعدها التاء مضمومة،
فينتقلوا من كسر إلى ضم^١ ... وقال قطرب: هي همزة كثر فتكرت^٢.

وانتقد ابن الأثير رأي الأخفش ووصف تعليقه في ضمها بقوله: "وهذا
غلط؛ لأنها إذا كانت عنده ساكنة لا حركة لها فمحال أن يدخلها الابتداء؛ لأن
العرب لا تبتدئ بساكن، فلا يجوز أن يدخل الابتداء حرفاً يُنَوَى به السكون"^٣.

كما انتقد رأي قطرب، وقال عنه: "وهذا غلط أيضاً؛ لأن الهمزة إذا كانت
في أول حرف ثم وصلت بشيء قبلها كانت مهموزة في الوصل، كما تهمز في
الابتداء، من ذلك قوله (إصري)، فالهمزة ثابتة في الوصل والابتداء، فيجب عليه
أن يهمز ألف (اهدنا) في الوصل والابتداء"^٤.

١ لا أعلم من أين استقى ابن الأثير رأي الأخفش هذا؟ وإنما قال الأخفش نصاً: "كل الألفات
اللواتي في الفعل إذا استأنفتن مكسورات، فإذا استأنفت قلت: (اهدنا الصراط) .. إلا ما
كان منه ثالث حروفه مضموماً فإنك تضم أوله إذا استأنفت ، تقول: (اركض برجلك)،
وإنما ضمت هذه الألف إذا كان الحرف الثالث مضموماً؛ لأنهم لم يروا بين الحرفين إلا
حرفاً ساكناً، فنقل عليهم أن يكونوا في كسر ثم يصيروا إلى الضم، فأرادوا أن يكونوا
جميعاً مضمومين إذا كان ذلك لا يغير المعنى". انظر: معاني القرآن ١٦

٢ انظر: الإيضاح ١٥٤

٣ انظر: الإيضاح ١٥٥

٤ انظر: الإيضاح ١٥٥ وعلى الرغم من انتقاد ابن الأثير لرأي الأخفش وقطرب فإنني أرى
أن تسميتها (همزة وصل) أوضح من (ألف وصل)، وأعضد رأيي بنص للمالقي، يقول
فيه: "الهمزة مفردة ومركبة، والمفردة نوعان: أصل وبدل من أصل، والهمزة الأصل لها
في الكلام ثلاثة عشر موضعاً: الموضع الأول: أن تكون للتوصل إلى النطق بالساكن في
ابتداء الكلمة، واختلف فيها: هل يقال: همزة أو ألف؟ فبعضهم يسميها ألفاً مراعاة لأصلها
من السكون الذي هو مدّ صوت، وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها وهو الأبين،
ولكلا الوجهين نظر، والأحسن أن تسمى بما هي عليه في النطق؛ لأن ذلك هو معنى

ويعلل ابن الأنباري كسر الهمزة في مثل (اهدنا) قائلا: "كسرت؛ لأنها مبنية على ثالث المستقبل، ولم تُبْنَ على الأول ولا على الثاني ولا على الرابع؛ لأن الأول زائد لا يبني عليه، والثاني ساكن لا يُبتدأ به، والرابع لا يثبت على إعراب واحد".^١

ويتوقف ابن الأنباري عند الأفعال التي خرجت في ظاهرها عن هذا القاعدة مثل (انشقت)؛ حيث كُسرت الألف، والمستقبل بفتح الثالث، يعلل ابن الأنباري ذلك بأن الأصل (تنشقق) على وزن (تتفعل) ، فاستثقلوا الجمع بين قافين متحركتين؛ لأن العرب لا تجمع بين حرفين متحركين من جنس واحد، فأسقطوا حركة القاف الأولى وأدغموها في القاف الثانية فصارتا قافا مشددة.^٢

وإذا كان ثالث المستقبل مفتوحا ابتدأت الألف بالكسر، كقوله: (أذهب أنت وربك. المائدة ٢٤)، وكسرت الألف ولم تفتح؛ كراهة أن يلتبس الأمر بالخبر؛ حيث يصير الأمر: (أذهب يا رجل)، والخبر: (أنا أذهب)، فكسرت لما بطل فيها الفتح؛ لأن الكسر أخو الفتح، وذلك أن الفتحة أخف الحركات ثم الكسرة ثلثها ، والضممة أقل الحركات، فحركت الألف بالكسر لما كانت الكسرة تقرب من الفتحة.^٣

الهمزة. انظر: رصف المباني ١٢٩

١ انظر: الإيضاح ١٥٦ ويقول المالقي: "وهمزة الوصل تكون أبدا مكسورة على أصل النقاء الساكنين، سواء كان الثالث مفتوحا أو مكسورا، نحو: اعلم واضرب، ويجوز ضمها إذا كان ثالث الكلمة مضموما ضمما لازما، نحو: اقتل، تتبع الهمزة الثالث". رصف

المباني ١٣٢

٢ انظر: الإيضاح ١٦٣

٣ انظر: الإيضاح ١٧٥ وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الفتحة أخف الحركات وأن الضمة أثقلها، فقد جاء في (إحياء النحو ٥٠): "أن الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك"، وجاء في (شرح الشافية ٢/٢٧٤) أن الألف أخف الحروف؛ ولذلك يقلب التتوين المنسوب ألفا في الوقف. وأعتقد أن الكسر

وأما **ألف القطع** فهي التي تأتي في الماضي الرباعي وأمره مفتوحة، وتضم في المستقبل منه، يقول ابن الأنباري: "وتبتدئ ألف للقطع بالفتح كقوله تعالى: (ربنا أفرغ علينا صبراً. البقرة ٢٥٠)، والدليل على هذا أنك تقول: (أفرغ يفرغ)، فتجد أول المستقبل مضموماً، وكذلك (أدخلني مدخل صدق. الإسراء ٨٠).^١

وانتقد ابن الأنباري اللغويين الذين يعدون (ألف القطع) (ألف أصل)^٢، قائلاً: "وهذا غلط؛ لأن أصول الأسماء والأفعال ثلاثة: فاء وعين ولام، وكل ما زاد على الثلاثة فهو زائد ليس بأصلي، فإذا قلنا: (أفرغ وأكرم)، فوزنه (أفعل)، فالألف ليست فاء ولا عينا ولا لاما، ولا ينبغي أن تسمى أصلية".^٣

ويستطرد ابن الأنباري في حديثه، فيذكر أن ألف للقطع في المصادر تكون مكسورة نحو: (ويخرجكم إخراجاً. نوح ١٨)، وكسرت ولم تفتح خشية أن يلتبس المصدر بالجمع، وذلك أنهم لو قالوا في المصدر: (أخراج)؛ لالتبس المصدر بالجمع؛ فـ(أخراج) جمع (أخرج)، فكسروا الألف؛ ليفرقوا بين المصدر والجمع.^٤

كان سمة من سمات بعض القبائل غير الموغلة في البداوة — خلافاً للضم فإنه سمة القبائل الموغلة في البداوة — وذلك لقربها من الحضر، بل ربما كان الكسر لغة للقبائل الحضرية، يقول إبراهيم أنيس (في اللهجات العربية ٩١): "إن للكسرة أضعف من الضمة؛ ولذا كانت حركة التانيث في العربية، والتانيث محل الرقة؛ إذ يتناسب وضعف الأنوثة ورقتها؛ ومن ثم فالكسر دليل التحضر والرقة في معظم البيئات اللغوية".

١ انظر: الإيضاح ١٨٠ ورأي ابن الأنباري هذا ذكره الأخفش في معاني القرآن ١٧

٢ من أولئك اللغويين المبرد؛ إذ يقول: "فما كان من ذلك أصلياً فهمزته مقطوعة؛ لأنها بمنزلة سائر الحروف .. نحو أب وأخ، وفي الأفعال الهمزة الأصلية نحو همزة أكل وأخذ".

المقتضب ٢١٨/١

٣ انظر: الإيضاح ١٨٢

٤ انظر: الإيضاح ١٨٣

وأما **ألف المخبر عن نفسه** فهي أحد حروف المضارعة وهي تشير إلى ضمير المتكلم، يقول ابن الأنباري: "فإنك تعرفها بأن يحسن بعد الذي هي فيه (أنا)، ويكون الفعل مستقبلاً، كقوله تعالى: (قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة. يوسف ١٠٨) ، فتجد الفعل يحسن بعده (أنا)، وهو مستقبل، تقول: أدعو أنا غداً، وكذلك في قوله: (أتوني أفرغ عليه قطراً. الكهف ٩٦) ، وفتحت الألف في (أدعو) وضمت في (أفرغ) ؛ لأن الماضي إذا كان على أقل من أربعة أحرف أو أكثر فألف المخبر عن نفسه مفتوحة، وإذا كان الماضي على أربعة أحرف فألف المخبر عن نفسه مضمومة^١.

ثم أضاف أن "ألف المخبر عن نفسه في فعل ما لم يسم فاعله لا تكون إلا مضمومة قلت حروف الماضي أو كثرت ، كقولك: أكرم وأضرب واستخلص"^٢.

وأما **ألف الاستفهام** فهي تعرف بمجيء (لم) بعدها، ومنه قوله تعالى: (أفترى على الله كذباً أم به جنة. سبا ٨) وقوله: (استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم. المنافقون ٦)، وقوله: (أصطفى البنات على البنين. الصافات ١٥٣) فهذه ألف استفهام، والدليل قوله: (لم لكم سلطان مبين. الصافات ١٥٦)^٣.

ونذكر ابن الأنباري أن ألف الاستفهام تحول إلى ألف مدّ في بعض الكلمات؛ للترقية بين الاستفهام والخبر، ولصعوبة النطق بهمزتين في تلك

١ انظر: الإيضاح ١٨٤ ، ١٨٥ وجدير بالذكر أن بعض النحاة كالأخفش يعدون هذه الألف (ألف قطع)، إذ يقول: "وما كان على (أفعل أنا) فهو مقطوع الألف، لأن (أفعل) فيها ألف سوى ألف الوصل، وهي نظيرة الباء في (يفعل)، ومنه قوله تعالى: (ادعوني أستجب لكم - غافر ٦٠) انظر: معاني القرآن ١٦ ويسميتها آخرون (ألف المتكلم)، وهي تسمية دقيقة.

انظر: التمييز في معرفة أقسام الألفات لابن النجار ص ٢٨٤

٢ انظر: الإيضاح ١٨٨

٣ انظر: الإيضاح ١٩٢

الكلمات، ومنه قوله تعالى: (الله خير. النمل ٥٩) و(الآن عصيت قبل. يونس ٩١)، ولم يحتاجوا إلى هذه المدة في مثل قوله تعالى: (أفترى على الله كذباً. سبأ ٨)؛ لأن ألف الاستفهام مفتوحة، وألف الخبر مكسورة، فنقول في الاستفهام: أفترى وأصطفى، ونقول في الخبر: أفترى وأصطفى، فجعلوا الفرق بالفتح والكسر، ولم يحتاجوا إلى فرق آخر^١.

وأما **ألف ما لم يسم فاعله** فهي التي تكون في أول الفعل، كما في قوله تعالى: (وقد أخرجنا من ديارنا. البقرة ٢٤٦) و(أخرجوا من ديارهم وأموالهم. الحشر ٨)^٢. وتأتي **ألف ما لم يسم فاعله** في صيغة (استفعل) كما في قوله: (استجيب لهم. الشورى ١٦)، وقوله: (استحفظوا من كتاب الله. المائدة ٤٤)^٣. وفي صيغة (افتعل) كما في قوله: (ابتلوا المؤمنين. الأحزاب ١١) و(اضطر غير باغ. البقرة ١٧٣)^٤، وفي صيغة (انفعل) كما في قولك: (انقطع بالرجل)، ولم ترد لها أمثلة في القرآن الكريم^٥.

ثانياً: أنواع الألفات الأسماء:

قسم أبو بكر الألفات الواقعة في أوائل الأسماء إلى أربعة أقسام: ألف أصل وألف قطع وألف وصل وألف الاستفهام^٦، ثم ميّز كل ألف عن غيرها، فقال عن **ألف الاستفهام**: "تمتحن مع الأسماء بمثل ما امتحنت به مع

١ انظر: الإيضاح ١٩٣ وانظر: معاني للأخفش ١٧

٢ انظر: الإيضاح ١٩٧

٣ انظر: الإيضاح ١٩٧

٤ انظر: الإيضاح ١٩٨

٥ انظر: الإيضاح ١٩٩

٦ انظر: الإيضاح ٢٠٢

الأفعال"^١، ومعنى هذا أن ألف الاستفهام تعرف بمجيء (أم) بعدها، كما في (الله خير أما يشركون. النمل ٥٩)، أو بدون (أم) كما في قوله تعالى: (الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين. يونس ٩١).

أما **ألف الأصل** فتعرف بأنها تكون فاء من الفعل ثابتة في التصغير، كما في قوله: (وأخذتم على ذلكم إصري. عمران ٨١)، وتقول في التصغير: (أصير)، وتكون مضمومة ومفتوحة ومكسورة، فالمضمومة كما في قوله: (قل أئن خير لكم. التوبة ٦١) والمفتوحة في مثل قوله: (ما كان أبوك امرأ سوء. مريم ٢٨) والمكسورة في مثل قوله: (وأخذتم على ذلكم إصري)^٢.

وأما **ألف القطع** فتكون في أوائل الأسماء المفردة، وتُعرف بثباتها في التصغير، ولا تقابل الغاء ولا العين ولا اللام من الكلمة، ومن ذلك قوله تعالى: (فتبارك الله أحسن الخالقين. المؤمنون ١٤)، وتقول في التصغير: (أحيسن)، كما تكون في أوائل الجمع، وتُعرف بأن يحسن دخول الألف واللام عليها كما في قوله تعالى: (فأخرجنا به أزواجاً طهراً. طه ٥٣)، وتقول: (الأزواج)، ولا تقابل فاء ولا عينا ولا لاما من الكلمة^٣.

وأما **ألف الوصل** ففي تسعة: الألف التي تدخل مع لام التعريف، وهي مفتوحة في الابتداء ساقطة في الوصل^٤، والألف في: ابن وابنة واثنين واثنتين

١ انظر: الإيضاح ٢٠٦

٢ انظر: الإيضاح ٢٠٢ وبعض النحويين كالأخفش يسمون هذه الألف "ألف قطع". معاني القرآن ١٨

٣ انظر: الإيضاح ٢٠٥، ٢٠٦ وانظر: معاني القرآن للأخفش ١٦

٤ ذكر المبرد أن الخليل زعم أن (ال) كلمة بمنزلة (قد) تفصل بنفسها، وأنها في الأسماء بمنزلة (سوف) في الأفعال. المقتضب ٢٢١/١

وامرئ وامرأة واسم واست، وهذه الثمانية تكسر فيهن الألف في الابتداء وتحذف في
للوصل، وتعرف الألف في الأسماء الثمانية بأنها ساقطة في التصغير، كما في قوله
تعالى: (يا عيسى ابن مريم. المائدة ١١٦) ونقول في التصغير: (بنّي)، وقوله: (ومريم
ابنة عمران. التحريم ١٢) وفي التصغير نقول: (بنّية)، وقوله: (إن لمرؤ هلك. النساء
١٧٦) ونقول في التصغير: (مُرِيء)، وقوله: (إذ قالت امرأة عمران. عمران ٣٥)
ونقول في التصغير: (مُرِيئة)، فالألف غير ثابتة في التصغير^١.

ويعلّل ابن الأنباري كسر الهمزة في الأسماء الثمانية بأن (ابن وابنة
واثنين واثنين) المذكر فيها مبني على الأمر من الفعل (بنيتُ وبنيتُ)، فالأصل
فيه (ابن واثن) على وزن (اقض وارم)، ثم عربوه بتعريب الأسماء، وبني
المؤنث على المذكر... وكسرت همزة (امرئ) تشبيهاً بأخواتها (ابن وابنة
واثنين)، وكسرت همزة (امرأة) حملاً على المذكر^٢.

وكسرت الألف في (اسم) كما في قوله تعالى: (اسمه المسيح)؛ لأنك تقول
في التصغير: (سُمِي)، فلا تجد الألف ثابتة فيه، وأصله أمر من (سميت)، حذفت
لامه، ثم عربت بتعريب الأسماء، ومن العرب من يقول: (أسم) بضم الألف؛ أخذاً
من (سموت أسمو)، ومن للعرب من يقول في الاسم: (سم وسم)، أنشد الفراء:
وعلمنا أعجيباً مقممةً يكتنى أبا السمح وقرضاب سُمّة

وأنشد أيضاً:

والله أسماك سِماً مباركاً أثرك الله به يثاركاً

١ انظر: الإيضاح ٢٠٨ : ٢١٠ بتصرف وانظر: معاني القرآن للأخفش ١٥

٢ انظر: الإيضاح ٢٠٨ : ٢١٠ بتصرف

وأما (است) فالألف فيها ألف وصل، والدليل أنك تقول في تصغيرها (سُتَيْهَة)، فالألف غير ثابتة، وكسرت؛ لأنها ألحقت بسائر أخواتها^١.

وأما الألف التي تدخل مع (لام التعريف) فمثل قوله (بسم الله الرحمن الرحيم)، إذا ابتدأت (الرحمن الرحيم) تفتح الألف، وإذا وصلت أدهبها، وتعرف بسقوطها من الاسم الذي هي فيه، ولا تدخل عليه (أل)، وفتحت؛ لأنها صارت مع للام حرفاً واحداً مثل: (هل، بل، من، كم)، ولم تكسر خشية أن تلتبس بالألف (لتنين) ففتحوها؛ ليفرقوا بينهما^٢.

وأثناء حديثه عن ألف الوصل في هذه الأسماء من حيث الكسر والفتح توقف ابن الأنباري عند أمرين:

- **الأول:** قطع ألف الوصل، حيث ذكر أن العرب تهمز ألف الوصل في ضرورة الشعر، ومنه قول الشاعر قيس بن الخطيم^٣:

إذا جاوز الإثنين سرّاً فإنه بنشرٍ وتكثير الحديث قمين

- **الثاني:** ضبط حركة الميم والراء في كلمة (امرئ) ولهجات العرب فيها؛ حيث نقل عن الكسائي والفرّاء أن (امراً) معرب من مكانين: عرب من الراء والهمزة، ودعاهم إلى ذلك أن آخره همزة، والهمز قد يترك في كثير من كلام العرب، فكرهوا أن يفتحوا الراء ويتركوا الهمز، فيقولوا (امرو)، فتكون الراء مفتوحة والواو ساكنة، فلا تكون في الكلمة علامة للرفع، فعربوه من الراء؛

١ انظر: الإيضاح ٢١٤، ٢١٥ وانظر: معاني القرآن للأخفش ١٥

٢ انظر: الإيضاح ٢١٧، ٢١٩ بتصرف وانظر: معاني القرآن للأخفش ١٧

٣ انظر: الإيضاح ٢١٦ وقطع ألف الوصل ذكره الأخفش، وعلق عليه قائلا: "وهذا لا يكاد يعرف". انظر: معاني القرآن ٢٠

ليكونوا إذا تركوا الهمز أمنين من سقوط الإعراب من الكلمة. وقال الفراء: من العرب من يُعربُه من الهمزة وحدها ويدع الراء مفتوحة، فيقول: قام امرؤ وضربت امرأ ومررت بامرئ^١.

وذكر أبو بكر أن العرب إذا أسقطت الألف من (امرئ) كان لها فيه مذهبان: التعريب من مكانين، ومن مكان واحد، فإذا عربوه من مكانين قالوا: (قام مَرؤٌ وضربت مَرأً ومررت بمرءٍ) ، وإذا عربوه من مكان واحد قالوا: (قام مَرؤٌ وضربت مَرأً ومررت بمرئٍ)، وهي لغة القرآن، قال تعالى: (يفرقون به بين المرء وزوجه. البقرة ١٠٢) و(يحول بين المرء وقلبه. الأنفال ٢٤)، ونقل أبو بكر عن أبي عمرو أن أهل مكة يقولون: جاعني المرءُ ورأيت المرأُ ومررت بالمرءِ يا هذا^٢.

تحقيق:

بعد هذا العرض لمبحث "أنواع الألفات الواقعة في أوائل الكلمات" يتبين لنا أن:

- أنواع الألفات التي ذكرها ابن الأنباري في أوائل الكلمات ستة؛ أربعة منها مشتركة بين الأفعال والأسماء، هي: ألف الأصل وألف الوصل وألف القطع وألف الاستفهام، واثنان مختصان بالأفعال هما: ألف ما لم يسم فاعله وألف المخبر عن نفسه.

- أنواع الألفات الستة تمثل ستة مصطلحات تضاف إلى رصيد الكتاب من المصطلحات النحوية التي تمثلها المبحث السابق، ولم نذكرها هناك إيثراً لذكرها تفصيلاً هنا.

١ انظر: الإيضاح ٢١١، ٢١٢ وانظر: شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٣

٢ انظر: الإيضاح ٢١٣

- ابن الأنباري أثار مصطلح (الألف) على مصطلح (الهمزة)، والمصطلحان مستعملان في التراث اللغوي^١، وأعتقد أن ابن الأنباري راعى الشكل الإملائي في هذا، فشكل الألف يسيطر على الأنواع الستة، وقد زعم أن سيبويه - وغيره - فعل ذلك لهذا السبب! وأنا لا أوافق على رأيه، وإن كان كلاهما في المعنى واحداً؛ لأنه يحدث لبساً مع الألف اللينة أو ما يسمى بالفتحة الطويلة في مثل: (صائم، كتاب، قال، دعا)، وأنا أعضد رأيي بنص للمالقي، يقول فيه: "باب الألف والهمزة، وهما في المعنى واحد، إلا إذا كان ساكناً مُدَّ الصوت، ويسمى ألفاً، ومخرجه إذ ذاك من وسط الحلق، وهو حرف هاوٍ، وإذا كان مقطوعاً يسمى همزة، ومخرجها حينئذٍ من أول الصدر، وهذا هو الصحيح من أمرهما، وهو مذهب سيبويه وأكثر المحققين من أئمة النحويين .. والدليل على أن الألف هي الهمزة شينان: أحدهما أننا إذا ابتدأنا بالهمزة على أي صورة تحركت كتبناها ألفاً، والثاني أننا إذا نطقنا بحرف من حروف المعجم فلا بد من النطق بأول حرف منه في أول لفظه، نحو: باء وتاء وجيم، فإذا نطقنا بالألف قلنا: ألف، فبدأناه بهمزة مفتوحة"^٢.

- تعليقات ابن الأنباري لأنواع الألفات تعليقات مقبولة مقنعة، وابن

^١ بعض النحاة استعملوا المصطلحين مثل المبرد؛ حيث عقد باباً بعنوان "باب معرفة ألفات القطع وألفات الوصل، وهن همزات في أوائل الأسماء والأفعال والحروف"، ثم قال عن همزة الوصل: "فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل فموضعها الفعل". انظر: المقتضب ٢١٨/١ وممن استعمل مصطلح (الهمزة) أبو علي الفارسي، كما في قوله: "كل حرف احتيج إلى الابتداء به وكان ساكناً، اجتلبت له همزة الوصل". انظر: التكملة ٢٠٠ وممن استعمل مصطلح (الألف) ابن خالويه في كتاب له باسم (الألفات)، وابن النجار الذي ألف كتاباً بعنوان (التمييز في معرفة أقسام الألفات في كتاب الله العزيز).

^٢ انظر: رصف المباني ١٠٣، ١٠٤.

الأنباري في كتابه مولغ بضروب العلل، فلا يكاد يذكر حكماً نحوياً إلا ويذكر العلة التي أدت إليه، فكان الحكم نتيجة لها، وهذا الأمر ليس بغريب على النحاة، فكثير منهم فعل ذلك.

— همزة أو ألف الوصل يجوز قطعها في الشعر ضرورة.

— في كلمة (امرئ) لهجات نكرها ابن الأنباري بإيجاز مشيراً إلى أن القرآن الكريم استعمل بعضها منها.

— التعريفات التي سجلها ابن الأنباري لكل نوع من أنواع الألفات تثير جملة من التساؤلات مثل:

* الفعل المضارع (أكرِمُ) في (أكرِمُ أنا زيداً) هل الألف فيه ألف المخبر عن نفسه أو ألف قطع؟

* الفعل المضارع المبني للمجهول (أتيَ) في (أتيَ زيد)، هل الألف فيه ألف ما لم يسم فاعله أو ألف أصل؟

* كذلك الفعل المضارع (أكرمُ أنا) المبني للمجهول، هل الألف فيه هي ألف المخبر عن نفسه أو ألف ما لم يسم فاعله؟

* الألف في الفعل (أذهبَ) التي تعنيه إلى مفعول، وتسمى (همزة التعديّة)، هذه الألف تحت أي نوع من أنواع الألفات عند ابن الأنباري تدرج؟

* هذه التساؤلات لا تعيننا الإجابة عنها بقدر ما يعيننا طرحها؛ لإعادة النظر في تقسيمات ابن الأنباري لأنواع الألفات الواقعة في أوائل الكلمات.. مما يدفع إلى القول بأن تلك التقسيمات غير دقيقة.

المبحث الثالث

الحروف اللينة المتطرفة بين الإثبات والحذف

نقصد بالحروف اللينة المتطرفة الياءات والواوات والألفات الواقعة في أواخر الكلمات؛ فهذه الحروف إثباتها وحذفها أمر جائز في اللغة، ولا خلاف في ذلك بين اللغويين، يقول ابن الأثيري: "اعلم أن الياءات والواوات والألفات يحذفن في الأمر والنهي وجواب الأمر والجزاء وجواب الجزم وما ينسق على الجزاء وجوابه، وما جاء بعد (لم، ألمًا، أفلم، أفلمًا)، ومن ذلك قوله تعالى: (وليتق الله ربه. البقرة ٢٢٣)، تقف على (يتق) بلا ياء؛ لأنه في موضع جزم بلام الأمر، وقوله: (يا أيها النبي اتق الله - الأحزاب ١) بلا ياء؛ لأنه في موضع جزم بتأويل لام ساقطة، وكان الأصل فيه (ليتق)، فحذفت اللام والياء لكثرة استعمالهم لأمر المواجه، ثم أدخلوا ألفا يقع بها الابتداء، والدليل قوله: (وليتق الله ربه)، فأمر المخاطب بمنزلة أمر الغائب إلا أن اللام تحذف من أمر المخاطب لكثرة الاستعمال، وثبتت في أمر الغائب لقلّة الاستعمال .. وكذلك قوله: (ادع لنا ربك. البقرة ٦٨) وقوله: (فليدع ناديه. العلق ١٧) وقوله: (لا تبغ الفساد في الأرض. القصص ٧٧)^١.

ويدل أبو بكر على أن أمر المخاطب ينجزم بلام ساقطة بقراءة قرآنية للنبي ﷺ رواها أبي، هي قوله: (فبذلك فلتفرحوا. يونس ٥٨)، وقول النبي: "تأخذوا مصافكم".

١ انظر: الإيضاح ٢٢٢ ، ٢٢٣ ومن هذا النص تبدو لنا الرؤية الكوفية لابن الأثيري في جزم الأمر، فالنحويون اختلفوا في بناء الأمر وجزمه، فبينما ذهب البصريون إلى أنه مبني على ما يجزم به ذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم بلام ساقطة تخفيفًا. انظر: شرح القصائد السبع ٧٨

وعقد ابن الأنباري بابا باسم "الياءات التي يَكُنَّ في أواخر الأسماء"، وقال فيه: "إن الياء إذا سكنت، ولقيها تتوين سقطت، كقوله تعالى (وقال الذي ظن أنه ناجٍ منهما. يوسف ٤٢)، فالأصل فيه (ناجي)، فاستنقلوا الضمة في الياء فحذفوها، فبقيت الياء ساكنة والتتوين ساكن، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين، فالوقف عليه (ناج) بغير ياء لهذا المعنى، وتستقل الضمة في الياء؛ لأن الضمة إعراب والياء تكون إعرابا، فكرهوا أن يدخلوا إعرابا على إعراب"^١.

وقال ابن الأنباري: "إن حذف الياء مذهب للقراء أجمعين، وبعض البصريين كان يقف على ذلك بالياء، فيقول: (إن ما توعدون لآتي. الأنعام ١٣٤)، واحتجوا بأن الياء حذفت في الوصل لسكونها وسكون التتوين، فإذا وقفنا زال التتوين الذي أسقط الياء، فرجعت الياء. وأبطل الكسائي والفراء هذا، وقالوا: الكلام بُني وقفه على وصله، فلا يحدث في الوقف ما لا يحدث في الوصل"^٢.

ونكر ابن الأنباري أن الياء تحذف من المخفوض إذا لقيها التتوين، كقوله: (فمن اضطر غير باغٍ. البقرة ١٧٣)، فاستنقلوا الكسرة في الياء فحذفوها، فبقيت الياء ساكنة، والتتوين ساكن، فأسقطوها لسكونها وسكون التتوين. وتستقل الكسرة في الياء؛ لأن الكسرة إعراب، والياء تكون إعرابا، فكرهوا أن يدخلوا إعرابا على إعراب"^٣.

وأضاف ابن الأنباري أن العرب تستقل الضمة والكسرة في الياء

^١ انظر: الإيضاح ٢٣٣ وقوله بـ (أن الياء إعراب) ليس دقيقا؛ لأن الياء هنا حرف مبنى، وليس حرف إعراب، وبالتالي فتبريره غير مقنع، وكان أفضل الاكتفاء بأن الضمة تستقل في الياء.

^٢ انظر: الإيضاح ٢٣٥

^٣ انظر: الإيضاح ٢٣٥ ، ٢٣٦ وتعليقه غير مقنع لما ذكرناه في هامش الصفحة السابقة.

المكسور ما قبلها، فيقولون: هذا قاضٍ، ومررت بداعٍ، ولا يستقلون الفتحة، فيثبتونها كما في قوله: (يا قومنا أجيئوا داعي الله. الأحقاف ٣٩)، والعلة في ذلك أن الضمة والكسرة تخرجان بتكلف شديد، والفتحة تخرج مع النفس بلا مؤونة. ومن العرب من يستقل الفتحة في الياء فيسقطها، فيقول: (أجيئوا داعي الله)، فيسكن الياء، ويسقطها من اللفظ لسكونها وسكون اللام، ويقولون: رأيت قاضٍ وداعٍ ورامٍ، فيجعلون النصب بمنزلة الرفع والخفض، قال بشر بن أبي خازم:

كفى بالنأي من أسماء كافٍ وليس لسقمه إذ طال شافٍ

أراد: كافياً، فأسقط الياء في النصب، وقال جرير:

فكسوت عارٍ جنبه فتركتهُ جذلانَ جاد قميصه ورداؤه

ثم أضاف أبو بكر "أن الأسماء المنتهية بالياء إذا أضيفت إلى شيء بعدها ثبتت الياء في الوقف وحذفت في الوصل، نحو (إلا أتني الرحمن عبداً. مريم ٩٣)، وقد حذفوا الياء من أربعة أحرف مضافة: (وإن الله لهاد الذين آمنوا. الحج ٥٤)، و(حتى إذا أتوا على واد النمل. النمل. ١٨)، و(ما أنت بهاد العمي. الروم ٥٣) و(صال الجحيم. الصافات ١٦٣)، والعلة في هذا أنهم بنوا الخط على الوقف. واختلف القراء في الوقف على هذه الكلمات، فبعضهم وقف بالياء على الأصل، وبعضهم وقف بدون ياء إتباعاً للخط^١.

ونكر ابن الأنباري "أن الياء في (المهتدي) حذفت في جميع القرآن إلا في قوله تعالى: (من يهد الله فهو المهتدي. الأعراف ١٧٨)، وهذا هو الأصل، والحذف جاء تخفيفاً؛ لأنهم استقلوا الضمة في الياء فحذفوها، والموضع الذي

^١ انظر: الإيضاح ٢٣٧، ٢٤٠ باختصار

حذفت منه الياء بنيت فيه المعرفة على النكرة، واكتفي بالكسرة من الياء، فسقطت الياء، وهذه لغة فاشية سائرة عند العرب، فذكر الكسائي أن العرب تقول: هذا الوالي والوالي، والقاض والقاضي، والرام والرامي، قال كعب بن مالك:

ما بال هم عميد بات بالواد من هند إذ تعدو عواذيهما

أراد: بالوادي من هند، فاكتفي بالكسرة من الياء فحذفها، وقال الأعمش:

وأخو الغوان متى يشأ يصنر منه ويكن أعداءً يُعيد ودا

أراد: أخو الغواني، فاكتفي بالكسرة من الياء، وفي (يومئذ يتبعون الداعي. طه ١٠٨) لا يجوز حذف الياء؛ لأنها مفتوحة، والفتحة لا تستقل في الياء؛ لأنها تخرج مع النفس بلا مؤونة، فلم يجز أن يكتفي بالكسرة من ياء مفتوحة.. وفي حالة النصب بنيت المعرفة على النكرة؛ لأن الياء تثبت في النكرة المنصوبة، فنقول: رأيت قاضيا وداعيا، فالياء ثابتة، ويجوز حذف الياء في النصب على لغة الذين يسكنونها في كل حال^١.

وفي موضع آخر يقول أبو بكر: إن كل اسم منادى - في القرآن - أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ساقطة كقوله: (يا قوم اعبدوا الله. الأعراف ٦٥) و(يا عباد اتقون. الزمر ١٦) إلا حرفين أثبتوا فيهما الياء، هما قوله: (يا عبادي الذين آمنوا. العنكبوت ٥٦) و(يا عبادي الذين أسرفوا. الزمر ٥٣)، واختلفت المصاحف في قوله: (يا عباد لا خوف عليكم. الزخرف ٦٨)، ففي مصاحف أهل المدينة بياء وفي بقية المصاحف بغير ياء، وقيل: في مصاحف الحجاز بياء.. والحجة في حذف الياء أنهم اكتفوا بالكسرة فحذفوا الياء، وكثر استعمالهم لهذا

^١ انظر: الإيضاح ٢٤٣ ، ٢٤٥ وفي نص آخر ذكر ابن الأثيري أن تسكين الياء في النصب

لغة عند العرب، وأن اللغة الجيدة فتحها. انظر: شرح القصائد السبع ٢٨١ ، ٤٠٦

الجنس، فقوي الحذف، وأنشد الفراء:

يا عينِ جودي بدمع منك مجهودا وابكِ ابن أمّ إذا ما مات مسعودا

ويروى: وابك ابن أمي، وقال حسان:

يا عينِ بكّي سيّد الناس وأسفحي بدمع فإن أنزفتّه فأسكبني الدّمّا

- أراد: يا عيني، فأكتفي بالكسرة من الياء.

وأما لإثبات الياء في موضعي العنكبوت والزمر فهو إتباع للكتاب، ولأنه أخرج على الأصل؛ لأنها ياء المتكلم، وكل ما في القرآن من ذكر العباد على غير معنى النداء فالياء فيه ثابتة، كقوله (قل لعبادي الذين آمنوا، إبراهيم ٣١)، ما عدا موضع الزمر (قبشر عباد ١٧) فالوقف عليه بغير ياء؛ لأن الياء ساقطة من الكتاب^١.

ثم ذكر ابن الأنباري أن القراء "اختلفوا في ياءات الأفعال في قوله: (يوم تأت لا تكلم نفس إلا بإذنه. هود ١٠٥)، و(ذلك ما كنا نبغ الكهف ٦٤)، و(الليل إذا يسر. الفجر ٤)، فكان عاصم وحمزة يحذفان الياء في الوصل والوقف، وكان نافع وأبو عمرو يثبتان الياء في الوصل ويحذفانها في الوقف، فمن أثبتها في الوصل قال: هي حرف من الفعل على وزن (يفعل)، فالياء بحذاء اللام، وحذفت في الوقف إتباعاً للمصحف، وعلل الكسائي ذلك بأن الوقف سكت، والمسكوت عليه مجزوم، والإثبات في الوصل؛ لأن الفعل مرفوع.

والذين حذفوا الياء في الوصل والوقف قالوا: اكتفينا بالكسرة من الياء، واجتمع لنا مع هذا موافقة المصحف، قال الفراء: سمعت العرب تقول: (لا أدري،

^١ انظر: الإيضاح ٢٤٦، ٢٤٨

ولا عَمَرَ، فيحذفون الياء في السكت، وأنشد:

كَفَّكَ مَا تَلِيَقُ دَرَهْمًا جوداً وأخرى تعطى بالسيف الدما

وكان الأصل في هذه المواضع إثبات الياء، فاستقلوا الضمة في الياء

فحذفوها، فبقيت الياء ساكنة، فاكتفى بالكسرة منها^١.

ثم انتقل أبو بكر إلى الواو، فقال: "إن الواو ثابتة في كل فعل لم يدخل عليه ما يجزمه، كما في (يمحو الله ما يشاء ويثبت. الرعد ٣٩)، فالوقف يكون بالواو (يمحو)؛ لأنه في موضع رفع بالياء التي في أوله، علامة الرفع فيه سكون الواو، وذلك أنك تقول في النصب: (لن يمحو) وفي الجزم (لم يمحو)، فتجد الواو مفتوحة في النصب ومحدوفة في الجزم، فإذا سكنت كان سكونها علامة الرفع^٢.

وأضاف أبو بكر أن الواو حذفت من أربعة أفعال مرفوعة في القرآن أولها (ويدع الإنسان. الإسراء ١١)، و(يمح الله الباطل. الشورى ٢٤)، و(يوم يدع الداع. القمر ٦)، و(سندع الزبانية. العلق ١٨)، الوقف في هذه الأفعال بدون واو، والحجة في هذا أنهم اكتفوا بالضمة من الواو، فأسقطوها، ووجدوا الواو ساقطة من اللفظ لسكونها وسكون اللام، فبنى الخط على اللفظ، وأنشد الفراء:

إذاه سُمِ الخسف ألى بقسم بالله لا يأخذ إلا ما احنكم

والعرب تقول: أقبل يضريه لا يأل، أراد: لا يألُو، فاكتفى بالضمة من الواو^٣.

^١ انظر: الإيضاح ٢٦١ : ٢٦٥

^٢ السابق ٢٦٧ ، ٢٦٨ وجدير بالانتباه رؤيته بأن عامل الرفع في المضارع هو حرف المضارعة.

^٣ انظر: الإيضاح ٢٦٨ : ٢٧٠

ثم يستطرد أبو بكر قائلاً: "إن واو الجمع ثابتة في القرآن كله، كقوله تعالى: (إنهم صالوا للنار. ص ٥٩)، للوقف عليه بالواو، والأصل (صالون)، فأسقطوا النون للإضافة، وأسقطوا الواو لسكونها وسكون اللام"^١.

وذكر ابن الأنباري أن "واو الجمع لم تحذف إلا في موضع واحد روي عن الفراء، هو قوله (نسُ الله فَنسيهم. التوبة ٦٧)، والحجة في ذلك أنهم وجوا الواو ساقطة من اللفظ لسكونها وسكون اللام، فبنوا الخط على اللفظ، واكتفوا بالضممة من الواو .. وحذف واو الجمع موجود كثير في كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

متى تقول قلت من أهلها الدارُ كأنهم بجناحي طائر طارُ

- أراد: طاروا، فاكتفي بالضممة من واو الجمع، وكذلك قول الشاعر:

فلو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الشفاةُ

- أراد: كانوا، فحذف واو الجمع"^٢.

ثم انتقل ابن الأنباري إلى الألف، فعرض قوله تعالى: (يا أيها الناس. البقرة ٢١) قائلاً: "تقف على (أيها) بالألف؛ لأن الأصل فيه (يا هؤلاء الناس)، فاكتفي بالناس من (هؤلاء)، فحذفوها، وكذلك قوله: (يا أيها النبي. الأنفال ٦٥)، تقف على (أيها) بالألف؛ لأن الأصل فيه (يا أيها النبي)، فاكتفي بـ(النبي) من (ذا)، قال الشاعر:

^١ انظر: الإيضاح ٢٧٠

^٢ انظر: الإيضاح ٢٧١، ٢٧٢

ألا أيهذا المنزل الدارس الذي كأنك لم يعهد بك الحيّ عاهدُ

وقول الآخر:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

فأخرجه على أصله. ومن العرب من يقول: (يا أيّه النبي) و(يا أيّه الرجل)، ومنه:

يا أيّسه القلبُ اللجوج النفس أفق عن البيض الحسان اللّغس

ولا يجوز أن يقرأ أحد بهذه اللغة؛ لأنها تخالف خط المصحف .. وكل ما في كتاب الله من نكر (أيها) فالوقف عليه بألف إلا ثلاثة أحرف هي قوله تعالى: (وتوبوا إلى الله جميعا أيه المؤمنون. النور ٣١)، و(قالوا يا أيه الساحر. الزخرف ٤٩)، و(سنفرغ لكم أيه الثقلان. الرحمن ٣١)، فالوقف عليها بغير ألف اتباعا للمصحف، والأصل إثبات الألف، والحذف اكتفاء بالفتحة منها^١.

تعليق:

بعد هذا العرض لهذا المبحث نستطيع القول بأن القراء اختلفوا في إثبات هذه الأحرف وحذفها في القراءة مع أن بعضها محذوف من المصحف في مواضع كثيرة، وهذا يدلنا على أن الرسم العثماني لم يكن سببا في تعدد القراءات كما زعم بعض المستشرقين^٢.

^١ انظر: الإيضاح ٢٧٧ ، ٢٧٩ وانظر: شرح القصائد السبع ٧٧

^٢ من أولئك المستشرقين الألماني جولد زيهر في كتابه (المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن ص ٤)؛ إذ يقول: "وترجع نشأة جزء كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط

والإثبات لغة الحجاز وهو الأصل، والحذف لغة مشهورة عند العرب؛ يقولون: جاعني القاض ومررت بالقاض، فيحذفونها لسكونها ودلالة الكسرة عليها، وقد نسب بعض العلماء الحذف لقبيلة هذيل^١، وكون الإثبات لغة الحجاز يفيد أن اللغة الحجازية كانت تحتفظ بالصيغة كاملة ومن ثم نخالف (برجشتراسر) في قوله: "إن الكسرة الممدودة الانتهائية كانت تقصر في لهجة الحجاز"^٢، وهو يعنى بالكسرة الممدودة ياء المد وعلل د/الجندی ميل الحجازيين إلى الإتيان بالصيغة وافية أنهم أهل حضر، والحضري غالباً ما يعنى بتحسين النطق حتى ينال ما يشتهي من طموح ومركز اجتماعي؛ لهذا يعمد إلى وضوح الكلام وحسن الأداء^٣. أما الحذف فهو لغة لهذيل^٤، وعليه قول الشاعر:

كفأك كف ما تليق درهماً جوداً وأخرى تعط بالسيف السدما
ويعتقد الباحث أن الحذف في القرآن يرجع إلى علة صوتية تتمثل في الانسجام الصوتي بين فواصل الآيات، ويبدو هذا جلياً في مطلع الفجر:
"والفجر. وليال عشر. والشفع والوتر. والليل إذا يسر..". فالفواصل كلها تسير على نغمة صوتية واحدة تبرز في أن الكلمات تحمل مقطعاً صوتياً واحداً من النوع الطويل المغلق بصامتتين.

العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعية فوق هذا الهيكل أو تحته وعدد تلك النقاط وكذلك اختلاف الحركات، فكانا السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات".

^١ انظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي القيسي ٣٣١/١ وجامع البيان للطبري ١٤٤/١٢

والبحر المحيط لأبي حيان ٢٦٢/٥ وإتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي ١٥٢

^٢ انظر: التطور النحوي برجشتراسر ٦٨

^٣ انظر: اللهجات العربية في التراث د. علم الدين الجندي ٦٨٤

^٤ انظر: جامع البيان ٤٧٩/١٥ والبحر المحيط ٢٦٢/٥

والقرآن حريص على إحداث نوع من الانسجام الصوتي بين فواصل الآيات، وربما كان هذا أحد أسباب الأمر الإلهي: "إذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا"، ومن أجل ذلك قد يضيف القرآن حرفاً أو يحذف حرفاً خلافاً للقاعدة النحوية، كما في الفعل "يسر"، وفي الكلمات: "الظنون، الرسول، السبيل" الفرقان ١٠، ٦٦، ٦٧.

فحذف الياء من "يسر" من غير جزم، وإضافة ألف للكلمات الثلاث الأخرى من غير علة نحوية مخالف للقاعدة التي توجب أن ينتهي الفعل "يسر" بالياء، وتنتهي الكلمات الثلاث الأخرى بإسكان الحرف الأخير في الوقف، وإنما حدث هذا لتتسجم هذه فواصل الكلمات الثلاث مع فواصل الآيات الأخرى قبلها وبعدها.

ولعل سببويه قد لاحظ هذا الملحظ؛ إذ يقول: "وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل في قوله تعالى: (والليل إذا يسر)، (ما كنا نبغ)، (يوم التتاد)، (الكبير المتعال)، والإثبات أقيس والحذف كثير جائز".^١

وعبارة سببويه هذه تفيد أن الإثبات أجود وأحسن استعمالاً، والحذف على الجواز، وكلاهما شائع في التراث اللغوي، وبخاصة في اللهجة الحجازية^٢، وأعتقد أن الإثبات هو الأصل، والحذف لغة ثانية يعد مظهراً من مظاهر التخفيف في اللغة.

^١ انظر: الكتاب ١٨٤/٤ وانظر أيضاً: التكملة لأبي علي الفارسي ٢١١ ويقول الرضي الاسترلابادي: "إثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح، وحذفهما في نحو: لم يغزوا ولم ترمي وصنعوا قليل". شرح الشافية ٣٠١/٢

^٢ لأن الظاهرتين احتفظت بهما قراءة حفص عن عاصم، وهي قراءة حجازية، وهذا يعني أن لغة الحجاز احتضنت جملة من اللهجات العربية الفصحى حتى نسبت إليها، وبها نزل القرآن؛ ولذا لما اختلف كتبة الوحي في كتابة بعض الكلمات قال لهم عثمان مقلوته المشهورة: "إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنه نزل بلسانهم".

المبحث الرابع

المماثلة الصوتية

المفهوم :

المماثلة Assimilation هي تأثير صوت بصوت؛ صامتاً Consonant كان أو صائتاً Vowel، فإن أثر الصوت فيما بعده فالمماثلة تقدمية Progressive Assimilation، وإن حدث العكس فالمماثلة رجعية Regressive Assimilation^١، ولها مصطلحات مرادفة مثل: الإدغام والانسجام والإتباع والتجانس والتقارب، والإدغام أكثر المصطلحات انتشاراً عند القدماء^٢.

والمماثلة الصوتية مظهر من مظاهر التخفيف والتسهيل في الكلام، اتسمت بها بعض القبائل العربية؛ ربما كان معظمها من قبائل شرق الجزيرة، تلك القبائل البدوية؛ لأن البدوي بطبعه يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي عند النطق، أما للقبائل المتحضرة المتمثلة في قبائل غرب الجزيرة فقد حافظت على الأصل في النطق؛ لأنها تميل إلى التأنى والهدوء في النطق^٣، والدليل على

^١ حول المماثلة وأنواعها نظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس ١٨٠ والتطور اللغوي مظاهره

وعله د. رمضان عبدالقواب ٣٠ واللهجات العربية في القراءات د. عبده الراجحي ١٢٦

^٢ الإيضاح ٢٢١ وقد فرق القدماء بين التماثل والتجانس والتقارب، فالتماثل يكون بين صوتين

اتفقا مخرجا وصفة، والتجانس بين صوتين اتفقا مخرجا واختلفا صفة، والتقارب بين

صوتين تقارباً مخرجا أو صفة. انظر: التكملة للفارسي ٦١٤ والخصائص لابن جني

١٣٩/٢ والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢١٨/١ والإتقان في علوم القرآن

للسيوطي ٢٦٣/١

^٣ انظر: اللهجات العربية في التراث ٩٨/١ ويرى الباحث أن هذا الحكم ليس بوصف عام،

ذلك كسر ضمير الغائب (الهاء) بعد ياء أو كسرة، فالضم هو الأصل، وهو لغة الحجاز، واستعماله عربي جيد، والكسر جاء اتباعاً، وهو أحسن؛ لاستئصال الضمة بعد الكسرة والياء، وهو لغة أكثر العرب^١.

ويرى الباحث أنه لا تقاضل بين اللغتين، فكلاهما سمة لناطقها فصيحة لديهم، وبهما نزل القرآن، وقد سجلتهما لنا قراءة حفص، غير أن السيطرة كانت للغة التماثل، فكل مواضع هذا الضمير في كل القرآن قد جاءت على لغة التماثل إلا في موضعين هما: (أنسانية إلا. الكهف ٦٣) و(عليه الله. الفتح ١٠)، حيث قرأهما حفص بالضم.

وظاهرة للمماثلة الصوتية جاءت عند ابن الأنباري في مواضع متفرقة من كتابه، فجاءت في معرض حديثه عن كسر ألف الوصل في قوله: (اداركوا. الأعراف ٣٨) و(انقلتم. التوبة ٣٨)، حيث قال: كسرت الألف؛ لأن عين للفعل مفتوحة، وهي القاف في (يثأقل) والراء في (يدارك)، وذلك أن وزن (يثأقل ويدارك) يتفاعل، فالقاف والراء بحذاء العين، ومثله قوله تعالى: (أطيرنا بك. النمل ٤٧) وقوله: (ادارك علمه. النمل ٦٦)، والأصل في (اداركوا) تداركوا، فأدغموا التاء في الدال، فصارت دالا ساكنة، فلم يصلح الابتداء بساكن، فأدخلوا ألفاً يقع بها الابتداء،

فثمة ظواهر، مالت فيها القبائل المتحضرة إلى التخفيف، على حين حافظت القبائل البدوية على الأصل في النطق، ومن ذلك تحقيق الهمز وتخفيفه.

^١ يقول المبرد: "فإن كان قبلها كسرة جاز أن تتبعها واواً أو ياءً أيهما شئت، أما الواو فعلى الأصل، وأما الياء فلقرّب الجوار؛ لأن الضمة مستقلة بعد الكسرة، والناس عامة للكسرة، والياء أكثر بعدها استعمالاً، فأما أهل الحجاز فعلى الأمر الأول". المقتضب ١/١٧٥، ٣٩٩ وانظر: الكتاب ٤/١٩٥ وإبراز المعاني لأبي شامة ٧٣ وهذا لا يخالف ما ذكره أنيس (في اللهجات العربية ٩١) من أن الضم للبدو والكسر للحضر، إذ هذا بمثابة قانون عام شذت عنه ظواهر؛ منها هذه الظاهرة.

والأصل في (اطيرنا) تطيرنا، وفي (اثاقلتم) تتاقلتم، وفي (ادارك) تدارك^١، ولذا جاء في حرف أبي بن كعب (لم تدارك علمهم)، وأنشد الكسائي:

تولي الضجيع إذا ما استاقها خصرًا عذبَ المذاقِ إذا ما أتابع القُبلُ

أراد: إذا ما تتابع القبل، فأدغم التاء الأولى في الثانية فسكنت، فلم يصلح الابتداء بساكن، فأدخل ألفا يقع بها الابتداء^٢.

كما وردت الظاهرة في معرض حديث ابن الأنباري عن لام التعريف والألف الداخلة عليها، حيث ذكر أن (الرحمن) فيه راءان: الأولى هي اللام التي مع الألف اندغمت في الراء الثانية لقرب مخرجها، وذلك أن المخرج الخامس من الفم للام، والمخرج السابع للراء، وكذلك (الطلاق) فيه طاءان: الأولى هي اللام التي اندغمت في الطاء الثانية لقرب مخرجها، وكذلك (الصراط) فيه صادان: الأولى هي اللام اندغمت في الصاد الثانية لقرب مخرجها^٣.

في الأمثلة التي ساقها ابن الأنباري للمماثلة نلاحظ أنه تماثل الصوتان الأول والثاني لتقاربهما مخرجا وصفة؛ فكلاهما أسناني انفجاري، بيد أن الأول مهموس ضعيف والثاني مجهور قوي، فكانت المماثلة بينهما رجعية **Regressive Assmilation**، حيث أثر الصوت المجهور في الصوت المهموس، فانقلبت التاء دالا وطاء، ثم حدث إدغام بينهما، فسكن الأول، فاجتلبت همزة وصل من أجل النطق بساكن، وهذا التماثل أسماء التدماء بالإدغام الكبير في مقابل الإدغام الصغير، ويعنون به إدغام صوت في صوت كلاهما متحرك بغية التخفيف. حول صفات الأصوات انظر: النشر ١/١٦٠ : ١٦٢ والإنتان ١/٢٦٣ : ٢٦٦ وأصوات العربية د. رفعت الفروناني ١٥٠

^٢ انظر: الإيضاح ١٧٧ : ١٧٩

^٣ انظر: الإيضاح ٢٢٠ وذكر ابن الجزري أن مخرج اللام من حافة اللسان من أدهاها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، والراء من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا العليا غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا، والطاء من طرف اللسان

والأصل في هذا أن اللام تندغم في أربعة عشر حرفاً: في التاء والتاء والذال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون واللام؛ لقرب مخرجها منها، ولم تندغم في بقية الأحرف لبعد مخرجها عنها، كما في قوله: (والأنعام والحرث. عمران؛ ١)، فاللام من حروف الفم، والحاء من حروف الحلق، ومثله (وهل نجازي إلا الكفور. سبأ؛ ١٧)؛ لأن المخرج الثاني من الفم للكاف، والمخرج الخامس للام، فلما بعد المخرجان بطل الإدغام^١.

تعليل:

المماثلة الصوتية مصطلح لغوي حديث يعني التقارب بين صوتين مخرجا وصفة، فيؤثر أحدهما في الآخر، فيحيله إلى صوت مثله، وهي نوعان: تقدمية ورجعية وفقا لتأثير أحد الصوتين في الآخر، وتعد مظهرا من مظاهر التخفيف اللغوي، وأطلق عليها ابن الأنباري مصطلح (الإدغام)، والأمثلة التي أوردها من المماثلة الرجعية.

وأصول التنايا العليا مصعدا إلى جهة الحنك، والصاد من بين طرف اللسان فوق التنايا السفلى. اللام والراء من الحروف النطقية نسبة إلى موضع مخرجها، وهو طرف اللسان، إذ طرف كل شيء نطقه، والطاء من الحروف النطقية التي تخرج من نطق الغار الأعلى وهو سقفه، والصاد من الحروف الأسلية؛ حيث تخرج من أسلة اللسان وهو مستنقه. انظر: النشر ١٥٩/١ : ١٦٠

^١ انظر: الإيضاح ٢٢٠ : ٢٢١ وذكر ابن الجزري أن مخرج الحاء من وسط الحلق، والكاف من أقصى من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك. والحاء من الحروف الحلقية، والكاف من الحروف اللهوية نسبة إلى اللهاة، وهي ما بين الفم والحلق. النشر ١٥٨/١ : ١٥٩ والتعبير بـ(الأصوات) أدق من التعبير بـ(الحروف)؛ فالحرف هو الرمز المكتوب للصوت المنطوق، ويبدوا أن القدماء بعامة استخدموا مصطلح (الحرف) يريدون به (الصوت).

المبحث الخامس

الهمز تحقياً وتخيئاً

الهمزة صوت يخرج من أقصى الحلق، وهي أدخل الأصوات في الحلق، فلما كانت كذلك استقل بعض العرب إخراجها من حيث كانت فخففوها، وتخفيفها لا يخلو من أن تجعل بين بين أو تقلب أو تحذف، وقد اختلفت القبائل العربية في تحقيق الهمز وتخفيفه في بعض الكلمات، ويبدو هذا واضحاً في لغة القبائل الحجازية ولاسيما قريش، ولغة القبائل البدوية وبخاصة تميم؛ فبينما حرصت الأخيرة على الهمز مالت الأولى إلى التسهيل أو ترك الهمز، يقول أبو بكر: "قريش لا تهمز، ليس الهمز من لغتها، وإنما همزت للقراء بلغة غير قريش من العرب"^١. ويرى الباحث أن الهمز هو الأصل^٢؛ ومن ثم فهو اللغة الأولى، وتركه لغة ثانية، ويُعدّ مظهراً من مظاهر التخفيف^٣، ويعتقد الباحث أن ميل قبائل غرب الجزيرة إلى تخفيف الهمز راجع إلى اختصار عدد المقاطع الصوتية وانتقال موضع النبر؛ فمثلاً كلمة (سأل) تتكون من ثلاثة مقاطع من النوع القصير، والنبر في هذه الحالة على المقطع الثالث من الآخر (س) وهو مقطع قصير (ص

^١ انظر: الإيضاح ٣٩٢ وتحقيق الهمز لغة قبائل وسط الجزيرة مثل: تميم وقيس وبنو أسد. للمزيد انظر: التكملة للفارسي ٢٢٨ والنشر ٣٣٢/١ والإتقان ٢٧٧/١ واللهجات العربية في القراءات د. عبده الراجحي ١٠٥

^٢ مما يؤكد أن الهمز هو الأصل في اللغة العربية أصالته في اللغات السامية؛ يقول أحد الباحثين: "إذا نظرنا إلى اللغات السامية نجد أن الهمز هو الأصل؛ إذ يمثل طورا أذهب في القدم من طور التسهيل". انظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد ١٧٩

^٣ هذا الأمر ليس مضطرباً في اللغة، بل من باب الكثرة والغلبة؛ فقد يكون الهمز أخف من تركه في بعض الكلمات، مثل: (تؤي، تؤيه)؛ فترك الهمز هنا ثقل من الهمز. للمزيد انظر: التيسير في القراءات السبع للداني ٣٧

ح)، فإذا ما خففنا الهمز اختصرت المقاطع الثلاثة إلى مقطعين: متوسط مفتوح (سَا) وقصير (ل)، وانتقل موضع النبر إلى المقطع قبل الأخير (سا : ص م).

واللغة الأندلسية النونجية تميل إلى تحقيق الهمز، وهي اللغة الفاشية^١ في معظم للقبائل العربية حتى لغة الحجاز، ودليل ذلك أن قراءة حفص اتسمت بالهمز وهي قراءة حجازية^٢؛ ومن ثم يؤكد الباحث اعتقاده بأن الهمز هو اللغة الأولى وأن للتسهيل لغة ثانية لجأت إليه القبائل للحجازية تخفيفاً؛ ليتواءم مع تحضرها.

هذا ... وقد تحدث ابن الأنباري عن الهمز في أكثر من موضع، ومن ذلك تعليقه على قولهم: (أيت يا رجل)؛ حيث يقول: "الأصل فيه (أيت يا رجل وإتوا يا رجال)، فجعوا الهمزة الساكنة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وذلك أن العرب جعل الهمزة ياء إذا انكسر ما قبلها وكانت ساكنة، ويجعلونها ألفاً إذا سكنت وانفتح ما قبلها، ويجعلونها واوا إذا سكنت وانضم ما قبلها"، وساق ابن الأنباري أمثلة لذلك بكلمات (الذئب وآمن ويومن)؛ فأصلها (الذئب، وآمن، ويومن)^٣.

وكلام ابن الأنباري هذا فيه شمولية؛ فليس كل العرب تحول الهمزة الساكنة إلى حرف يماثل حركة ما قبلها، فالهمزة الساكنة في جميع كلماتها جاءت محققة عند كل القراء ما عدا أبا جعفر؛ حيث أبدل الهمزة حرفاً من جنس حركة ما قبلها مثل كلمات: (الذئب، المؤمن، جئت)^٤؛ ولذلك نص سيبويه والمبرد في هذا الصدد على عبارة (إذا أردت للتخفيف)، يقول سيبويه: "وإذا كانت الهمزة ساكنة، وقبلها فتحة، فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً، وذلك قولك في (رأس

^١ انظر: إتحاف فضلاء البشر ٥٦٠/٢

^٢ انظر للباحث: الخصائص اللغوية لرواية حفص ٥١ وما بعدها

^٣ انظر: الإيضاح ١٦٤

^٤ انظر: التيسير ٣٩ والإتقان ٢٧٨/١ واللهجات العربية في القراءات ٩٧

وبأس): رأس وباس"١، ويقول المبرد: "واعلم أن الهمزة إذا كانت ساكنة فإنها تقلب إذا أردت تخفيفها على مقدار حركة ما قبلها، وذلك قولك في (رأس وجونة وذئب): رأس وجونة وذئب"٢.

ويتوقف أبو بكر عند همزة (ائت) في قوله تعالى (لقاعنا ائت بقرآن. يونس ١٥) في الدرج، فيقرر أن الهمزة هي الساكنة التي في (ائت)، وهي عين الفعل، وألف الوصل ساقطة، وقد أجاز الكسائي أن تثبت الهمزتين في الابتداء، فأجاز للمبتدئ أن يقول: (ائت بقرآن) بهمزتين، ويرى أبو بكر أن هذا قبيح؛ لأن العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة، ونقل عن الفراء أن العرب لا تتطوق بهمزة ساكنة إلا بني تميم فإنهم يهمزون، فيقولون: الذئب والكأس والرأس ٣.

والباحث يزعم أن ما نقله ابن الأنباري عن الفراء غير دقيق؛ لأن العرب يتكلمون بالهمز ما عدا أهل الحجاز، فإنهم يهمزون ويخففون، والدليل على ذلك أن قراءات نافع وابن كثير وحفص يغلب عليها تحقيق الهمز وهي قراءات حجازية، فإذا سلمنا بأن العرب لا تهمز إلا بني تميم انتهينا إلى أن القراءات لا تمثل بينات أصحابها، وهذا أمر يصعب القطع به، بل إن القراءات تؤكد أن الهمز كان أكثر انتشاراً عند العرب، ومن ناحية أخرى فإن تسليمنا بأن لهجة قريش لا تحقق الهمز يقودنا إلى أن اللغة التي نزل بها القرآن ليست لهجة قريش، بل لغة مشتركة ضمت فصحي لهجات القبائل.

ويتوقف أبو بكر عند قوله تعالى: (فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلاً).

١ انظر: الكتاب ١٦٤/٢

٢ انظر: المقتضب ٢٩٤/١

٣ انظر: الإيضاح ١٦٦ ولم أعر في كتب القراءات على أي نص يفيد أن الكسائي أجاز الابتداء بهمزتين الثانية منهما ساكنة.

المزمل ١٩)، فيرى أن الهمزة هي همزة (شاء) وألف (اتخذ) ساقطة؛ لأنها ألف وصل، وكان الأصل في (شاء) (شياً)، فجعلوا الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وكذلك قوله (فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت. فصلت ٣٩) فالهمزة همزة الماء، وألف (اهتزت) ساقطة؛ لأنها ألف وصل، والأصل في الماء (الموه)، فجعلوا الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلوا من الهاء همزة لقرب مخرجها منها، وذلك أن أقصى مخارج الحلق للهاء والهمزة^١.

هذا .. وذكر أبو بكر أن للعرب في الهمز ثلاثة مذاهب: التحقيق وترك الهمز والإبدال منه، فمن حقق الهمز قال: (استهزأت ومستهزئون)، ومن أبدل من الهمزة قال: (استهزيت ومستهزون) كما نقول: (استقصيت ومستقصون)، ومن ترك الهمز وهو يريد به قال: (استهزأت) بغير همز و(مستهزون) بكسر الزاي وتسكين الواو من غير مد ولا همز، وكان أهل البصرة يسمون المهموز المحقق الهمز المشبع، ويسمون الذي يترك همزه وهو يراد (المشرب)؛ لأنه أشرب حركة الهمزة وأسقطت منه النبرة، ويسمون الذي يبذل من همزة (المقلوب)^٢.

^١ انظر: الإيضاح ١٦٦، ١٦٧ وقال ابن منظور: "الماء والماء والماءة معروف، وحكى بعضهم: اسقني ماء (مقصور) على أن سيويبه قد نفى أن يكون اسم على حرفين أحدهما التتوين، وهمزة ماء منقلبة عن هاء بدلالة ضروب تصاريفه، على ما أنكره الآن من جمعها وتصغيره، فإن تصغيره مؤيته، وجمع الماء أمواه ومياه، وحكى ابن جنى في جمعه أمواه، وأصل الماء ماء، والواحدة مائة ومائة. قال الجوهري: الماء الذي يشرب والهمزة فيه مبدلة من الهاء، وفي موضع اللام، وأصله موة، بالتحريك، لأنه يجمع على أمواه في القلة ومياه في الكثرة مثل جمل وأجمال وجمال، والذاهب منه الهاء، لأن تصغيره مؤيته. انظر: لسان العرب (موه)

^٢ انظر: الإيضاح ٤٠٠ وانظر: النشر ٢٩٥/١ والإيقان ٢٧٧/١ : ٢٧٨

المبحث السادس

الفتح والإمالة

الفتح يعنى النطق بالصوت مفتوحاً مفخماً؛ ومن ثم يسمى "التفخيم"، أما الإمالة فهي الميل بالفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء لضرب من التجانس، أو هي ضرب من ضروب التأثير الذي تتعرض له الأصوات حين تتجاور أو تتقارب^١.

وذكر بعض العلماء أن ثمة نوعاً آخر من الإمالة، وهو أن تنحو بالفتحة نحو الضمة وبالألف نحو الواو، يقول ابن جنى: "وأما ألف التفخيم فهي التي تجدها بين الألف والواو نحو قولهم: سلام عليه .. وعلى هذا كتبوا (الصلوة والزكوة والحيوة) بالواو؛ لأن الألف مالت نحو الواو"^٢، وفي نص آخر يقول:

^١ نود الإشارة إلى أن أنه ليس كل ألف تنتهي بها الكلمة تمال، إنما تمال الألف التي أصلها ياء؛ ولعل هذه وظيفة الإمالة، فمثلاً كلمة (تترا) إذا أميلت فالألف أصلها ياء، وإن لم تمل فهي ألف زائدة لحقت الكلمة. كما نود الإشارة إلى أن ثمة علاقة بين الترقيق والإمالة، والفتح والتفخيم، فالأصوات التي من صفاتها الترقيق والتفخيم إذا فتحت فُخمت وإذا أميلت رُققت، يقول ابن الأثيري: "كان الكسائي يكسر الراء في (الأخرة) والميم في (نعمة) والياء في (معصية) و(القيامة) وما أشبه ذلك في الوقف، وكان حمزة يفتحها قليلاً، وأن الكسائي أمال هذه الحروف في الوقف؛ لأن الهاء أخت الياء والواو والألف" انظر: الإيضاح ٤٠٠ وحول مفهوم الإمالة انظر: للمسائل الطيبات ٤٨ والتكملة ٥٣٦ (كلاهما للفارسي) والكشف عن وجوه القراءات ١٦٨/١ والإنقان ٢٥٦/١ والإمالة في اللهجات والقراءات د. عبدالفتاح شلبي واللهجات العربية في القراءات ١٣٤

^٢ انظر: سر صناعة الإعراب ٥٥/١

"وأما الكسرة المشوبة بالضممة فنحو (قيل ويبيع وغيض وسيق)، وكما أن للحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضممة، فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو".^١

وذكر العلماء أن الفتح والإمالة لغتان فصيحتان، بهما نزل القرآن، والفتح لغة الحجاز، والإمالة لغة تميم وقيس وأسد^٢، ولا مانع من شيوع العكس، لكن ليس بالقدر الذي جعل بعض العلماء يقولون: "الإمالة لغة الحجاز ومن جاورها من بني تميم"، فربما كان هذا القول مبالغاً فيه^٣، والدليل على ذلك أن قراءة حفص وهي قراءة حجازية قد آثرت الفتح في كل القرآن ما عدا موضعاً واحداً أمالت فيه، هو كلمة (مجراها) في قوله: (بسم الله مجراها ومرساها. هود ٤١)^٤.

واختلف العلماء في أيهما أصل وأيها فرع؟ فبينما ذهب كثير منهم إلى أن الفتح أصل والإمالة فرع؛ واستدلوا على ذلك بأنه يجوز تفخيم كل ممال، ولا يجوز إمالة كل مفخم، وأن أصل الكلام كله الفتح، والإمالة تدخل في بعضه، وأن الإمالة مظهر من مظاهر التخفيف؛ لأن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف من الارتفاع^٥، ذهب آخرون إلى أن الإمالة أصل والفتح فرع،

^١ انظر: المرجع السابق ٥٩/١ وذكر د. إبراهيم أنيس هذا النوع، وساق له أمثلة بالنطق

العامي (فوق ونوع وشوط). انظر: في اللهجات العربية ٤٦

^٢ انظر: سر صناعة الأعراب ٥٨ وشرح المفصل ٥٤/٩ وشرح الشافية ٤/٣ وإيراز

المعاني ٢٠٤ وكنز المعاني للموصلية وجمال القراء للسخاوي ٤٩٩/٢ والنشر في

القراءات العشر ٢٣/٢ والإتقان في علوم القرآن ٢٥٥/١ وإتحاف فضلاء البشر ١٠٢

^٣ انظر: الإمالة في اللهجات والقراءات ٨٠

^٤ انظر: التيسير في القراءات ٤٨

^٥ انظر: للكشف ١٦٨/١ وكنز المعاني ١٧٤ وجمال القراء ٤٩٩/٢ والنشر في القراءات

العشر ٢٨/٢ والإتقان في علوم القرآن ٢٥٦/١ وإتحاف فضلاء البشر ١٠٣

لجأت إليه قبائل غرب الجزيرة ؛ بهدف الاقتصاد في المجهود العضلي والتسهيل في الكلام^١.

ونستنتج من الرأي الأول أن الكسر أخف من الفتح ؛ لأن الإمالة أخف، والباحث لا يسلم بصحة هذا الرأي؛ لأن ثمة رأياً يرى أن الفتح أخف الحركات، كما أنه لم يظمن إلى الرأي الآخر الذي مؤداه أن الإمالة أصل والفتح فرع لجأت إليه بعض القبائل تخفيفاً؛ لأن الفتح هو اللغة المشهورة، وهو لغة قريش، وعليه قراءة أهل الحرمين وحفص باستثناء كلمات معدودة.

ومن ثم يرى الباحث أن كلا منهما أصل في موطنه، سهل على لسان ناطقيه، ولو أن أحدهما مجرد تخفيف لآثرته جميع القبائل، وإنما كلاهما لغة فاشية في اللهجات العربية، وبهما نزل القرآن؛ حيث جمع بينهما على مختلف قراءاته، وكان للغة الفتح القسط الأكبر من قراءات القراء، أما الإمالة فكل القراء أمالوا وإن تفاوتت الإمالة بينهم قلة وكثرة سوى ابن كثير المكي^٢، وأكثر القراء إمالة قراء الكوفة.

وجدير بنا هنا أن نشير إلى رأي د. إبراهيم أنيس في سبب ذلك؛ إذ يرى أن انتشار ظاهرة الإمالة في قراءات أهل الكوفة راجع إلى أن الكوفة كانت مهبط القبائل البدوية التي اشتهرت فيها الإمالة^٣، وهذا سبب مقنع، غير أنه يثير تساؤلاً: إذا كان هذا هو السبب فلماذا لم تنتشر الإمالة في قراءة حفص وهو كوفي؟! وهذا ما دفع الباحث إلى القول بأن انتشار الإمالة في قراءات أهل الكوفة

^١ انظر: في اللهجات العربية ٦٦

^٢ انظر: جمال القراء ٢٩٨/٣، والإتقان ٢٥٩/١، والإمالة ١١٧.

^٣ انظر: في اللهجات العربية ٦٠

يرجع إلى السند المتواتر المعتمد على السماع والمشافهة؛ إذ إن قراء الكوفة إلا حفصاً قد تلقوا قراءاتهم عن زر بن حبيش الأسدي عن ابن مسعود الهذلي، وقبيلنا أسد وهذيل من القبائل المميلة، أما حفص فقد تلقى قراءته عن عاصم عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب، وهؤلاء حجازيون^١؛ ومن ثم اشتهرت قراءة حفص بالفتح، ولم يمل فيما اشتهر عنه إلا في موضع واحد، هو كلمة (مجرها) في سورة هود.

وعلى الرغم من أن لغة الحجاز مشهور عنها الفتح، فإنها تميل قليلاً، ولعل إمالة (مجرها) في قراءة حفص من ذلك القليل، فهذه الإمالة للكثير^٢، وليست بدعا من حفص، إنما هي متواترة عن عاصم عن أبي عبد الرحمن عن علي بن أبي طالب^٣، ومن ثم يخالف الباحث الرأي القائل بأن حفصاً من عاداته مخالفة أصله في بعض الكلمات، ومن تلك الكلمات التي خالف فيها أصله كلمة (مجرها)^٤.

فإذا ما تصفحنا الإيضاح نجد أن أبا بكر تحدث عن الإمالة في عدة مواضع، فنذكر - أول ما ذكر - أن الكسائي كان يكسر الراء في (الآخرة) والميم في (نعمة) والياء في (معصية) و(القيامة) وما أشبه ذلك في الوقف، وكان حمزة يفتحها قليلاً، وأن الكسائي أمال هذه الحروف في الوقف؛ لأن الهاء أخذت الياء والواو والألف^٥.

^١ راجع: المبحث الثاني من التمهيد في كتاب "الخصائص اللغوية لرواية حفص".

^٢ انظر: إتحاف فضلاء البشر ٣٩٧/١

^٣ انظر: جمال القراء ٤٩٨/٢

^٤ انظر: إيراز المعاني ٣٣٠ و ٣٣١

^٥ انظر: الإيضاح ٤٠٠ ، ٤٠١ وانظر كذلك: التيسير في القراءات ٥٤ وإتحاف ١٢٣

وقال ابن الأثيري: "إن الإمالة ممتعة من الأدوات مثل (حتى) ملتبئة في الأسماء والأفعال، كقولهم: (فتى) و(قضى)، وإنما امتنعت الأدوات من الإمالة؛ لأنه لا يُعرف لها أصل من الياء ولا الواو، فلزموا فيها الألف لخفتها، ولما عرفوا للاسم والفعل أصلاً في الياء والواو دلوا على أصل الياء بالإمالة".^١

ثم نكر أن حمزة والكسائي لمالا (بلى) وهي أداة^٢، وعلل ذلك بأن أصلها (بل)، فزيدت عليها الألف دلالة على أن السكوت عليها ممكن، وأنها لا تعطف ما بعدها على ما قبلها كما تعطفه (بل)، فوقف عليها بالياء، وصلحت إمالتها؛ لأنها ألفت تأنيث كالف (بلى وحبلى)، فأمكن دخول علامة التأنيث على الأداة ههنا، كما أمكن دخولها في (رُبْتُ وَنَمْتُ وَلاَت) وهي أدوات^٣، ومن فتح (بلى) في كل حال أثر الأخف وغلب اللفظ، وكتبت (بلى) بالياء بناء على الإمالة، وكتبت (حتى) بالياء وهي لا تمال^٤ فرقا بين دخولها على الظاهر

ونلاحظ هنا أن ابن الأثيري ربط بين الترقيق والإمالة من ناحية، والفتح والتفخيم من ناحية أخرى، فكل صوت مرقق ممال. وفعل ذلك غيره مثل الداني وابن الجزري والبناء.
^١ انظر: الإيضاح ٤١٢ وانظر: النشر ٢٧/٢ والإيقان ٢٥٧/١ وذكر أبو علي الفارسي أن مما لا تمال ألفه حروف المعاني نحو (إلا وحتى وإما)، ثم يجيزوا فيها الإمالة؛ لأنها ليست منقلبة عن شيء، قال الخليل: ولو سميت بها شيئا جازت إمالتها، وقالوا: أنى (بالإمالة) لأنها اسم، فجعلت كالأسماء، وقالوا: بلى، فأمالوا لمشابهتها الاسم وإن كانت حرفاً. انظر: التكملة ٥٤٧، ٥٤٨

^٢ ليس حمزة والكسائي فحسب؛ إذ أضاف بعض العلماء إليهما (شعبة وخلفا). انظر: الإتحاف ١١٥ والإيقان ٢٥٩

^٣ انظر: الإيضاح ٤١٤ وللمزيد حول هذه الأدوات انظر: ورف المباني للمالقي ٢٣٤، ٣٣٥ ومعنى اللبيب لابن هشام ١/١٩١، ٢٣١، ٤١٩

^٤ في (الإيضاح ٤١٥) نكر أن إمالة (حتى وأنى) ممكنة؛ لأنهما بمعنى محلين، والمحال

والمكنى، فلزم فيها لفظ الألف مع المكنى في قولهم: (حتاي وحتاك وحتاه)، وانصرف عن الألف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا: (حتى زيد)، وكذلك فعل بـ(على وإلى)، فقيل: (على زيد وإلى زيد) و(عليه وإليه)، وبُنِيَ نللك على (قضى زيد وقضيت) لما كانت ألف (قضى) ألفا في اللفظ وياء مع المكنى^١.

ويفصح أبو بكر عن سبب بناء (على وإلى وحتى) على (قضى) بأن حاجة هذه الأدوات إلى ما بعدها كحاجة (قضى) إلى فاعله؛ فلذلك ألحقن به، وأصل (قضى زيد) (قضى)، فصارت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم تغيّر الياء في (قضى)؛ لأنه أصل ترجع إليه الفروع، ولو أعلت الأصول فسدت الفروع^٢.

وتوقف ابن الأنباري عند كلمة (تتراً) في قوله تعالى: (ثم أرسلنا رسلنا تتراً. المؤمنون ٤٤)، فذكر أنها تحتل ثلاثة أوجه: أحدها أن تكون ألف التأنيث المقصورة، فتمنع الحرف الإجراء، ويقف عليها أصحاب الكسر بالإمالة؛ لأنها كآلف (التقوى)، والوجه الثاني أن تكون الألف مشبهة بالأصلية تلحق الحرف الذي هي فيه ببناء (جعفر ودرمك)، فيصلح أن يوقف عليها بالفتح والإمالة، والوجه الثالث أن تكون الألف بدلا من التتوين، فلا يوقف عليه إلا بالفتح؛ لأن ألفه كآلف (رأيت عمرا)، ووزنه على هذا الجواب (فعل) وأصله (وتر)، فأبدلت التاء من الواو لما كانت تجانسها، كما أبدلت في (التراث) وأصله (الوراث)، و(التخمة) وأصلها (الوخمة)؛ لأنها من الوخامة، وعلى هذا الوجه ينون رفعا

أسماء.

^١ انظر: الإيضاح ٤١٣، ٤١٤

^٢ انظر: الإيضاح ٤١٤، ٤١٥

ونصبا وخفضا (تترّ وتترأ تتر)، وعلى الوجهين الأول والثاني تثبت الألف في الرفع والنصب والخفض، ولا يجوز تنوينه على الوجه الأول^١.

كما توقف أبو بكر عند إمالة (كلتا)، فذكر أن النحاة اختلفوا فيها ما بين المنع والجواز، وعلل لكل رأي، فقال: "من منع إمالة (كلتا) قال: ألفها تثنية، وهي لا تعرف إمالتها، ومن وقف عليها بالإمالة قال: هي اسم واحد عبر عن التثنية، وهو بمنزلة (شعري ونكري)، وقال الأخفش: قد يميل قوم الشيء للإمالة التي تكون بعده، يقولون: (رأى)، فيميلون همزة لإمالة الألف، ويميلون الراء لإمالة الهمزة، وقد قرئ مهموزا ممالا قوله تعالى: (رأى كوكبا) و(نأى بجانبه)"^٢.

كما توقف عند إمالة (رمى) في قوله تعالى: (لكن الله رمى - الأنفال ١٧)، وذكر أنها لغة، ووصفها بأنها قبيحة، لكن إذا لقي الفعل ألف ولام كان ترك الإمالة أجود، كقوله (فلما رأى القمر - الأنعام ٧٧)^٣.

^١ انظر: الإيضاح ٤١٥ : ٤١٧ وانظر: معاني القرآن للقراء ١٤١/٢ ومعاني القرآن للنحاس ٧٧٩ والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٢٨/٢ والإتحاف ١٢٣ ونكر الألوحي أن التنوين لغة كنانة، ولم يسمع تنوينه في الرفع ولا الجر. انظر: روح المعاني للألوحي ٣٢٢/١٨

^٢ انظر: الإيضاح ٤٣٥ ، ٤٣٦ والذين منعوا إمالة (كلتا) هم الكوفيون، والمجيزون إمالتها هم البصريون، فقد ذكر مكي القيسي وابن الجزري أن الوقف على (كلتا) لأصحاب الإمالة يبنى على معرفة ألفها، وقد اختلف فيها النحاة، فالكوفيون قالوا: هي ألف تثنية، وأده (كلت)، وقال البصريون: هي ألف تأنيث، ووزنها (فعلى) - كإحدى - والتاء مبدلة من واو، والأصل كلوى، فعلى الأول لا يوقف عليها بالإمالة، وعلى الثاني يوقف بذلك في مذهب من له ذلك، والقراء على الأول. انظر: الكشف ٢٠٢/١ والنشر ٦٠/٢

^٣ انظر: الإيضاح ٤٣٦

وأرى في نفسي حاجة من وصف أبي بكر إمالة (رمى) بأنها لغة قبيحة!
بل إن الإمالة تدل على أن أصل الألف ياء، وهذه علة من علل الإمالة، وقد أمال
حمزة والكسائي كل ألف أصلها ياء مثل (رمى وأتى)¹.

¹ انظر: للكشف ١٧٧/١ وانظر: للمسائل الحلييات ٤٨ ، ٤٩

المبحث السابع

الوقف

مفهوم الوقف:

الوقف والوقوف مصدران للفعل (وقف) الذي يأتي لازماً ومتعدياً، ودلالته الثبات والاحتباس والتَمَكُّث، وهو السكون بعد الحركة^١، أو هو قطع النطق على الكلمة الوضعية زمنياً ينتفس فيه عامة بنية استئناف القراءة، والأصل فيه السكون؛ لأن الوقف يطلب الاستراحة، فأعين بالأخف، والابتداء بالمتحرك ضروري والوقف على الساكن استحسان^٢، ويطلق في النحو على سكون البناء، كما في حديث سيبويه عن مجاري أواخر الكلم؛ حيث قال: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف"^٣.

ويمكن القول بأن الوقف ظاهرة صوتية صرفية نحوية دلالية، ظاهرة صوتية؛ لأنه هو السكت عن الكلام، وظاهرة صرفية؛ لأنه قد يحصل الممدود مقصوراً ويُنهى المؤنث بالهاء بدلاً من التاء وغير ذلك، وهو ظاهرة نحوية؛ لأنه يغيّر شكل آخر الكلمة الموقوف عليها ما بين السكون والحركة القصيرة والحركة الطويلة والتتوين، وهو يحكم علاقة الكلمة بما قبلها وما بعدها نحويًا، وهذه العلاقة ذات تأثير دلالي، فيتحدد المعنى بناء على الوقف، وهذه الأنواع كلها

^١ للمزيد انظر: الوقف الصرفي محمد خليل الزروق ١٩ وما بعدها

^٢ انظر: شرح الشافية ٢٧١/١ وما بعدها والإتحاف ١٣٥

^٣ انظر: الكتاب ١٣/١

نجدها في القرآن الكريم؛ ومن ثم نجد التراث اللغوي حافلاً بمؤلفات في (الوقف والابتداء)¹، وسنتناول الوقف هنا من خلال كتاب (الإيضاح) لأبي بكر، وقد وزعناه على أربعة أنواع:

— الوقف على المصروف وغير المصروف.

— الوقف على المعرف بـ(أل).

— الوقف على المهموز.

— الوقف على المؤنث بالتاء.

¹ للباحث دراسة بعنوان "أثر الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي في تنوع الوقف القرآني"، وفي مراجعها عدد كبير من مؤلفات الوقف والابتداء في القرآن.

أولاً: الوقف على الحروف وغير الحروف:

ذكر ابن الأثباري أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف، كقوله تعالى: (ضرب الله مثلا عبدا. النحل ٧٥)، فالوقف على (مثلا) بالألف .. فإن كان المنصوب مضافا وفتت عليه بغير ألف، كقوله: (واضرب لهم مثل الحياة الدنيا. الكهف ٤٥)، تفت على (مثل) بغير ألف؛ لأنه مضاف إلى (الحياة)، ولم تثبت الألف في المضاف؛ لأن الألف بدل من التتوين، فلا يجمع بين التتوين والإضافة في اسم واحد؛ لأن الأسماء ثلاثة: (الألف واللام) والتتوين والإضافة، ولا يجتمع دليلان منهن في اسم واحد، قال تعالى: (فالصالحات قانتات. النساء ٣٤)، فأدخل الألف واللام في (الصالحات) ولم ينون، وأدخل التتوين في (قانتات) ولم يدخل الألف واللام، وإنما لم يجمع بين دليلين منهن؛ لأن من شأن العرب الاختصار، فاكتفوا بالدليل من الدليلين، ولم يجمعوا بينهما^١.

وسجل أبو بكر اختلاف القراء في قراءة (ثمود) من قوله تعالى: (الآن ثمودا كفروا ربهم. هود ٦٨) والمواضع المماثلة في القرآن؛ حيث نونه بعضهم ومنعه آخرون^٢، فمن أجراه احتج بأن الألف ثابتة في الكلمة في المصحف،

^١ انظر: الإيضاح ٣٥٧ : ٣٥٩ وأود الإشارة إلى أمرين: أولهما أن تعليل أبي بكر غير دقيق، فاللغة لم تجمع بين (ال) والتتوين اختصارا، وإنما لأن كلا منهما له وظيفة مضادة للأخرى، فالتتوين للتكثير، و(ال) للتعريف، فلا يجوز الجمع بينهما. والأخر: أن الاختصار كان سمة للعرب في كثير من كلامها؛ حتى أن النحاة أجمعوا على جواز حذف مفعولي (ظن وأخواتها) اختصارا، وعليه جاء التركيب القرآني في بعض آياته، كما في قوله تعالى: (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) القصص ٧٤ . انظر: أوضح المسالك لابن هشام ٦٣/٢

^٢ ذكر البناء التميمي أن حفصا وحمزة ويعقوب قرأوا بغير تتوين على إرادة للقبيلة، ويقفون بغير ألف، والباقون بالتتوين مصروفا على إرادة الحي. تحاف فضلاء البشر ٣٢٣

ويقفون عليها بالألف، ومن لم يجره وقف أيضا بالألف اتباعا للمصحف، والحجة له في هذا أن العرب تقف على المنصوب الذي لا يُجرى بالألف، فيقولون: (رأيت سلاسل)، فإذا وصلوا لم ينونوا^١، والحجة لمن أجرى (ثمود) أنه اسم رجل معروف، قال الشاعر:

دعت أم غنم شرًّا لصً علمته بأرض ثمود كلها فأجابها

ومن لم يجر (ثمود) أنه اسم للأمة والقبيلة، فصار بمنزلة أسماء المؤنث، قال الشاعر:

إن أنت عقرتها وأرحت منها بسلاذ ثمود أنكحت الربابا

وقال آخر:

ونادى صالح يا رب أنزل بأل ثمود منك غداً عذاباً

وأجرى الكسائي (ثمود) في (ألا بعدا لثمود. هود ٦٨)، والأصل عدم جريه إلا في المنصب اتباعاً للكتاب، واحتج الكسائي في ذلك بأنه لما قرب من المجرى، وكان موافقا له من جهة المعنى أجراه لجواره له^٢.

والقول بأن الكسائي أجرى (ثمود) لجواره لـ (ثموداً) المنصوب المصروف يحتاج إلى نظر؛ لأن الحمل على الجوارب في الإعراب عند المحققين من النحاة إنما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادراً^٣، ولعل ما دفع النحاة إلى

^١ انظر: الإيضاح ٣٦٢ : ٣٦٤ وانظر: الكشف عن وجوه القراءات ٥٣٣/١

^٢ انظر: الإيضاح ٣٦٤ : ٣٦٦ وانظر أيضا: إتحاف فضلاء البشر ٢٢٣

^٣ انظر: معني اللبيب ٤٤٣/٢

القول به هو تخريج قراءات قرآنية مثل (أرجلكم) بالكسر عطفًا على (رعوسكم) في قوله تعالى: (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم. المائدة ٦)؛ حيث ذكر بعضهم أن كلمة (أرجلكم) عطف على (وجوهكم)، وإنما جُرّت لمجاورتها لـ(رعوسكم) المجرورة، كقول بعضهم: (هذا جُزْرٌ ضبٌّ خرب) بجر (خرب) مع أن حقها الرفع لأنها صفة لـ(جحر) الذي وقع خبراً، وأنكر بعض النحاة (الحمل على الجوار) متأولين ما ورد عليه، وهو عندهم شاذ ضعيف؛ لأنه يوقف فيه على السماع ويشترط فيه أمن اللبس، ففي المثال السابق مثلاً نعلم أن خرباً صفة للجحر لا للضب وإن جُرّت لفظاً؛ لأن الضب لا يصلح أن يوصف بذلك، فاللبس مأمون وهذا غير متوفر في الآية، كما يشترط فيه أن لا يوجد فاصل بينهما وهذا أيضاً غير متوفر في الآية لوجود الولو فاصلاً بينهما، ولم يرد عليه مثال واحد في العطف^١؛ ومن ثم نرجح أن للكسائي تفرد بإجراء (ثمود) اتباعاً وليس ابتداءً، فالقراءة سنة متبعة، وأما تخريجها للنحوي فهو التخريج نفسه لـ(ثموداً) المنصوب؛ ولذا قال مكي القيسي بأن للكسائي تفرد بصرف (ثمود) هنا على أنه اسم للحي أو للأب، والذين لم يصرفوه جعلوه اسماً للقبيلة^٢.

ووقف أبو بكر عند قوله: (قواريرا. قواريرا من فضة. الإنسان ١٥)، فنذكر أن بعض القراء يقرأون (سلاسلا، قواريرا) بألف في الوقف والتثوين في

^١ انظر: شرح القصائد السبع ١٠٧ والخصائص ٢٢٠/٣ وذكر السيوطي أن الجر على حذف المضاف، فالأصل (جحر ضبٌّ خرب جحره)، فـ(خرب) وصف لضب، وإن كان في الحقيقة وصفاً للجحر، كما تقول: (مررت برجل قائم أبوه)، ثم حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب). انظر: الاقتراح ١٠٥

^٢ للمزيد يراجع الخصائص ١٩١/١ ومغني اللبيب ٤٤٣/٢ وروح المعاني ٢٣٥/٦

^٣ انظر: الكشف عن وجوه القراءات ٥٣٣/١

الوصل، ويقرأ بعضهم بغير إجراء ويقف بغير ألف، وكان بعضهم يصل بلا إجراء ويقف بألف^١.

وعَلَّ ابن الأثيري إجراء (قواريرا. قواريرا) بثلاث حجج: إحداها تتوين (قواريرا) الأولى؛ لأنها رأس آية، ورؤوس الآيات جاءت بالنون^٢، كقوله: (مذكور، سميعا بصيرا)، فنون الأول؛ ليوافق بين رؤوس الآيات، ونون الثاني على الجوار للأول، والحجة الثانية اتباع المصاحف، والثالثة أن العرب تجري ما لا يجري في كثير من كلامها، قال عمرو بن كلثوم:

كَأَنَّ سَيُوفَنَا فِينَا وَفِيهِمْ مَخَارِيقٌ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا

فأجري (مخاريق)، وسبيله ألا يجري، وقال لبيد:

وَجَزُورٌ أَيْسَارٍ دَعَوْتُ لِحْتَقِهَا بِمَغَالِقٍ مَتَشَابِهٍ أَعْلَامُهَا

فَضْلًا وَنُو كَرَمٍ يُعِينُ عَلَى النَّدَى سَمَخَ كَسُوبٍ رَغَائِبٍ غَنَامُهَا

^١ انظر: الإيضاح ٣٦٩ والذين قرأوا بالتتوين هم نافع وأبو بكر وللكسائي، والباقيون بغير تتوين، ووقف الجميع عليهما بألف إلا حمزة وقنبلا فوفقا بغير ألف الكشف ٣٥٢/٢ والإتحاف (٥٦٥). ولعل صرف الممنوع كان لهجة قديمة - كما رجح د. عبده الراجحي - فقد ورد في كتب التراث أن صرف ما لا ينصرف لغة مطلقا، ولهجة بني أسد الصرف مطلقا (الإتحاف ٥٦٥)، وهذه اللهجة تنسب إلى البيئة البلدية في وسط الجزيرة، وهي تشير إلى مرحلة قديمة من مراحل العربية، حيث كانت قديما لا تفرق بين اسم وآخر، وأن التفريق يعد مظهرا من مظاهر التطور اللغوي. انظر: اللهجات العربية في القراءات ١٩٢

^٢ يقصد بالنون التتوين منطوقا؛ إذ ينطق نونا ويكتب ألفا في النصب.

من ناحية أخرى يرى أبو بكر أن من لم يجرهن قد أخرجهن على حقهن؛ لأنهن لا يُجرّين، وذلك أنك تقول: (هذه قوارير)، فتجد بعد ألفها ثلاثة أحرف، وكل جمع بعد الألف منه ثلاثة أحرف أو حرفان أو حرف مشدّد لا يُجرى في معرفة ولا في نكرة، كما في قوله تعالى: (لهذمت صوامع الحج، ٤).^١

ثم ذكر ابن الأنباري أن القراء اختلفوا في إجراء (مصر) في قوله تعالى: (اهبطوا مصرا. البقرة ٦١)، وقال: "من أجزاها وقف عليها بالألف، ومن لم يجرها كان له مذهبان أحبهما إليّ أن يقف بالألف اتباعا للكتاب، ويجتمع له مع موافقة الكتاب مذهب من مذاهب العرب؛ لأن العرب تقف على ما لا يُجرى بالألف، فيقولون: (رأيت يزيد وعمرا)، وإنما فعلوا ذلك؛ لأنهم وجدوا آخر الاسم مفتوحا، فوصلوا الفتحة بالألف، ويجوز أن تقف عليه بلا ألف، وتحتج بمصحف عبدالله وأبي، والحجة لمن أجرى (مصر) أنها مصر من الأمصار، ومن لم يجرها قال: هي مصر المعروفة، ولا تجرى لعلتين: إحداهما أنها معرفة، والمعرفة تنقل الاسم، والأخرى أنها اسم لمؤنث".^٢

ونقل ابن الأنباري عن القراء أن العرب تجري ما لا يُجرى في الشعر إلا (أفعل) الذي معه (من)، فلا يقول أحد من العرب في شعر ولا في غيره:

^١ انظر: الإيضاح ٣٦٩ : ٣٧١ وللمزيد انظر: الكشف ٣٥٢/٢

^٢ انظر: الإيضاح ٣٧٢ : ٣٧٣ والقراءة بالتنوين لا تمنع أن تكون مصر هي البلد العظيم على حدّ تعبير الألويسي، أو كما ذكر الشوكاني "أن الله أنزله لهم بدخول مصر، وصرف مصر؛ لأنه ثلاثي ساكن الوسط، وبه قال الأخفش والكسائي، ومنعه الخليل وسيبويه، وهو خلاف الظاهر". وأنا أظنّ لما ذكره الألويسي والشوكاني، معارضا رأي الخليل وسيبويه. للمزيد حول هذه القراءة انظر: روح المعاني ٣٧٣/١ وفتح القدير ١١٩/١ والإتحاف

(هو أفعال منك)؛ لأن (من) تقوم مقام الإضافة، فلا يُجمع بين تتوين وإضافة في حرف واحد؛ لأنهما دليلان من دلائل الأسماء، ولا يُجمع بين دليلين^١.

من ناحية أخرى ذكر أبو بكر أن في الوقف على الأسماء خمسة أوجه:
أجودهن أن تقول في الرفع: (هذا زيد) بالإشارة إلى الضمة، وفي الخفض:
(مررت بزيد) بالإشارة إلى الكسرة^٢، وفي النصب: (رأيت زيدا) بإثبات الألف،

^١ انظر: الإيضاح ٣٧٠ و(انظر: شرح القوائد السبع ٢٤٥) وذكر المبرد أن (أفعال) إذا كان نعتا لم ينصرف في معرفة ولا تكرة، وإن كان اسما انصرف في التكرة، إلا إذا ألحقت به (من)؛ لأن الاسم لا يكون نعتا إلا بـ(من) نحو: مررت برجلٍ أكرم من زيد (انظر: المقتضب ٣/٣١١)، وفي عرضه لأنواع الممنوع من الصرف يقول ابن الخباز: "أفعال التفضيل، وذلك نحو أكرم منك وأفضل منك، فهذا لا ينصرف في النكرة للوصف ومثال الفعل، ولم ينصرف منه إلا خير منك وشر منك لزوال وزن الفعل عنهما، فإن سميت بأفعال التفضيل مع منك كأفضل من زيد إذا سميت به لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل، فإن نكرته لم ينصرف بالإجماع؛ لأن وجود منك معه يؤكد الوصفية" (انظر: توجيه اللمع ٤١٩)، وذكر أبو شامة أن الكسائي قال: "صَرَفَ ما لا ينصرف سهل، وهو لغة من يجري الأسماء كلها إلا قولهم: هو أطرف منك، فإنهم لا يجرونه" (انظر: إيراز المعاني)، ونقل البناء الدمياطي عن الكوفيين أن بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف مطلقا إلا أفعال التفضيل؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف. (انظر: الإتحاف ٥٦٥)، ورد أبو بكر الأنباري تعليلا لابي بكر بأن (من) تقوم مقام الإضافة .. بأن (أفعال من) لا يجر بالكسرة (الإنصاف ٢/٤٩٢)، وردّه تنقصه القوة؛ لأن الكسرة ليست من مقتضيات الضرورة الشعرية، وهذا لا يعني قبولي تعليلا لابي بكر؛ لأن (من) ترد مع الأسماء المصروفة ولم تحرمها من التتوين، كما في الآية (وقليل من عبادي الشكور)، وغيرها كثير، وإنما يُقبل تعليلا للمبرد وأمثاله.

^٢ الإشارة إلى الضمة والكسرة بصوت ضعيف يسمى الروم، وهو يدركه السامع، وضم الشفتين دون صوت يسمى الإشمام، ويدركه المبصر، والغرض منهما التفرقة بين السكون الأصلي والسكون العارض للوقف. والروم لا يأتي في المنصوب المنون إلا في لغة

ومنهم من يقول: (رأيت زيذ)، فيشير إلى الفتحة، ولا يثبت الألف، ومنهم من يقول: (هذا زيذو) و(رأيت زيذا) و(مررت بزيدي)، ومنهم من ينقل للحركة إلى وسط الاسم إذا أمكن النقل إليها، فيقول في الرفع: (هذا بكر) وفي النصب: (رأيت بكر) وفي الخفض: (مررت ب بكر)، ومنهم من يقف بغير إعراب، فيقول: (هذا زيذ، رأيت زيذ، ومررت بزيذ)، والوجه الخامس تشديد آخر الاسم إذا أمكن ذلك، كقولهم: (هذا عمر)، والوجه الأول هو الوجه العالي عند العرب، وهو عند النحويين أثبت في القياس^١.

ثانياً: الوقف على المعرف برأل:

الأصل في الوقف على الاسم المعرف برأل) السكون أو الروم في الأحوال الثلاث، وفي بعض اللهجات تتحول الفتحة إلى ألف؛ لأن الألف خفيفة في النطق مثل الفتحة، ولم يختلف النحاة في ذلك؛ وقد توقف ابن الأنباري عند الآيات (١٠، ٦٦، ٦٧) من الأحزاب، وهي (تظنون بالله الظنونا)، (أطعنا الرسولوا)، (فأضلونا السبيلوا)، فنكر أن الأحرف الثلاثة كتبت في المصاحف بألف، فكان بعض القراء يثبتون الألف في الوصل والوقف، وبعضهم يحذفونها

ربيعاً؛ لأن عامة العرب تقف على المنصوب المنون بالألف، وربيعاً بالسكون. ولم يشر ابن الأنباري إلى نوع آخر من الوقف، وهو الوقف بالإسكان في المرفوع والمجرور وبالألف في المنصوب، وهو الأكثر شيوعاً في كلام العرب. للمزيد انظر: التكملة ٢٠٤ وشرح الشافية ٢٧١/٤: ٢٧٦ وحاشية الصبان ٢٩٤/٤

انظر: الإيضاح ٣٨٩ : ٣٩٠ وقلب تنوين الرفع واوا وتنوين الجر ياء في الوقف لغة أزد السراة، وهي لغة قليلة الاستعمال مكروهة للنقل فيهما (شرح الشافية ٢٧٤/٢ وحاشية الصبان ٢٨٧/٤ ووصف المباني ٤٩٨، ٥١٠) والوقف على المنصوب المنون بالسكون مع حذف الألف لغة ربيعة (شرح الشافية ٢/ ٢٧٢ وقطر الندى ٣٢٨)، ونكر الصبان أن ربيعة يقفون بالسكون وبالألف جمعاً بين اللغتين (حاشية الصبان ٢٨٧/٤).

في الوصل والوقف، وبعضهم يصل بغير ألف ويقف بألف اتباعاً للكتاب^١، فمن أثبت الألف في الوصل والوقف كانت له ثلاث حجج: إحداهن أن من العرب من يقف على المنصوب الذي فيه ألف ولام بألف، فيقولون: (ضربت الرجل)، ويقولون في الرفع: (هذا الرجل) وفي الخفض: (مررت بالرجلي)، والحجة الثانية اتباع المصحف^٢، والحجة الثالثة أنهن رؤوس آيات، فحسُن إثبات الألف؛ لأن رأس الآية موضع سكت وقطع للفصل بينها وبين الآية التي بعدها، والدليل على هذا أن العرب تزيد الألفات في قوافي أشعارها ومصاريحها؛ لأنها مواضع سكت وقطع، ولا يفعلون ذلك في حشو الأبيات، قال جرير:

الأحي رهبي ثم حي المطالبا فقد كان مأنوسا فأصبح خاليا^٣

^١ قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر وأبو جعفر بألف وصل ووقفاً، وقرأ ابن كثير والكسائي وحفص وخلف بألف وقفاً، والباقون بحذف الألف وصل ووقفاً. انظر: الكشف ١٩٤/٢ والإتحاف ٤٥٢

^٢ يقول أبو شامة: "إثبات الألف في تلك المواضع لتشاكل الفواصل، وهو مطلوب مراعى في أكثر القرآن، وقد يندر في بعض الصور ما لا يشاكل، ومنه (إن لن يحور. الانشقاق)، فإنه بغير ألف بعد الراء". انظر: إبراز المعاني

^٣ ذكر ابن الأنباري عن الفراء - ولم أجده في المعاني - أن العرب تصل الفتحة بالألف والكسرة بالياء والضمة بالواو، ومنه الآية (سفرتك فلا تنسى)، فموضع (تنسى) جزم بـ(لا) على النهي، والألف صلة لفتحة السين .. والموضع الذي وصلوا فيه الكسرة بالياء (ألم يأتيك والأنباء تنمي..)، فالياء صلة لكسرة التاء، والموضع الذي وصلوا فيه الضمة بالواو (من سب زبآن لم يهجو ولم تدع)، فالواو صلة لضمة الجيم. انظر: شرح القصائد السبع ٧٨ وفي تفسير الآية انظر: روح المعاني ٤٤١/٣٠ وكلام ابن الأنباري أشمل من كلام ابن عصفور في باب للضرائر: "اعلم أنه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع، من رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز اضطر إلى ذلك أو لم يضطر إليه؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر،

ومن حذف الألف في الوصل احتج بأن التتوين لا يدخل مع الألف واللام، والألف مبدلة من التتوين فلم تدخل، ومن حذف الألف في الوصل وأثبتها في الوقف قال: جمعت قياس العربية في أن لا يكون ألف في اسم فيه ألف ولام، واتباع المصحف في إثبات الألف، فاجتمع لي الأمران^١.

ثالثاً: الوقف على المهموز والمقصور:

توقف أبو بكر عند الوقف على المهموز من خلال عدة آيات نحو قوله: (جزاء من ربك. النبأ ٢٦)، فذكر أن الوقف على (جزاء) بالمد والهمز عند أبي عمرو وللكسائي وأبي عبيد؛ لأن الأصل فيه (جزايا)، فأبدلوا من اللياء همزة وأبدلوا التتوين ألفاً، فاجتمع ثلاث ألفات: الأولى مجهولة والثانية مبدلة من اللياء والثالثة مبدلة من التتوين^٢.

وأواعها منحصرة في الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبديل" انظر: المقرب ٥٥٦ وأنا أرى أن زيادة الألف في الآيات جاءت من أجل الإيقاع والانسجام الموسيقي بين الفواصل، فالقرآن حريص على إحداث نوع من هذا الانسجام الموسيقي بين الفواصل، وحفاظاً على هذا الانسجام قد يضيف القرآن حرفاً أو يحذف حرفاً، فمما حذف منه حرف الفعل (يسر. الفجر)، ومما أضيف له حرف كلمات (الظنونا، الرسولا، السبيلا). وللمزيد انظر: إبراز المعاني ورصف المباني ١٢١

^١ انظر: الإيضاح ٣٧٥: ٣٧٧ وقد علل بعض العلماء إثبات الألف وصلًا ووقفًا بأنها ثابتة في الرسم، وهي تشبه هاء السكت وقد ثبتت وصلًا ووقفًا، وإثباتها وقفًا دون الوصل إجراء للفواصل مجرى القوافي في ثبوت ألف الإطلاق، وحذفها وقفًا ووصلًا هو الأصل، والاختيار إثبات الألف في الوصل والوقف اتباعاً للمصحف. انظر: الكشف ١٩٥/٢ والإتحاف ٤٥٢

^٢ انظر: الإيضاح ٣٧٧ ولم تجتمع ثلاث ألفات، وإنما ألفان وهمزة اعتبرها ابن الأنباري ألفاً

وكذلك قوله تعالى: (أنزل من السماء ماء. البقرة ٢٢)، فنذكر أن الوقف على (ماء) بالمد والهمز، وكان الأصل فيه (مَوْهًا)، فأبدلوا من الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلوا من الهاء همزة لقرب مخرجها منها؛ لأن الهمزة أجهر من الهاء، وأبدلوا من التنوين ألفا، فاجتمع فيه ثلاث ألفات، والدليل على أن أصل الهمزة في (الماء) (هساء) أن العرب تقول في جمعه: (أمواه)^١.

ومن الأمثلة المهموزة كذلك قوله تعالى: (إلا دعاءً ونداءً. البقرة ١٧١)، حيث قال ابن الأنباري: "تقف عليه بالمد والهمز، وكان حمزة يسكت عليه بلا همز ظاهر، وهو يشير إليه، وروي عن عاصم (دعا وندا) بترك الهمز من اللفظ في الوقف مع الإشارة إليه، والاختيار عندنا الوقف عليه بالهمز، ومن العرب من يقول في الوقف: (أنزل من السماء مايا) و(إلا دعايا وندايا)، أنشد أبو العباس:

إذا ما الشيخ صُمَّ فلم يكلمْ ولم يك سمعُه إلا ندايا

ومن العرب من يقول في الوقف: (أنزل من السماء ما) وفي الوصل (مَن) على لفظ (مَن) التي يُستفهم بها، وحكي عن العرب: (اسقني شربة ما) بألف منونة^٢.

ثم ذكر أبو بكر أن من العرب مَن يقصر (بناءً)، فيقول في الوقف: (بنى)^٣، قال الفراء: من قصره جعله جمع (بنية) مثل (حية ولحى) و(حلية

^١ انظر: الإيضاح ٣٧٨ وانظر: المقرب ٥٢٨

^٢ انظر: الإيضاح ٣٨٠

^٣ المقصور هو الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود هو الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة، وأجمع العلماء على جواز قصر الممدود للضرورة، واختلفوا في مد المقصور، فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون، وأنا أميل لرأي الكوفيين؛ حيث ورد في

وَحَلَى)، ومن العرب من يقول: (بُنَى) بالضم، فيجعله جمع (بُنْيَة) مثل (كُسوة وكُسَى)، وحكى عن العرب في جمع (اللحية والحلية) (لَحَى وحَلَى) بالضم^١.

وفي حديثه عن الوقف على المقصور ذكر أن الوقف على المقصور المنصوب نحو (سمعنا فتى. الأنبياء ٦٠) يكون على الألف المبدلة من لام الفعل، والألف المبدلة من التتوين أسقطت اعتماداً على أن الألف الأولى تكفي منها، والأصل في الاسم (فَتَيًّا)، فصارت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وسقطت الألف الأولى لسكونها وسكون التتوين، فلما وقف على الاسم زال التتوين، فرجعت الألف الأصلية المبدلة من الياء، وسقطت الألف المبدلة من التتوين، وهذا قول الكوفيين وجماعة من البصريين، وذهب بعض البصريين إلى أن الألف المحذوفة هي الأصلية، وأن الوقف على الألف المبدلة من التتوين، واحتجوا بأن الساكنين إذا اجتمعا سقط الأول منهما، والحجة عليهم؛ لأن العرب تميل الألف إلى الياء في الوقف، فتقول: (فتى)، وألف التتوين لا تمال^٢.

القراءات السبع قصر الممدود ومد المقصور، مثل (زكريا. عمران ٣٧)، حيث قرئ بالمد وبالقصر، ويذهب العلماء إلى أن الممدود لهجة الحجاز، والمقصور لهجة تميم وأسد وربيعه، وهذا رأي مقبول؛ لأن المد صائت طويل يتناسب مع التائي الذي كان سمة للقبائل المتحضرة، والقصر صائت قصير يدل على السرعة في النطق، وهو سمة للقبائل البدوية. ومن ناحية أخرى قد يدل المقصور على معنى ويدل الممدود منه على معنى آخر، مثل (العراء) فهو الفضاء، و(العرا) هو ما قرب من الدار. انظر: النكلمة ٣٠٥ وشرح القصائد السبع ٤٤٠ والكشف ٣٤١/١ وشذا العرف ١٢١ واللهجات العربية في القراءات ١٦٨

^١ انظر: الإيضاح ٣٨١ وذكر أبو علي أن "مما يعلم أنه مقصور ما كان من أسماء الجمع واحده فُعلة نحو: عُروة ومُنْية، تقول في الجمع: عُرَى ومُدَى، وكذلك فِرْية وفِرَى. النكلمة

٢٨٦

^٢ انظر: الإيضاح ٤١٧ : ٤١٨ ومن الذين رأوا أن الألف الموقوف عليها هي المبدلة من

رابعاً: الوقف على المؤنث بالتاء:

يقول ابن الأنباري: "إن كل هاء دخلت للتأنيث فالوقف عليها بالتاء والهاء جائز، ألا ترى أنهم كتبوا في المصحف بعضها بالتاء وبعضها بالهاء، واختلف القراء في ذلك، فكان أكثرهم يقولون: ما كان بالتاء وقفنا عليه بالتاء، وما كان بالهاء وقفنا عليه بالهاء، وقال آخرون: أنت مخير في ذلك، فإن شئت وقفت على كل هاء للتأنيث بالهاء، وإن شئت وقفت بالتاء، فإذا وقفت بالهاء احتججت بأنك مرید للسكت، وإذا وقفت بالتاء احتججت بأنك مرید للوصل".^١

ورفض أبو بكر الرأي الأخير محتجاً بأنه لو جاز خلاف المصحف في الوقف جاز خلافه في الوصل، ولما اجتمع القراء على ترك كل قراءة تخالف المصحف كان من تعمد خلافه وصلاً أو وقفاً مخطئاً.^٢

التنوين أبو الحسن والقراء والمازني، ومن الذين رأوا أنها لام الكلمة الخليل وأبو عمرو وسيبويه والكسائي والسيرافي وابن كيسان، ورجح ابن مالك والرضي المذهب الثاني؛ لأنه يجوز إمالتها، وألف التنوين لا تملأ، أما المقصور غير المنون فالوقف فيه يكون على الألف الموجودة في الوصل بلا خلاف. انظر: شرح الشافية ٢/٢٨٠ : ٢٨٤ وحاشية الصبان ٢٨٨/٤

^١ انظر: الإيضاح ٢٨١ ويبدو من النص أن الهاء من علامات التأنيث، وهذا غير مألوف في النحو العربي، فعلامات التأنيث ثلاث: الألف الممدودة والألف المقصورة والتاء المربوطة؛ ولذلك يقول أبو علي الفارسي: "العلامة التي تلحق للتأنيث تاء، وإنما انقلبت في الوقف هاء؛ لتغير الوقف، بذلك على أنها تاء لحاقها في الفعل، نحو ضربت وهي فيه في الوصل والوقف على حال واحدة.. ولم يؤنث بالهاء شيء في موضع من كلامهم". انظر: التكملة ٣٥٢ وانظر: حاشية للصبان ١٣٣/٤

^٢ انظر: الإيضاح ٢٨٢ وجدير بالذكر أن موافقة المصحف شرط من شروط ثلاثة لصحة القراءة القرآنية، وقد جاء بشكل يستوعب القراءات المتواترة كلها، ويعطي العلماء الحق في وصف أية قراءة تخالف هذا الرسم بالشذوذ (كتاب السبعة لابن مجاهد ١٩) وقد لفت

وسجل أبو بكر خلاف النحاة في التاء والهاء: أيهما الأصل؟ فنقل عن الفراء أن التاء هي الأصل، والهاء داخلة عليها، وذلك أنك تقول: قامت وقعدت، فتجد هذا هو الأصل الذي يبنى عليه ما فيه الهاء، والدليل على أن التاء عند العرب هي الأصل أن طينا تقول في الوقف: هذه امرأتٌ وهذه جاريتٌ، فيصلون بالتاء ويقفون بالتاء، ونقل عن بعض النحويين أن الهاء هي الأصل في الأسماء؛ ليفرقوا بينها وبين الأفعال، فتكون الأسماء بالهاء والأفعال بالتاء^١.

ثم عرض أبو بكر نماذج لأسماء مؤنثة حال الوقف، فذكر أن الوقف على (الرحمة) في القرآن بالهاء إلا سبعة أحرف؛ منها قوله: (أولئك يرجون رحمتَ الله. البقرة ٢١٨)، فالوقف عليها بالتاء، والوقف على (السنة) بالهاء إلا خمسة أحرف؛ منها قوله تعالى: (فقد مضت سنت الأولين. الأنفال ٣٨) فالوقف عليها

الرسم العثماني نظر بعض المستشرقين المنصفين مثل الفرنسي موريس بوكاي الذي يرى أن "عملية تحقيق النص تمت بمنتهى الدقة؛ لضمان انتشار النص في نقائه الأصلي .. وأن الخط والسياق يحتملان أكثر من قراءة في آيات كثيرة، ومع ذلك لم يقرأ بذلك القراء".
انظر: دراسة الكتب المقدسة ١٥٦

^١ انظر: الإيضاح ٢٨٢ وذكر الرضي الاسترلابي أنه "لا خلاف في تاء التانيث الفعلية لأنها في الوقف تاء، وفي أن أصلها تاء أيضا، وأما الاسمية فاختلف في أصلها؛ فمذهب سيبويه والقراء وابن كيسان وأكثر النحاة أنها أصل، لكنها تقلب في الوقف هاء؛ ليكون فرقا بين التائين: الاسمية والفعلية، وقلبت هاء؛ لأن في الهاء همسا ولينا أكثر مما في التاء، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى، ولذلك تزداد هاء السكت في الوقف فيما ليس فيه .. وقال ثعلب: إن لهاء في تانيث الاسم هو الأصل، وإنما قلبت تاء في الوصل؛ إذ لو خليت بحالها هاء لقل: رأيت شجرها بالتونين، وكان التونين يقلب في الوقف ألفا، فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث، فقلبت في الوصل تاء لذلك، ثم لما جيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها، وهو الهاء". شرح الشافية ٢/٢٨٨ وانظر كذلك: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/١١٧

بالتاء، والوقف على (النعمة) بالهاء إلا أحد عشر حرفاً فبالتاء؛ منها قوله:
(اذكروا نعمت الله عليكم. البقرة ٢٣١)، والوقف على (المرأة) بالهاء إلا سبعة
أحرف فبالتاء؛ منها قوله: (إذ قالت امرأت عمران. عمران ٣٥)، والوقف على
(الكلمة) بالهاء إلا ثلاثة أحرف فبالتاء، منها قوله تعالى: (وتمت كلمت ربك.
الأعراف ١٢٧)، والوقف على (المعصية) بالهاء إلا حرفين فبالتاء، منها: (فلا
تتناجوا بالإثم والعدوان ومعصيت الرسول. المجادلة ٩)، والوقف على (اللجنة)
بالتاء إلا ثلاثة أحرف فبالتاء، منها قوله تعالى: (والخامسة أن لعنت الله عليه.
النور ٧)، والوقف على (الثمرة) بالهاء إلا حرفاً فبالتاء، هو قوله تعالى: (وما
تخرج من ثمرت من أكمأها. السجدة ٤٧)، والوقف على (الشجرة) بالهاء إلا حرفاً
فبالتاء، هو قوله تعالى: (إن شجرت الزقوم. الدخان ٤٣).^١

^١ انظر: الإيضاح ٢٨٣ وما بعدها

المبحث الثامن

التعدد الوظيفي لـ (ما)

المبحث الثامن

التعدد الوظيفي لـ (ما)

"ما" لفظ مشترك بين الاسمىة والحرفية، وذلك بحسب عود الضمير عليها وعدم عوده وقرينة الكلام، وهي لفظ متعدد الدلالات، فحينما تأتي اسما يكون موصولا أو موصوفا أو شرطا، وحينما تأتي حرفا يكون مصدريا أو كافا أو نافيا أو زائدا، وقد تحدث أبو بكر عن التعدد الوظيفي لـ(ما) من خلال تحليله النحوي لمجموعة من الآيات القرآنية تحتوي كل منها على أداة من هذه الأدوات: (إنما، عمّا، فيما، ماذا، إمّا، أينما، كلما، كأنما، نعمّا، بئسما، مهما، حيثما، ولكيلا)، وبدأ حديثه عن (إنما) بقوله: " (إنما) تنقسم على قسمين، فإذا لم يحسن في موضع (ما) (الذي) فهي مع (إنّ) حرف واحد، لا يحسن السكوت على (إنّ) دونها، كقوله تعالى: (قالوا إنما نحن مصلحون. البقرة ١١)؛ إذ لا يصلح (إنّ) الذي نحن مصلحون) ^١، و(إنّما) في المصحف حرف واحد إلا في قوله تعالى: (إن ما توعدون لآت. الأنعام ١٣٤)، ويجوز للمضطر أن يقف على (إنّ)؛ لأن المعنى (إن الذي توعدون لآت) ^٢.

^١ (إنّ) حرف توكيد ونصب مختص بالجملة الاسمية، وحينما تلحقها (ما) تكفها عن العمل، وتسمى (الكافة) و(المغيرة بالكف)، وتهيئ (إن) للدخول على الجملة الفعلية؛ ولذا تسمى (المهيئة)، وتسمى (الموطئة)؛ أي توطئ (إن) للدخول على الفعل، وتسمى حرف ابتداء، ومن أمثلتها: (إنما زيد قائم، وإنما يقوم زيد)، وبعضهم يعمل (إن) مع (ما) كما يعمل (لنّما)، والصحيح أنها لا تعمل بحكم السماع. ومعنى (إنما) الحصر والتخصيص. حول مصطلحات (الكافة والمغيرة والمهيئة والموطئة) انظر: رصف المباني ٢٠٣، ٣٨٤ ومعنى اللبيب ٤٩٩/٢ والبحر المحيط ١٤٨/٧

^٢ انظر: الإيضاح ٣١٢ ولا يجوز أن تكون (ما) كافة؛ لأن قوله (لآت) يمنع من ذلك، وهو خير (إن). للمزيد انظر: رروح المعاني ٣٨١/٨

وفي قوله تعالى: (لا يحسن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً. عسران ١٧٨) ذكر أبو بكر أن (أنما) الأولى حرفان، كأنه قال: (أن الذي نملي لهم خير)^١، أما الثانية فحرف واحد؛ لأنه لا يحسن أن نقول: (إن الذي نملي ليزدادوا)^٢، ومثله قوله تعالى: (إنما حرم عليكم الميتة. البقرة ١٧٣)، فلا يجوز الوقف على (إن)؛ لأن (الميتة) منصوبة بـ(حرم)، ويجوز في العربية رفع (الميتة) على معنى: (إن الذي حرم عليكم الميتة)، ولا يجوز لأحد أن يقرأ بهذا؛ لأنه لا إمام له^٣، ومثله في الكلام قولك: (إنما أكلت طعامك، وإنما شربت ماوك) على معنى: (إن الذي أكلته طعامك، وإن الذي شربته ماوك)^٤.

ومن الآيات التي عرض لها بالتحليل قوله تعالى: (إنما يريد الله أن يعذبهم بها في الدنيا. التوبة ٨٥)، فقال: "في (إنما) وجهان: حرف واحد، و(أن

^١ (ما) تصلح أن تكون موصولة بمعنى (الذي) ومصدرية على تقدير (إملاءنا)، ولا يجوز أن تكون كافة ولا زائدة؛ إذ لو كانت كذلك لانتصب (خير) بـ(نملي) واحتاجت (أن) إلى خبر، وهي كلمة مستقلة، فكان المناسب أن تكون مفصولة من (أن)، لكن طريقة المصحف موصولة بها. للمزيد انظر: الكشف ٣٦٥/١ وروح المعاني ٤٧٠/٤ والبرهان في إعراب القرآن ١٦٠/٢

^٢ (ما) هنا كافة، ولذلك كتبت موصولة على الأصل، ولا يجوز أن تكون موصولة؛ لأن (لام كي) في (ليزدادوا) لا يصح أن تقع خبراً للمبتدأ ولا لنواسخه. انظر: البرهان في إعراب القرآن ١٦١/٢

^٣ أي يصح نحويًا، لكن لا تجوز للقراءة بذلك؛ لأن القراءة سنة متبعة.

^٤ انظر: الإيضاح ٣٢١، ٣٢٢

يعذبهم) في موضع نصب بالإرادة، والوجه الآخر أن تجعل (إنما) حرفين، فتكون (ما) اسم (إن)، وخبرها (أن يعذبهم)، كأنه قال: إن الذي يريد الله عذابهم^١.

كما تناول بالتحليل قوله تعالى: (إنما صنعوا كيد ساحر. طه ٦٩)، فنذكر أن فيها ثلاثة أوجه: أحدها أن تجعل (إنما) حرفين، وتكون (ما) بمعنى السذي، كأنك قلت: (إن الذي صنعوه كيد ساحر)، فتكون (ما) اسم (إن) والكيد خبر (إن)، والوجه الثاني أن تجعل (ما) بتأويل المصدر، كأنك قلت: (إن صنعهم كيد ساحر)، فعلى هذا المذهب لا تحتاج إلى ضميرها؛ لأن (ما) إذا كانت مصدراً لم تحتاج إلى عائد، قال تعالى: (فاصدع بما تؤمر. الحجر ٩٤) معناه: فاصدع بأمري، والوجه الثالث أن تنصب (كيد) بـ(صنعوا)، و(إنما) حرف واحد^٢.

ثم توقف ابن الأنباري عند قوله تعالى: (وقال إنما اتخذتم من دون الله أوثاناً مودة بينكم. العنكبوت ٢٥)، فنكر أن في (مودة بينكم) ثلاثة أوجه: النصب والإضافة، والرفع والإضافة، وتتوین (مودة) ونصب (بينكم)^٣، فمن رفع (مودة) كان الأبين أن يجعل (إنما) حرفين على معنى (إن الذي اتخذتم) على أن (ما) اسم (إن)، و(مودة) خبرها، و(الأوثان) منصوبة بـ(اتخذتم)، ويجوز أن ترفع

^١ انظر: الإيضاح ٣١٧

^٢ انظر: الإيضاح ٣١٨ وانظر: معاني القرآن للقرآء ١٠٢/٢ وأضاف الألويسي أن (كيد) قرئ بالرفع والنصب، والرفع على أن (ما) موصولة بمعنى (الذي) أو موصوفة بمعنى (شيء) أو مصدرية بمعنى (صنعهم)، والنصب على أنه منصوب بالفعل و(ما) كافة. روح المعاني ٧١٨/١٦

^٣ قرأ أبو عمرو وابن كثير والكسائي برفع (مودة) غير منون وخفض (بينكم) على الإضافة، وقرأ حمزة وحفص بالنصب والإضافة، وقرأ الباقون بنصب (مودة) مع التثنية ونصب (بينكم). انظر: الكشف ١٧٨/٢ والبحر المحيط ١٤٨/٧ وروح المعاني ٤٧٧/٢٠ وفتح القدير ٢٤٦/٤

(مودة) بإضمار (ذلك)¹، كما قال: (بلاغٌ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون.
الأحقاف ٣٥)، فرفع (البلاغ) بإضمار (ذلك بلاغ) أو (هو بلاغ)²، وأنشد الفراء
في الإضمار:

فبعثت جاريتي فقلت لها اذهبي قولي: محبُّك هائمًا مخبولًا

أراد: قولي: (هذا محبك)، فأضمر (هذا)، ومثله قوله: (براءة من الله)، رفع
(براءة) بإضمار (هذه براءة)، و(إنما) على هذا المذهب حرف واحد، ولا يجوز الوقف
على (إن). ومن قرأ (مودة) بالنصب أوقع عليها (اتخذتم)، و(إنما) حرف واحد³.

¹ تُرْفَع (مودة) من عدة وجوه: خبر (إن) و(ما) موصولة، أو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير
(هي مودة)، و(ما) إذ ذاك مهينة، أو خبر (إن) و(ما) مصدرية أي (إن اتخذكم)، أو
مبتدأ (وفي الحياة) خبر، وتنصب على أنها مفعول (اتخذتم) أو مفعول لأجله. انظر:
مراجع الهامش السابق

² قرئ (بلاغ) بالرفع متواترا وبالنصب والجر شاذًا، والرفع على أنه خبر لمبتدأ تقديره
(ذلك بلاغ)، والنصب على أنه مصدر أو نعت لساعة، والجر على أنه نعت لـ(نهار).
وقيل في تخريج الرفع: (بلاغ) مبتدأ مؤخر خبره (لهم)، والوقف حينما على (تستعجل)،
وهذا التفسير غير مقبول؛ لأن فيه تفكيكا للكلام بعضه من بعض؛ لأن ظاهر قوله (لهم)
متعلق بـ(تستعجل). للمزيد انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧٥/٤ والبحر المحيط ٦٩/٨
وروح المعاني ٢٦٧/٢٦

³ انظر: الإيضاح ٣١٣ : ٣١٥ وذكر مكي أن حجة من نصب (مودة) وأضاف أو لم يضيف
أنه جعل (ما) كإضافة وجعل (اتخذ) متعديا لمفعول واحد هو (الأوثان)، ونصب (مودة) على
أنه مفعول لأجله، أي اتخذتم الأوثان للمودة، والإضافة على الاتساع، والتتوين على
الأصل، ونصب (بينكم) على الظرف أو على أنه صفة لـ(مودة). الكشف ١٧٨/٢

ثم استطرده أبو بكر في تحليله للآيات التي تحتوي على الأوت السالفة الذكر، فنكر لـ (عما) قوله تعالى: (فلما عتوا عن ما نهوا عنه. الأعراف ١٦٦)، فـ (عما) حرفان لأن المعنى (عن الذي نهوا عنه)، ولم يُقطع في كتاب الله غيره. أما في قوله تعالى: (عما قليل ليصبحن نادمين. المؤمنون ٤٠) فـ (عما) حرف واحد؛ لأن معناه (عن قليل)، و (ما) توكيد للكلام، ولا يصلح الوقف على (عن)، وفي موضع آخر يقول ابن الأنباري: "إن جعلت (ما) اسما مخفوضا بـ (عن)، وخفضت (قليلًا) على الإبتاع لـ (ما) كان جائزا الوقف على (عن)؛ لأن (ما) اسم"^١.

وذكر لـ (فيما) قوله: (في ما ههنا آمنين. الشعراء ١٤٦)، فـ (في ما) هنا حرفان؛ لأن معناه (في الذي ههنا)، أما قوله: (ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه. الأحقاف ٢٦) ففيه ثلاثة أحرف: (في) و (ما) و (إن)، واختلفوا في معنى (إن)، فقال المفسرون والنحويون: معنى (إن) الجحد، كأنه قال: (في الذي لم نمكنكم فيه)، وقيل: (إن) بمعنى (قد)، كأنه قال: (في الذي قد مكناكم فيه)^٢.

^١ انظر: الإيضاح ٣٢٣ ، ٣٣٩ ويقول الألويسي: " (ما) صلة بين الجار والمجرور جيء بها لتأكيد معنى القلة، وقليل صفة لزمان حذف واستغني به عنه، ومجنيه كذلك كثير، ويجوز أن تكون (ما) نكرة تامة و(قليل) بدلا منها، وأن تكون نكرة موصوفة بـ(قليل)، و(عن) بمعنى (بعد) متعلق بـ(ليصبحن نادمين)، وتعلقها بكل من الفعل والوصف محتمل .. وجاز ذلك مع توسط لام القسم؛ لأن الجار كالظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره. انظر: روح المعاني ٣٢٠/١٨ وانظر كذلك: مغني اللبيب ٤٥٥/٢ وفتح القدير ٦٠٢/٣

^٢ انظر: الإيضاح ٣٢٣ وذكر أبو حيان أن (ما) موصولة و(إن) نافية، ولم يكن النفي بلفظ (ما) كراهة لتكرير اللفظ، وإن اختلف المعنى، وقيل: (إن) شرطية محذوفة الجواب، والتقدير (إن مكناكم فيه طغيتم)، وقيل: (إن) زائدة بعد (ما) الموصولة تشبيها بـ(ما) النافية و(ما) التوقيفية، أي مكناهم في الذي مكناكم فيه، وكونها نافية هو الوجه؛ لأن القرآن يدل عليه في مواضع أخرى. وزاد الألويسي أن (ما) موصولة أو موصوفة، ثم أكد كون (إن) نافية بأن العرب يكرهون التكرار، والدليل أن (مهما) الشرطية أصلها (ما)

وفي حديثه عن (ماذا) تناول بالتحليل عدة آيات^١، منها قوله تعالى: (يسألونك ماذا ينفقون قل العفو. البقرة ٢١٩)، وذكر فيها أن (العفو) قرئ بالنصب والرفع^٢، فمن قرأ (العفو) بالنصب كان له مذهبان: أحدهما أن يقول: جعلت (ماذا) حرفا واحدا، فنصبته بـ(ينفقون)، ونصبت (العفو) بإضمار: (قل ينفقون العفو)، والوجه الآخر أن يقول: جعلت (ماذا) حرفين، ورفعت (ما) بـ(ذا) و(ذا) بـ(ما)، ونصبت (العفو) بإضمار (ينفقون العفو)، والوجه المختار في نصب (العفو) أن تجعل (ماذا) حرفا واحدا، ومن رفع (العفو) أراد: (هو العفو)، وله في (ماذا) الأوجه السابقة^٣.

(ما) وهي (ما) للشرطية مكررة للتأكيد، قلبت الألف الأولى هاء فرارا من كراهة التكرار، وعبر عن مصطلح (الزائدة) بمصطلح (الصلة)، وهو مصطلح كوفي. انظر: البحر ٦٥/٨ وروح المعاني ٢٥٦/٢٦ وانظر: فتح القدير ٢٩/٥

^١ ومنها الآياتان ٣٠، ٢٤ من سورة النحل، وانظر تحليلهما في الهامش بعد التالي.

^٢ قرأ أبو عمرو بالرفع، والباقون بالنصب. انظر: الكشف ٢٩٢/١ والإتحاف ٢٠٣

^٣ انظر: الإيضاح ٣٢٦ وماذا في العربية على أوجه: أحدها أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) اسم إشارة، نحو (ماذا التواني؟)، والثاني أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) اسم موصول، نحو (ماذا ينفقون؟)، والثالث أن تكون (ماذا) استفهامية، نحو (لماذا جئت؟). وفي تخريج القراءتين لم يذكر العلماء الوجه الثاني للنصب، حيث ذكروا أن (ماذا) اسم واحد مفعول مقدم، والمعنى: أي شيء ينفقون؟ فوقع الجواب منصوبا بفعل مقدر، أي أنفقوا العفو، والنصب واجب، ولا هاء محذوفة مع النصب ولا ابتداء مضمرة، إنما تضمير فعلا تنصب به (العفو) يدل عليه الأول، تقديره: يسألونك أي شيء ينفقون؟ قل: ينفقون العفو، ومثله قوله (وإذا قيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا - النحل ٣٠)، فسـ(ماذا) اسم واحد في موضع نصب بـ(أنزل) و(خيرا) جواب منصوب كالسؤال، تقديره: قالوا: أنزل خيرا. وفي توجيه الرفع ذكروا أن (ما) استفهامية مبتدأ و(ذا) اسم موصول خبر، والمعنى: أي شيء الذي ينفقونه؟ فيجب أن يكون الجواب مرفوعا أيضا من ابتداء وخبر، تقديره: الذي

وفي قوله تعالى: (وإِذَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ. الأنفال ٥٨) وقوله تعالى: (فَأِمَّا تَرَىٰ ذَهَابًا بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ. الزخرف ٤١) ذكر أبو بكر أن (إِذَا) حرف واحد بمنزلة (ربما وكلما)، فلا يصلح الوقف، على (إِن) دون (مَا)؛ لأن (مَا) صلة لها، ولم يقطع منها إلا حرف الرعد (وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَقَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ آية ٤٠).^١

ومصطلح (الصلة) يعني به (التوكيد)؛ إذ يقول: "إِن (ما) إذا كانت توكيدا للكلام لم يحسن الوقف على ما قبلها، و(ما) في التوكيد هي التي يسميها العوام (صلة)، ولا أستحب أن أقول في القرآن: صلة؛ لأنه ليس في القرآن حرف إلا له معنى، ومن ذلك قوله: (مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَقُوا. نوح ٢٥)^٢، فالوقف على (من)

تتفقونه العفو، فيكون الجواب في الإعراب كالسؤال في الإعراب، والهاء محذوفة من الصلة، أي تتفقونه، وهو مثل قوله: (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين. النحل ٢٤)، فتقديره: أي شيء الذي أنزله ربكم قالوا الذي أنزله أساطير الأولين، فأتى بالجواب على نحو السؤال في الإعراب والإضمار. ورجح مكي القيسي قراءة النصب للإجماع عليه. وقال النحاس: إن جعلت (ذا) بمعنى (الذي) كان الاختيار الرفع وجاز النصب، وإن جعلت (ما) و(ذا) شيئا واحدا كان الاختيار النصب وجاز الرفع، وحكى النحويون: ماذا تعلمت أنحوا أم شعرا؟ بالنصب والرفع على أنهما جيدان حسنان إلا أن التفسير في الآية يدل على النصب. والباحث لا يميل إلى ترجيح قراءة على أخرى؛ لأنها جميعا قراءات متواترة، والقراء فيها متبعون لا مبتدعون. انظر: إعراب القرآن ٣٠٩/١ والكشف ٢٩٢/١ والإتحاف ٢٠٣ ومغني اللبيب ٤٨٩/١

^١ انظر: الإيضاح ٣٣٠ والصلة عند ابن الأثيري الزيادة، فـ(ما) هنا زائدة للتوكيد، وهي تزداد بعد أفعال وظروف وحروف، ومنها أدوات الشرط نحو (إِذَا تَخَافَنَّ) و(حتى إذا ما جاءوها). وأضاف الألويسي أن (ما) هنا بمنزلة لام القسم في استجلاب النون المؤكدة. انظر: روح المعاني ١١٧/٢٥ وانظر: مغني اللبيب ٥٠٩/١ وفتح القدير ١١١/٣

^٢ انظر: مغني اللبيب ٥٠٧/١

قبيح؛ لأن (ما) توكيد، معناه: من خطاياهم، ومثله قوله: (أيما الأجلين قضيت. القصص ٢٨)، فالوقف على (أي) قبيح؛ لأن (ما) توكيد^١، والمعنى: أي الأجلين قضيت، ومثله قوله: (أيأما تدعوا فله الأسماء الحسنى. الإسراء ١١٠)^٢.

وورنت (ما) للتوكيد في قوله: (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون. الذاريات ١٧)؛ حيث قال: "فيها وجهان: إن جعلت (ما) توكيدا وقفت عليها ولم تقف على ما قبلها، والمعنى: كانوا يهجعون قليلا من الليل، وإن جعلت (ما) مع (يهجعون) مصدرا على معنى (كانوا قليلا من الليل هجوعهم) صلح للمضطر أن يقف على ما^٣.

وتعد (ما) مع ما قبلها حرفا واحدا في قوله: (كلما خبت زناهم سعيরা. الإسراء ٩٧)^٤ ونحوها، فلا يجوز الوقف على (كل) دون (ما)، وكذلك في قوله تعالى: (أينما تكونوا يأتيكم الله جميعا. البقرة ١٤٨)؛ لأن (أينما) شرط^٥، ومثله

^١ في تعليقه على الآية يقول الفراء: "جعل (ما) وهي صلة من صلوات الجزاء مع (أي)، وهي في قراءة عبدالله (أي الأجلين ما قضيت فلا..)، وهذا أكثر في كلام العرب من الأول.

انظر: معاني القرآن ١٩٨/٢ وانظر أيضا: روح المعاني ٣٧١/٢٠

^٢ انظر: الإيضاح ٣٣١ و(ما) حرف مزيد لتوكيد الإبهام في (أيما)، أو اسم شرط مؤكد به.

للمزيد انظر: روح المعاني ٢٤٣/١٥ فتح القدير ٣٣٠/٣

^٣ انظر: الإيضاح ٣٣٣ وانظر: معاني القرآن ٣٦٧/٢ وإعراب القرآن ٢٣٩/٤

^٤ (ما) في (كلما) حرف مصدري زمني، وهي تختلف عنها في نحو (أينما تكونوا)؛ لأنها في

الثانية حرف زائد للتوكيد. انظر: معني اللبيب ٤٩٦/١ ، ٥٠٧

^٥ يقول الفراء: "إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ(ما) مثل (أينما، حيثما، متى ما، أي

ما، كيف ما) كانت جزاء ولم تكن استفهاما، فإذا لم توصل بـ(ما) كان الأغلب عليها

الاستفهام، وجزأ فيها الجزاء". انظر: معاني القرآن ٦٥/١ و(ما) زائدة للتوكيد. انظر:

معني اللبيب ٥٠٧/١

قوله: (أينما يوجهه لا يأت بخير. النحل ٧٦)، وبالتالي لا يصلح الوقف على (أين) دون (ما)، أما في قوله: (أين ما كنتم تدعون من دون الله. الأعراف ٣٧) فيجوز للمضطر الوقف على (أين)؛ لأن المعنى: أين الذين كنتم تدعون^١.

كما تعد (ما) مع ما قبلها بمنزلة حرف واحد في (كأنما وربما)، كما في قوله تعالى: (فكأنما خر من السماء. الحج ٣١) و(ربما يود الذين كفروا. الحجر ٢)؛ فلا يصلح الوقف على (كأن ورب) دون (ما)^٢.

أما (نعما) و(بئسما) فقد كان لابن الأثير عندهما وقفة؛ حيث ساق لـ(نعما) قوله تعالى: (إن تبدوا الصدقات فنعما هي. البقرة ٢٧١) و(نعما يعظكم به. النساء ٥٨)، ونقل عن الكسائي أن (نعما) حرفان؛ لأن معناه (نعم الشيء)، وهما كتباً بالوصل، ومن قطعهما لم يخطئ، ونقل عن الفراء أن (هي) رفع بـ(نعما) و(ما) صلة لـ(نعم)، وهي معها بمنزلة حرف واحد بمنزلة (حبذا)، وعلى مذهب الفراء لا يجوز للوقف على (نعم) كما لا يجوز الوقف على (حب) دون (ذا)^٣.

^١ انظر: الإيضاح ٣٣٤ ويقول الأوسى: "وُصِلت (ما) بـ(أين) في المصحف، وحقها الفصل؛ لأنها موصولة، ولو كانت صلة لاتصلت". (روح المعاني ٤٩٦/٨) والحق أنها في المصحف مفصولة

^٢ انظر: الإيضاح ٣٣٥ و(رب) فيها لغتان: التخفيف والتشديد. (الكشف ٢٩/٢)، وهي حرف دلالاته التكثر والتقليل وفقا للسياق؛ وهذه الدلالة خصصت (رب) للدخول على الماضي؛ لأن التكثر والتقليل إنما يكونان فيما عُرف حده، والمستقبل مجهول، وإنما دخلت على المضارع في الآية (ربما يود)؛ لأن القرآن - كما يقول الفراء - نزل وعده ووعيده وما كان فيه حقا فإنه عيان، فجرى الكلام فيما لم يكن منه كمجراه في الكائن. (معاني القرآن ١٦/٢ ومغني اللبيب ٥٠٣/١)

^٣ انظر: الإيضاح ٣٣٦ وفي حديثه عن فاعل (نعم وبئس) قال الملقى: "ولا يكون فاعلها إلا ما عرّف بالالف واللام أو ما أضيف إلى ذلك أو مضمرا على شريطة تفسيره باسم نكرة

وساق لـ (بئسما) الآية (بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا. البقرة ٩٠) ذكرا أن فيها وجهين: أحدهما أن ترفع جملة (بئسما) بما عاد من الهاء المتصلة بالياء، وتخفص (أن يكفروا) على الإتيان للهاء، كأنك قلت: (اشتروا أنفسهم أي باعوا أنفسهم بالكفر)، وعلى هذا المذهب لا يجوز الوقف على (بئس) دون (ما)؛ لأنهما حرف واحد، والوجه الآخر أن ترفع (ما) بـ (بئس)، كأنك قلت: (بئس شراؤهم)، وتجعل (أن يكفروا) في موضع رفع على الإتيان لـ (ما)، فعلى هذا المذهب يصلح الوقف على (بئس)؛ لأنهما حرفان، ونقل عن الكسائي أن (ما) مرفوعة بـ (بئس)، وهي المرفوعة الأول، و(أن يكفروا) المرفوعة الثاني، كأنه قال: (بئس الشراء كفرهم)، كما تقول: (بئس الرجل زيد)، وذلك أن (بئس) تحتاج إلى مرفوعين^١.

وتوقف ابن الأنباري عند الآية (مهما تأتتا به من آية لتسحرنا بها. الاعراف ١٣٢) فنذكر أن معنى (مهما) للجزاء، وجوابه الفاء في (فما نحن لك بمؤمنين)، و(مهما) حرف واحد، وكان الأصل فيه (ما ما) ، فأبدلوا من الألف (هاء)، ثم وصلوا (مه) بـ (ما) فدلّت على معنى الجزاء، وقيل: أصل (مهما) (ما)، فوصلت العرب (ما) الأولى بـ (ما) الثانية، كما قالوا: (أما فوصلوا (أن) بـ (ما)، فنقل عليهم أن يقولوا (ماما)، فأبدلوا من الألف الأولى (هاء)؛ ليفرقوا

بعده، نحو قولك: (نعم رجلا زيد)، ومنه قوله تعالى: (إن تبدوا الصدقات فنعما هي) أو مضافا إلى نكرة، وذلك قليل جدا" (المقرب ١٠١). وفي تعليقه على الآية الأولى قال ابن هشام: "المعنى: نعم الشيء هي؛ والأصل نعم الشيء إيدأوها؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه، فأنفصل وارتفع"، وقال في الثانية: "المعنى: نعم هو شيئا يعظكم به، فسـ (ما) نكرة تامة تمييز، والجملة صفة، والفاعل مستتر، وقيل: (ما) معرفة موصولة فاعل، والجملة صلة". انظر: معني اللبيب ٤٨٤/١ ، ٤٨٥

^١ انظر: الإيضاح ٣٣٧

بين اللغظين، وقيل: معنى (مه) الكفّ، كما تقول للرجل: (مه) إذا أمرته أن يكفّ، ثم ابتداءً فقال: (ما تأتتا به من آية)، فعلى مذهب هؤلاء يحسن الوقف على (مه). والاختيار عندي ألا يوقف على (مه) دون (ما)؛ لأنهما في المصحف حرف واحد^١.

ومن الأكواف التي تعد حرفاً واحداً (حيثما) في نحو قوله تعالى: (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره. البقرة: ١٤٤)، وقال: "حيثما حرف واحد لا يصلح الوقف على (حيث) دون (ما)؛ لأنه لا يحسن أن نقول: (حيث الذي)، و(حيثما) بمنزلة (أينما) في قوله تعالى: (أينما تكونوا يدرككم الموت. النساء: ٧٨)، فلا يتم الوقف على (أين) دون (ما)؛ لأنهما بمنزلة حرف واحد^٢.

و(حيث) ظرف مكان اتفاقاً، وقد ترد للزمان، والغالب في إعرابها أنها في محل نصب على الظرفية، وقد تقع مفعولاً، كما في الآية (الله أعلم حيث يجعل رسالته)، وإذا اتصلت بها (ما) الكافة ضمنت معنى الشرط، وجزمت الفعلين كما في آية البقرة السالفة الذكر^٣، ونكر بعض العلماء أن (ما) تفيد التوكيد مع جميع أدوات الشرط سوى (حيثما وإذ ما)، فهي لازمة لهما في الشرط^٤.

^١ انظر: الإيضاح ٣٤١ وانظر: شرح القوائد السبع ٤٥ وما ذكره ابن الأنباري في أصل (مه) ذكره النحاس وابن هشام والأوسى والشوكاني، وأضاف بعضهم أنها اسم لا حرف لعود الضمير، ومعناها في الآية ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن الشرط، ومحلها الرفع على الابتداء. انظر: إعراب القرآن ١٤٦/٢ ومغني اللبيب ٥٣٣/١ وروح المعاني ٤٧/٩ وفتح القدير ٢٩٦/٢

^٢ انظر: الإيضاح ٣٤١

^٣ انظر: مغني اللبيب ٢١٦/١

^٤ انظر: المقتضب ٥٣/٢

المبحث التاسع

مسائل نحوية متناثرة في الكتاب

المبحث التاسع

مسائل نحوية متناثرة في الكتاب

في هذا المبحث نتناول عدة مسائل نحوية تناثرت في الإيضاح، وهي في مجملها تعبر عن آراء أبي بكر النحوية، وهذه المسائل سبع:

- (كلاً) و(أو) ودلالاتهما في القرآن.

- العامل في رفع المبتدأ والخبر.

- حذف المنادى بعد (يا) النداء.

- النصب على نزع الخافض.

- الاستفهام المتقدم والاستفهام المتوسط.

- توحيد الفعل ومطابقته للفاعل.

- المساواة بين المعطوفين بالواو.

وستتحدث عن كل مسألة وفقاً لتناول ابن الأنباري لها، وقد رتبناها على

النحو السالف وفقاً لمجيئها في كتاب الإيضاح:

أولاً: (كلاً) و(أو) ودلالاتهما في القرآن:

من حروف المعاني التي تحدث عنها ابن الأنباري في الإيضاح هذان

الحرفان، وسنبداً بما بدأ به أبو بكر؛ فنبدأ بـ(كلاً) ثم (أو).

تناول ابن الأنباري (كلاً) من خلال الآية (كلاً بل لا تكرمون اليّسيم.

الفجر ١٧)، فنقل عن الفراء أن (كلاً) بمنزلة (سوف)؛ لأنها صلة، وهي حرف ردة،

فكأنها (نعم) و(لا) في الاكتفاء، وإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها، كقولك:
(كلا ورب الكعبة)، فلا تقف على (كلا)؛ لأنها بمنزلة قولك: (أي ورب الكعبة)^١.

ونقل عن الأخفش أن معنى (كلا) الردع والزجر، في حين أن معناها (حقاً)
عند المفسرين^٢، ونقل عن السجستاني أن (كلا) جاءت في القرآن على وجهين؛ فهي
في موضع بمعنى (لا يكون ذلك)، وهو ردّ للأول، وتجيء بمعنى (ألا) التي هي
للتنبيه، يُستفتح بها الكلام، كقوله تعالى: (ألا إنهم يثنون صدورهم ليسخفوا منه. هود)،
وهي زائدة في الكلام، ولو لم يأت بها لكان للكلام تاماً مفهوماً، فلو قلت: إنهم يثنون
صدورهم لكان الكلام تاماً، ومما جاءت فيه (كلاً) بمعنى (ألا) قول العرب في المثل:
(كلاً زعمت أن العير لا يقاتل)، ولحتج بقول الشاعر:

كلا زعمتم بأننا لا نقاتلكم إننا لأمثالكم يا قومنا قتل

^١ (كلاً) في العربية حرف بسيط غير عامل، وبعض العلماء يرون أنه مركب من (الكاف ولا)
وشُدّدت اللام توكيداً، ومعنى (كلاً) عند أكثر البصريين الردع والزجر، حتى إنهم يجيزون
الوقف عليه، والابتداء بما بعدها، وللتأكيد على معنى الردع والزجر فيها أن حكم بعض
العلماء على السور القرآنية التي فيها (كلا) بأنها سور مكية؛ لأن فيها تهديداً ووعيداً،
وأكثر ما نزل ذلك كان بمكة، ولننظر إلى أول خمس آيات نزلت من القرآن، ففيها قوله
تعالى: (كلا إن الإنسان ليطغى). ويرى بعض العلماء أن معنى الزجر والردع ليس
مستمراً فيها، فقد تأتي بمعنى (حقاً) وحرف استفتاح بمعنى (ألا) وحرف جواب بمعنى
(نعم)، ويتحدد المعنى من خلال السياق. للمزيد انظر: رصف المباني ٢٨٧ ومغني اللبيب
٣١٩/١ وما بعدها

^٢ هذا حكم عام من ابن الأنباري غير مقبول؛ لأن من المفسرين من ذكر أن معناها الردع
والتكذيب للإنسان. انظر: روح المعاني ٤٧٧/٣٠ وفتح القدير ٥٥٤/٥

واحتج السجستاني في أن (كلاً) بمعنى (ألاً) بالآية (كلا إن الإنسان ليطغى. العلق) فمعناه (ألا إن الإنسان)؛ لأنها تنتمه الآيات التي نزلت على النبي في بداية الوحي^١.

ورد أبو بكر رأي السجستاني، ورأى أن معنى (كلا) في المثل والبيت (لا ليس الأمر على ما تقولون)، أما (كلاً) في الآية فتصلح أن تكون بمعنى (حقاً)، كأنه قال: (حقاً إن الإنسان ليطغى)، وتصلح بمعنى (لا، ليس الأمر على ما تظنون يا معشر الكفرة)، كما قال: (لا أقسم بيوم القيامة)، فـ(لا) ردّ لكلام سابق، ثم ابتداء فقال: (أقسم بيوم القيامة)^٢، وبهذا المعنى وردت (كلاً) في قوله: (لعلّي أعمل صالحاً فيما تركت كلاً. المؤمنون ١٠٠)، فيجوز الوقف على (كلا) وعلى (تركت)؛ لأن المعنى (لا ليس الأمر كما تظن)، وكذلك الآية (قال أصحاب موسى إنا لمدركون. قال كلاً. الشعراء ٦١)، فالوقف على (كلا) حسن؛ لأن المعنى (لا يدركونكم)^٣.

أما حديثه عن (أو) فورد في تعليقه على الآية (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون. الصافات ٤٧)، حيث ذكر أن الوقف على (أو) قبيح؛ لأن الفائدة فيما

^١ انظر: الإيضاح ٤٢١ : ٤٢٤ وقال الأوسى: " كلا ردع لمن كفر من جنس الإنسان بنعمة الله تعالى بطغيانه، وذلك لأن مفتتح السورة إلى هذا المقطع يدل على منة الله على الإنسان، فإذا قيل: كلا كان ردعا للإنسان الذي قبل تلك النعم بالكفران والظغيان". انظر: روح المعاني ٥٦١/٣٠

^٢ انظر: الإيضاح ٤٢٤ و(لا) في قوله تعالى: (لا أقسم) تصلح أن تكون نافية ردّاً لكلام سابق، وتصلح أن تكون زائدة للتوكيد، وقرئ (لا أقسم) بحذف الألف، واللام حرف توكيد. انظر: روح المعاني ٢١٠/٢٩

^٣ انظر: الإيضاح ٤٢٧ ونكر الأوسى أن (كلا) في الآيتين للردع والزجر. روح المعاني ٣٦٠/١٨

بعدها، ومثله قوله تعالى: (فهي كالحجارة أو أشد قسوة. البقرة ٧٤)؛ لأن (أو) بمعنى (بل)¹، كأنه قال (بل يزيدون)، وهذا قول الفراء².

و(أو) في قوله تعالى: (يقاتلونهم أو يسلمون. الفتح ١٦) معناها الشك³، وهي بمعنى الواو في قوله تعالى: (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً. الإنسان ٢٤)، وعليه قول جرير:

¹ (أو) في العربية ذات وظيفتين نحويتين: أولهما أنها عاطفة، والأخرى أنها ناصبة للمضارع بإضمار (أن)، وحينما تكون حرف عطف فلها عدة معان: التخيير (كل سمكا أو اشرب لبنا). والإباحة (جالس زيدا أو عمرا)، والفرق بين التخيير والإباحة أن للمخاطب أن يجمع بين الشئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير. والشك (لبتنا يوما أو بعض يوم). والإبهام (وإنا أو إياكم على هدى)، والفرق بين الشك والإبهام أن الشك لا يعلمه المخبر والإبهام يعلمه ويبيهم على السامع لمعنى ما. والتفصيل (زيد منطلق أو عمرو جالس). والجمع المطلق عند الكوفيين نحو (جاء الخلافة أو كانت له قنرا). انظر: المقتضب ٣/٣٠١ ورصف المباني ٢١٠ ومغني اللبيب ١/١١١

² انظر: الإيضاح ٤٤٠ وانظر: معاني القرآن ٢/٢٧٥ وذكر الأوسى عدة معان لـ(أو) في الآية: فذكر ابن عباس أن معناه (بل) وقيل: هي بمعنى (الواو)، وقيل: هي للإبهام على المخاطب، وقيل: الشك نظراً إلى الناظر من البشر، والمراد بيان كثرتهم. انظر: روح المعاني ٢٣/١٩٦ وخطأ النحاس من قال: (أو) بمعنى (بل) أو (الواو)، ولم يرجح رأياً. انظر له: معاني القرآن ١٠٣٩

³ ذكر النحاس أن معنى (أو) في الآية النسق (إعراب القرآن ٤/٢٠٠)، وأعجبني تفسير الأوسى والشوكاتي بأن معنى الآية أحد أمرين إما المقاتلة أو الإسلام لا ثالث لهما، فـ(أو) للتويع والحصر لا للشك، وهو كثير، ويدل لذلك قراءة (أو يسلموا) بحذف للنون، وهذا يقتضي أن (أو) بمعنى (إلا)؛ أي: (إلا أن يسلموا)، فيفيد الحصر. (روح المعاني ٢٦/٣٦٠ وفتح القدير ٥/٦٢) وانظر كذلك: المقتضب ٢/٢٧

نال الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر

وقال قوم: معنى الآية (لا تطع منهم أثماً ولا كفوراً)، وقال الفراء: إذا قلت: لأضربنك عشت أو مت، ولأثبتنك أعطيت أو منعت، لم يصلح الوقف على (أو) ههنا؛ لأن (أو) كأنها واو نسق، والكلمة كلها كالواحدة بعضها صلة لبعض، فأحسن ذلك أن تقف عند آخر الكلام، ولا تقف عند بعضه دون بعض^١.

ثانياً: العامل في رفع المبتدأ والخبر:

تعد نظرية العامل الأساس الذي أقام عليه النحاة بنيانهم النحوي أصوله وسننه، وهي أول ما دعا إلى إلغائه ابن مضاء؛ إيماناً منه بأنها لا تفيد النحوي شيئاً؛ حيث يقول: "وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبمعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه (ضرب).. وهذا بين الفساد"^٢

^١ انظر: الإيضاح ٤٤١ : ٤٤٢، وذكر ابن جني أن (أو) لأحد الشئيين ولا تخرج عن هذا (انظر: توجيه اللع ٢٨٥)، وذكر الأوسي أن (أو) هي لأحد الشئيين في جميع مواقعها، ولا تخرج في الإثبات عن ذلك، أما في النفي فهي تفيد كلا الأمرين جميعاً (روح المعاني ٢٥٥/٢٩)، وهذا يعني أن (أو) تأتي بمعنى الواو في النفي لا الإثبات، وهذا واضح في قول المبرد: "فإذا نهيت عن هذا قلت: لا تأت زيدا أو عمراً، أي لا تأت هذا الضرب من الناس". انظر: المقتضب ٣٠١/٣ أما الشاهد (نال الخلافة...) فـ(أو) هي (إذ) في الديوان، أو هي للإبهام. (مغني اللبيب ١١٢/١)

^٢ انظر: الرد على النحاة ص ٧٦ ويرى عباس حسن أن نظرية العامل تسهم في تعقيد النحو،

والعوامل كلها لفظية ما عدا عاملا واحدا معنويا هو الابتداء، وهو الرفع للمبتدأ على خلاف بين النحويين؛ إذ لم يتفقوا عليه، فمنهم من ذهب إلى أن الابتداء هو العامل في رفع المبتدأ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وهذا مذهب سيوييه وجمهور البصريين، وابن مالك وابن هشام، ومنهم من ذهب إلى أن المبتدأ والخبر كلاهما رافع للأخر وهذا مذهب الكوفيين كالفرأء، ومنهم من ذهب إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معا مثل المبرد وابن جني، ومنهم من ذهب إلى أن الابتداء هو الرفع للمبتدأ والخبر معا مثل ابن السراج وأبي البقاء^١.

وقد أشار أبو بكر إلى هذه المسألة عرضاً أثناء حديثه عن الوقف القبيح؛ ومن خلاله تظهر لنا رؤيته الكوفية بأن المبتدأ والخبر كلاهما عامل في رفع الآخر؛ حيث يقول: "وأما الوقف على المرفوع دون الرفع فقوله: (الحمد لله. الفاتحة)، فالوقف على (الحمد) قبيح؛ لأنه مرفوع باللام الأولى من اسم الله، وكذلك قوله تعالى: (الله خالق كل شيء. الرعد ١٦)، فالوقف على (الله) قبيح؛ لأنه مرفوع بـ(خالق) و(خالق) مرفوع به، وكذلك قوله: (والسماوات مطويات بيمينه. الزمر ٦٧)، فالوقف على (السماوات) قبيح؛ لأنها مرفوعة بـ(مطويات) و(مطويات) مرفوعة بـ(السماوات)^٢.

وتؤدي إلى إفساد الأساليب البيانية الناصعة، وأن خطرهما تجاوز المسائل النحوية إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع، وأن حرص النحاة وتمسكهم بالعامل إنما هو آت بفضل ما تقرر في العقائد الدينية ومجادلات علم الكلام من أن لكل حادث محدثا، ولكل موجود موجد، ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خالق ولا مصنوع بغير صانع. انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٩٦

^١ انظر: المقتضب ١٢٦/٤ والتبيين للعكبري ٢٢٤ وتوجيه اللمع ١٠٤ وشرح ابن عقيل

٢٠٠/١ ولوضح المسالك ١٧٥/١ وحاشية الصبان ٢٨٢/١

^٢ انظر: الإيضاح ١٢٢ وقال الفرأء: "إن السماوات ترفع بـ(مطويات) إذا رفعت

ثالثاً: حذف المنادى بعد (يا) النداء:

غني عن التوكيد أن (يا) حرف له وظيفتان نحويتان: النداء والتنبيه من وجهة نظر بعض النحويين؛ إذ يرون أنه حرف من حروف التنبيه، ينادى به مرة، ولا ينادى به أخرى، ومن أمثلته في النداء قوله: (يا قوم لا أسألكم عليه أجرا. هود ٥١)، ومن أمثلته في التنبيه قوله: (يا ليت قومي يعلمون. يسين ٢٦)، وليس ثمة اتفاق بين النحويين على أن (يا) هنا للتنبيه، فبعض النحويين يرون أن هذا الحرف إن لم يكن بعده اسم منادى فهو للتنبيه لا غير، كما في قوله تعالى: (ألا يا اسجدوا لله. النمل ٢٥)¹، وآخرون يرون أنه للنداء وإن لم يكن بعده اسم منادى، فالمنادى محذوف للعلم به، ويقدر في الآية بـ(يا قوم اسجدوا)²، ولأصحاب الرأي الأول تعليل وجيه مقنع في دحض الرأي الثاني، يلخصه لنا المالقي في أمرين: الأول: أن ياء النداء نابت مناب الفعل، فلو حذف المنادى حذفت الجملة بأسرها، وذلك إخلال، والثاني: أن المنادى معتمد المقصد، فإذا حذف تناقض المراد؛ فلزم على هذا أن تكون (يا) لمجرد التنبيه من غير نداء³.

وعلى غير هوى الباحث كان ابن الأنباري من أصحاب الرأي الثاني، وأعتقد أنه في رأيه متأثر بالفراء، وقد جاءت هذه المسألة عند أبي بكر في تعليقه على قوله تعالى: (ألا يسجدوا لله - النمل ٢٥)؛ حيث ذكر أن القراء اختلفوا فيها، فقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة بن تكفيل (ألا)، وقرأ عبدالرحمن السلمي

(المطويات)، ومن قال: (مطويات) بالكسر رفع (السموات) بالياء التي في يمينه، كأنه قال: والسموات في يمينه، وينصب المطويات على الحال أو على القطع، والحال أجود. انظر: معاني القرآن ٣٠٤/٢

¹ يقول انظر: الخصائص ١٩٥/٢ و١٩٦

² انظر: رصف المبانى ٥١٣ ومغني اللبيب ٥٩٩/٢

³ انظر: رصف المبانى ٥١٤ وانظر: البحر المحيط ٦٨/٧، ٦٩

والحسن والكسائي وأبو جعفر بالتخفيف^١، فمن قرأ بالتثقيب وقف على (ألا) وابتدأ (يسجدوا)، ومن قرأ بالتخفيف وقف على (ألا يا) وابتدأ (اسجدوا)، ومعنى هذه القراءة ألا يا هؤلاء اسجدوا، فحذفوا (هؤلاء)، وأبقوا (يا)، كما قال الأخطل:
ألا يا اسلمي يا هندُ هندُ بني بئر وإن كان حيننا عدى آخر الدهر

- وقال الكُميت:

ألا يا اسلمي يا تَرَبَّ أسماءٍ من ألا يا اسلمي حَيَّيتِ عني وعن صحبي

أراد في الجميع: ألا يا هذه اسلمي، فحذف (هذه) وترك (يا)، وقال الآخر:

يا لعنةُ الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جبار

أراد: (يا هؤلاء) لعنة الله، فحذف (هؤلاء)، ونقل ابن الأنباري عن الفراء أن العرب تقول: ألا يا ارحمونا، ألا تصدقوا علينا، بمعنى: ألا يا هؤلاء افعلوا هذا.^٢

^١ انظر: النشر ٢٥٣/٢ والإتحاف ٤٢٧

^٢ انظر: الإيضاح ١٦٠ : ١٧٤ ورؤية ابن الأنباري نجدها عند الفراء معاني القرآن ١٨٥/٢ (مكي) (الكشف ١٥٦/٢) وابن الجزري (النشر ٢٥٣/٢) والبناء (الإتحاف ٤٢٧) والأكوسي (روح المعاني ٢٥٠/١٩)، ومن المخالفين: أبو حيان؛ إذ يقول: "والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست فيه (يا) للنداء وحذف المنادى؛ لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذف المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالا كبيرا". انظر: البحر ٦٩/٧

رابعاً: النصب على نزع الخافض:

الخافض هو الجار غير أن الأول مصطلح كوفي والثاني مصطلح بصري، ولا مشاحة في الاصطلاح، فكلها مصطلحات قائمة مستعملة. والعرب أحياناً تنزع هذا الخافض مع الأفعال التي لا تنصب مفعولاً مباشراً، نحو قولك: مررت بزيد، فالفعل ليس له مفعول به ولكن بعده جار ومجرور (بزيد)، ومنه قولهم:

تمرون الديارَ ولم تعودوا كلامكمُ عليّ إذا حرام

أي تمرون بالديار، فحذف حرف الجر، ونصب المجرور، ويسمى (منصوباً على نزع الخافض)، ولا يقال: إنه مفعول به؛ لأن هذا الفعل ليس متديباً لينصب مفعولاً، ولكنه منصوب - كما ذكرنا - على نزع الخافض^١.

وقد أشار ابن الأثيري إلى هذه المسألة في تعليقه على قوله تعالى: (قال أتوني أفرغ عليه قطراً. الكهف ٩٦)؛ حيث ذكر أن القراء اختلفوا فيها، فكان أبو جعفر وشيبة ونافع وأبو عمرو والكسائي يقرؤون (أتوني) بالمد على معنى (أعطوني)، وكان عاصم وحزمة والأعمش يقرؤون (اتنوني) بلا مد^٢، وفي هذا وجهان: أحدهما أن يكون من المجيء، أي جيئوني به، فتسقط الباء من القطر، كما تقول: (تعلقت الخطام) بمعنى (تعلقت بالخطام)، وأنشد الكسائي:

تعلقت هندا ناشئاً ذات مئزر وأنت وقد فارقتَ لم تدرِ ما الحُلم

^١ من ذلك قول عنقرة: (إن كنت أزمعتِ الفراقَ فإنما ..) فمعناه: أزمعت على الفراق، وقول الشاعر: (نغالي اللحم للأضياف نياً ..)، ومعناه: نغالي باللحم، فلما أسقط الخافض نصب الفراق واللحم. انظر: شرح القصائد السبع ٣٠٣

^٢ انظر: الإيضاح ١٨٩ وانظر أيضاً: النشر ٢٣٦/٢ والإتحاف ٣٧٢

أراد: تعلقت بهند، فأسقط الباء، وأنشد الفراء:

تغالي اللحم للأضياف نيثا ونرخصه إذا نضح القُدورُ

أراد: تغالي باللحم، فأسقط الباء، وقال تعالى: (وإذا كالوهم أو وزنوهم.
المطففين ٣) فمعناه: وإذا كالوا لهم أو وزنوا لهم، فأسقط اللام، وقال الفراء:

إذا قالت حذام فأنصتوها فإن القول ما قالت حذام

أراد: فأنصتوا لها، فحذف اللام. وأنشد المفضل:

إن كنت أزمعت الفراق فإنما زُمت ركابكم بليلى مظلّم

أراد: أزمعت على الفراق، فحذف الجار^١.

خامساً: الاستفهام المتقدم والاستفهام المتوسط:

معلوم أن الاستفهام دائماً متقدم؛ ومن ثم فمن اللافت للانتباه أن نقرأ مصطلح "الاستفهام المتوسط"، وقد ورد هذا المصطلح عند ابن الأنباري كما سنرى، وهو خاص بـ(أم)، ونرى من الأهمية قبل أن نعرض كلام ابن الأنباري أن نتحدث عن (أم) بإيجاز عند النحاة، فقد ذكروا أن (أم) لا يكون الكلام بها إلا استفهاماً، ويقع الكلام بها على وجهين: أحدهما أن تكون متصلة عاطفة على معنى (أي)، وذلك قولك: أزيد في الدار أم عمرو؟ وكذلك: أعطيت زيدا أم حرمته؟ فليس جواب هذا (لا) ولا (نعم)، كما أنه إذا قال: أيهما لقيت؟ لم يكن الجواب (لا) ولا (نعم)؛ لأن المتكلم مدّح أن أحد الأمرين وقع، ولا يدري أيهما

^١ انظر: الإيضاح ١٩٠ وما بعدها. وانظر: معاني القرآن ٧٩/٢ جامع البيان ٤٠/١٦

والكشف ٧٩/٢ والبحر المحيط ١٦٤/٦

هو، فالجواب أن تقول: زيد أو عمرو، فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب أن تقول: لم ألقَ واحداً أو كليهما، ومنه قوله تعالى: (أتخذناهم سخريةً أم زاغت عنهم الأبصار. ص ٦٣)، فخرج هذا مخرج التوقيف والتوبيخ، ومخرجه من الناس يكون استفهاماً ويكون توبيخاً.. والوجه الثاني أن تكون منقطعة مما قبلها خبراً كان أو استفهاماً، نحو قولك: إن هذا لزيد أم عمرو، وذلك أنك نظرت إلى شخص، فتوهمته زيدا، ثم أدركت أنه عمرو، فانصرفت عن الأول، فقلت أم عمرو مستفهماً، فإنما هو إضراب عن الأول على معنى (بل) إلا أن ما بعد (بل) يقين، وما بعد (أم) مظنون مشكوك فيه، وتقدر (بل) في موضع نحو (الله خير أما يشركون أم من خلق السموات والأرض) فـ(أم) الثانية منفصلة، والمعنى (بل) الذي خلق السموات والأرض خير. النمل ٦٠، وتقدر في موضع (بل) والهمزة معاً كقولك: (لها لإبل أم شاء) فالمعنى: بل هي شاء^١.

أما ابن الأنباري فقد تناول هذه المسألة في تعليقه على الآية: (وقالوا ما لنا لا نرى رجالاً كنا نعدهم من الأشرار أتخذناهم سخريةً أم زاغت عنهم الأبصار. ص ٦٢)؛ وقد استخدم مصطلح "الاستفهام المتوسط" وهو خاص بـ(أم)، وأعتقد أنه كان بدعا فيه؛ لأن الآخرين استعملوا عبارة (أم) المنقطعة، وقالوا: (أم) بمعنى (بل)^٢، يقول أبو بكر: إن "القراء اختلفوا في (اتخذناهم)؛ حيث قرأ بعضهم بألف وصل على الخبر، وقرأ الآخرون بألف استفهام^٣، وعلى

^١ انظر: الكتاب ٤٨٢/١ والمقتضب ٢٨٦/٣ ورصف المباني ١٧٨ والإعراب في جدل

الإعراب ٤٠ ومغني اللبيب ٧٧

^٢ انظر: روح المعاني ٢٨٩/٢٣ ففيه مجمل أقوال النحاة في (أم) في هذه الآية.

^٣ قرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو بوصل الألف من (اتخذناهم)، وقرأ الباقون بالهمز. انظر: وانظر: الكشف ٢٣٣/٢ وروح المعاني ٢٨٨/٢٣ وذكر الفراء أنه يجوز الاستفهام

القراءة الأولى تردّ (أم) على قوله: (ما لنا لا نرى رجالا)، أو تكون (أم) نفسها هي الاستفهام؛ لأن العرب فرقّت بين الاستفهام الذي سبقه كلام والاستفهام الذي لم يسبقه كلام، فجعلوا للاستفهام المبتدأ (هل والألف) وما أشبه ذلك، وجعلوا للاستفهام المتوسط (أم)؛ ليفرقوا بين الاستفهام المتقدم والاستفهام المتوسط، والدليل على ذلك قوله تعالى: (تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه. السجدة ٢)، فأتى بـ(أم) ولم يسبقها استفهام لما وصفناه^١، ومن ذلك قول امرئ القيس^٢:

تروح من الحي أم تبتكر وماذا يضيرك لو تنتظر

وطرحه؛ لأنه استفهام معناه التعجب والتوبيخ. (انظر: معاني القرآن ٢/٢٩٢) وثمة نص للطبري فيه تأييد لرأي الفراء، يقول فيه: "إن كل استفهام كان بمعنى التعجب والتوبيخ، فإن العرب تستفهم فيه أحيانا، وتخرجه على وجه الخبر أحيانا". انظر: جامع البيان ٢٢١/٢٣

^١ ابن الأنباري يرى أن (أم) في هذه الآية حرف للاستفهام المتوسط، ولعل نصا للطبري قريب المضمون من رأي ابن الأنباري، فهو يرى أن (أم) في هذه الآية تقرير، ثم يقول: "إن العرب إذا اعترضت بالاستفهام في أضعاف كلام قد تقدم بعضه أن تستفهم بـ(أم)". انظر: جامع البيان ١٠٩/٢١ ويرى بعض المفسرين أن (أم) بمعنى (بل والهمزة) معاً، ويرى الزمخشري أنها بمعنى (بل) الانتقالية، وقال: إن هذا خروج من حديث إلى حديث. انظر: روح المعاني ١٥٨/٢١

^٢ ذكر الماتقي أن أصل البيت: أتروح .. أم تبتكر، وحذفت همزة الاستفهام لفهم المعنى، فـ(أم) هنا معادلة للهمزة المحذوفة، وهذا مألوف في كلام العرب، يقولون: زيد قام أم عمرو؟ يريدون: أزيد؟ ومنه قول ابن أبي ربيعة: (لعمرك ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان؟) أراد: أسبع أم بثمان. انظر: رصف للمباني ١٣٥ وما قيل في هذا الشاهد يصلح أن يقال عن الشاهد الثاني: (كذبك عينك أم رأيت بواسط ..) فهو أراد: أكذبك عينك أم رأيت ..؟

وقول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسطة غلس الظلام من الرباب خيالاً

أتى بـ(أم) وجعلها استفهاماً؛ ليفرق بين الاستفهام المتقدم والمتوسط^١.

ويظهر لنا أن ابن الأنباري يعتبر (أم) وحدها في الكلام حرف استفهام وهو خاص بما أسماه "الاستفهام المتوسط"، دون حاجة إلى تقدير همزة استفهام محذوفة لتكون (أم) متصلة معادلة للهمزة، ولا إلى تقديرها منقطعة بمعنى (بل) كما رأى غيره من النحاة، وهو رأي له وجاهته؛ فما لا يحتاج إلى تقدير وتأويل أولى مما يحتاج.

سادساً: توحيد الفعل ومطابقته للفاعل:

لعل الحديث عن هذه المسألة يقتضي حديثاً موجزاً عن الفاعل وموقعه في الجملة العربية؛ للوقوف على مدى إمكانية المطابقة بين الفعل والفاعل، والتعرف على وجهات النظر المختلفة في ذلك، فالفاعل لا يتقدم فعله عند البصريين، وهو الرأي الغالب، وإنما يجوز ذلك عند الكوفيين^٢، وللباحث رؤية أخرى في الفاعل.

فمن وجهة نظر النحويين لا يفرق بين الفاعل النحوي *sujet syntactique* والفاعل الدلالي *sujet sémantique* فالفاعل في مفهومهم هو ذلك الاسم المرفوع المسند إليه الفعل، وقد يحل محله ضمير، والضمير نوعان مستتر وظاهر، والمستتر نوعان: لازم (يجب استتاره)، وذلك إذا كان

^١ انظر: الإيضاح ١٩٣ : ١٩٥ وانظر: الكشف ٢٣٣/٢

^٢ للمزيد راجع المصادر النحوية مثل شرح التصريح للأزهري ٣٩٦/١ وما بعدها

الفعل مسندا للمتكلم (أفعلُ ونفعلُ) والمخاطب (تفعلُ وافعلُ)، وغير لازم (يجوز ظهوره)، وذلك إذا كان الفعل مسندا للغائب مذكرا ومؤنثا (يفعلُ وتفعلُ)¹.

ولم يختلف المحدثون كثيراً عن القدماء في مفهومهم للفاعل²، وللباحث رؤية مختلفة³، إذ يرى أن الفاعل النحوي هو الضمير الملازم للفعل pronom sous-entendu du verbe وتوضحه وتحدده سوابق المضارع préfixes، ولواحق الماضي suffixes في حالي التكلم والخطاب، أما في حالة إسناد الفعل للضمير الثالث troisième personne، فالفاعل هو العلامة الصفيرية zéro لأن غياب العلامة علامة⁴، وعلى هذا فالفعل العربي يمثل جملة تامة⁵

¹ الأصول لابن السراج ١١٥/٢ والمفصل للزمخشري ١٣٢، ٢٤٤ والأمل لابن الحاجب ٤/٧٧

² انظر على سبيل المثال: التطور النحوي لـ (براجشتراسر) ص ٧٥

Blachère : *Grammaire de l'arabe classique*

p. ٣٩١

Fleisch : *L'arabe classique* pp. ١٦٩ ,

١٧٠.

Traité de philologie arabe pp. ٢/١٢٠، ١٢

³ استقى الباحث هذه الرؤية من الفرنسي أندريه رومان. انظر: كتابه "نحو العربية" وشارك

الباحث في ترجمته، وعنوانه بالفرنسية: *Grammaire de l'arabe*, Paris ١٩٩٠. وانظر للباحث: الأفعال اللاشخصية في القرآن تحليل تركيب دلالي (بحث محكم).

⁴ "غياب العلامة علامة" هذا هو تعبير ابن السراج. انظر: الأصول ١١٥/٢

⁵ لا يوجد فعل بدون فاعل، وقد أدرك النحويون هذا، يقول السيرافي: "إن قال قائل: لِمَ لَمْ يجعل للواحد علامة وجعل للثنتين والجماعة ؟ قيل : لأنه معلوم أن الفعل لا بد له من فاعل لا يخلو منه، وقد يخلو من الاثنين والجماعة، فلذلك جعل لهما علامة لتلايق لبيس، واكتفى بما تقدم في العقل من حاجة الفعل إلى فاعل عن علاقة ظاهرة، وإذا قيل: زيد قام

phrase nucléaire أو جملة دنيا énoncé complet هي جملة نواة
phrase minimale عنصرها الفعل وفاعلها النحوي sujet
sintaxique، فلا فرق بين الجمل (كتبَ كتبتُ، كتبتَ)؛ فثلاثتها تحوي على
عنصري الجملة النواة الفعل والفاعل:

كتب + (هو) = il a écrit

كتبتُ = j'ai écrit

كتبتَ = tu as écrit

ووفقا لهذا التحليل، فالاسم المرفوع بعد الفعل هو عنصر توسيعي يصف
الفاعل المضمّر ويؤكدّه؛ ولذا يسمّى élément d'expansion d'identité
أي العنصر التوسيعي المؤكّد للفاعل، ومن ناحية أخرى فهو الفاعل الدلالي الذي
قام بالفعل.

وهذا العنصر التوسيعي المؤكّد للفاعل النحوي مثله مثل الضمير
المنفصل في جملة (فعل هو) فهذا الضمير ليس فاعلا نحويا، وحينما نحلل
الجملة، يكون التحليل على هذا الأساس: "فعل + (هو) A fait + il
+ lui"

ولو لم يكن الفاعل كامنا في الفعل، لجاز أن نسدّد هذا الفعّل للضمير
المنفصل المتكلم والمخاطب فنقول:

"فعل أنا Ai fait je" و "فعل أنت As fait tu"

هو، فالضمير الذي قام في النية و(هو) تؤكد". انظر: الكتاب ٣٨/٢ (الهامش)، ويقول
السهيلي: "تحقيق القول أن الفاعل مضمّر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متسجمن له دال
عليه". انظر: نتائج الفكر في النحو ١٦٥

فهل يجوز هذا التركيب في اللغة ؟ هل يجوز أن يأتي الضمير "أنا أو أنت" فاعلا لـ (فعل)؟ لا شك أن هذا التركيب غير مستقيم مع نظام الجملة العربية؛ ومن ثم فالضمير (هو) لا يمكن أن يكون فاعلا لـ(فعل) ، وإنما هو يقوم بذات الوظيفة التي يقوم بها الضميران (أنا وأنت) إذا تليا الفعل، ومن ناحية أخرى فإن الضمير (هو) يحل محل الاسم الظاهر، إذ إننا نقول: كتب هو، وكتب زيد ، وعلى ذلك فالاسم الظاهر يقوم بنفس الوظيفة التي يقوم بها الضمير الدال عليه ومن ثم فهذا دليل واضح على أن الاسم الظاهر بعد الفعل ليس فاعلا نحويا .
sujet syntaxique.

وثمة دليل ثان يتمثل في العطف corrodination ، ففي حالة عطف اسم ظاهر على الاسم المرفوع بعد الفعل نجد أن الاسم الواقع بعد الفعل لا يحل محل ضمائر الوصل الفاعلية pronoms conjoints du sujet الموجودة في (كتبت katabtu وكتبت katabta) ولكنه يحل محل ضمائر الفصل pronoms disjoints الملحقة بالجملة الفعلية، فنقول:

كتبت أنا وبكر J'ai écrit , moi et Bakr ولا نقول: كتبت وبكر

كتبت أنت وبكر Tu as écrit , toi et Bakr ولا نقول: كتبت وبكر

كتب هو وبكر Il a écrit , lui et Bakr ولا نقول: كتب وبكر

كتب زيد وبكر Il a écrit , Zayd et Bakr ولا نقول: كتب وبكر

فالتركيب الثاني من كل مثال غير سائغ استعماله من قِبَل النظام اللغوي؛ ومن ثم استوقف سببويه كثيرا، فعقد له بابا أسماه "باب ما يحسن أن يَشْرِك المظهر المضمر فيما عمل وما يقبح أن يَشْرِك المظهر المضمر فيما عمل فيه" قائلا: "وأما ما يقبح أن يَشْرِك المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلت وعبدالله، وأفعل وعبدالله .. فإن نعتَه حسنٌ أن يَشْرِك المظهر، وذلك

قولك: ذهبت أنت وزيد، قال تعالى: {فأذهب أنت وربك} و{اسكن أنت وزوجك الجنة}، وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طوَّله وأكدّه..^١، ويقول أيضاً: "وإن حملت الثاني على الاسم المرفوع المضمَر فهو قبيح؛ لأنك لو قلت: اذهب وزيد، كان قبيحاً حتى نقول: اذهب أنت وزيد".^٢ ويقول في موضع آخر: "وأنك لو قلت: اهد وأخوك كان قبيحاً حتى نقول: أنت؛ لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمَر".^٣

كذلك يمكننا أن نضيف دليلاً ثالثاً، يتمثل في التوكيد المعنوي، فحينما نؤكد (زيداً) في جملة "كتب زيد" نقول: كتب زيد نفسه، فإذا كان زيد هو الفاعل، فينبغي أن تستقيم القاعدة حينما يحل ضمير محل زيد، ولا خلاف بين النحويين على أن (كتبْتُ وكتبْتَ وكتبَ زيد) جمل فعلية تتكون من فعل وفاعل، فهل سائغ قولنا: كتبْتُ نفسي وكتبْتَ نفسك، كما نقول "كتب زيد نفسه"؟ .

أزعم أن التركيبين الأول والثاني لا يستقيمان ونظام الجملة العربية؛ ولذا لجأ النحويون إلى إثبات ضمير منفصل يحمل دلالة الضمير المتصل، يقول سيبويه: "واعلم أنه قبيح أن تصف المضمَر في الفعل بنفسك وما أشبهه؛ وذلك أنه قبيح أن تقول: فعلت نفسك، إلا أن تقول: فعلت أنت نفسك"، ويقول في موضع آخر: "و لو قلت: اذهب نفسك، كان قبيحاً حتى نقول: اذهب أنت نفسك".^٤

^١ انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٧، ٣٧٨

^٢ انظر: المرجع السابق ١/ ٢٧٨

^٣ انظر: المرجع نفسه ١/ ٢٩٨

^٤ انظر: المرجع نفسه ٢/ ٣٧٩

^٥ انظر: المرجع نفسه ١/ ٢٧٧

ومن ثم فهذا يؤكد لنا أن "زيداً" ليس فاعلاً نحويًا وإنما هو عنصر توسيعي وصف أو توكيد للفاعل النحوي المضمر، مثله مثل الضمير المنفصل المؤكد للفاعل.

من ناحية أخرى إذا سلمنا برأي بعض النحويين في أنه يجوز تقديم الفاعل على فعله، فيشغل "زيد" وظيفة الفاعل في هاتين الجملتين "قام زيد، زيد قام"، وهذا يعني أنه يقوم بوظيفة الضمير المتصل بالفعل في حالتي التكلم والخطاب كما في "قمتُ وقمتَ"، فهل يجوز أن نقدم ذلك الضمير على فعله كما جاز مع زيد، فنقول:

كتب زيد زيد كتب

كُتِبْتُ أنا كُتِبْتُ

كُتِبْتِ أنتِ كُتِبْتِ

لا شك في أن هذا التركيب خارج على نظام الجملة العربية، ولمزيد من التأكيد على هذا الرأي نستأنس بحديث سيبويه في هذا الصدد؛ حيث يقول: "لا يقع (أنا) في موضع التاء التي في (فعلت)، لا يجوز أن نقول: (فعل أنا)؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا، ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في (فعلنا)، لا نقول: (فعل نحن) .. واعلم أنه لا يقع (أنت) في موضع التاء التي في (فعلت)، ولا (أنتما) في موضع (تما) التي في (فعلتما) ألا ترى أنك لا تقول: (فعل أنتما)، ولا يقع (أنتم) في موضع (تم) التي في (فعلتم)، ولو قلت: (فعل أنتم) لم يجز .. ولا يقع (هو) في موضع المضمر الذي في (فعل)، ولو قلت: (فعل هو) لم يجز إلا أن يكون صفة، ولا يجوز أن يكون (هما) في موضع الألف التي في (ضربا) والألف التي في (يضربان)، ولو قلت: (ضرب هما أو يضرب هما) لم يجز، ولا يقع (هم) في موضع الواو التي في ضربوا ولا الواو التي مع النون في (يضربون)، ولو قلت: (ضرب هم أو يضرب هم) لم يجز، وكذلك (هي) لا تقع

موضع الإضمار الذي في (فعلت)؛ لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة، ولا يقع (هن) في موضع النون التي في (فعلن ويفعلن)، ولو قلت: (فعل هن) لم يجز إلا أن يكون صفة، كما لم يجز ذلك في المذكر، فالمؤنث يجري مجرى المذكر".^١

لكل ما سبق يرى الباحث نفسه مقتنعا بهذه الرؤية في الفاعل النحوي؛ ومن ثم يرى أن المطابقة بين الفعل والفاعل لا تخرج عن النظام التركيبي للجملة الفعلية والذي لا يسمح بتقديم الفاعل على الفعل^٢، وتوحيد الفعل هو اللغة الفصحى، والمطابقة لهجة فصيحة أقرأها القرآن، كما في قوله تعالى: (وأسروا النجوى للذين ظلموا)، وللنحاة في إعراب مثل هذه الآية مختلفون، فبعضهم يرى أن الاسم المرفوع بدل من الضمير المتصل بالفعل، وبعضهم يرى أن الاسم فاعل و(واو الجماعة) علامة الجمع وليست ضميرا، وبعضهم يرى أن الاسم مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية خبر مقدم^٣.

أما ابن الأنباري فله رؤية أخرى؛ إذ يرى تقديم الفاعل النحوي على فعله^٤، ويتحدث عن توحيد الفعل ومطابقته للفاعل انطلاقا من هذه الرؤية، يقول: "الفعل إذا تقدم كان موحدا مع الاثنين والجمع، ومن ذلك قوله تعالى: (أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها. النساء ٧٥)، تقف على (الظالم) بدون ياء؛ لأن معناه

^١ انظر: الكتاب ٢/٣٥٠، ٣٥١

^٢ انظر: توجيه اللمع ١٢١

^٣ انظر في إعراب الآية: توجيه اللمع ١٢٢ وللمزيد عن هذه المسألة نظر: شرح ابن عقيل ٧٩/٢ وأوضح المسالك ٨٨/٢ وشرح التصريح ٤٠٣/١

^٤ هذا مذهب الكوفيين. انظر: توجيه اللمع ١٢١ ويقول السهيلي: "الفعل إذا تقدم الأسماء وحده، وإذا تأخر تثنى وجمع للضمير الذي يكون فيه". انظر: نتائج الفكر في النحو ١٦٤

(التي ظلم أهلها)، فالفعل متقدم، وفي قوله (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم. النساء ٩٧) تقف على (ظالمي) بالياء؛ لأنه متأخر بعد الأسماء، كان الأصل فيه (ظالمين أنفسهم)، فسقطت النون للإضافة، وتقف على الفعل موحدًا في قوله تعالى: (قال رجلان من الذين يخافون. المائدة ٢٣) و(قال نسوة في المدينة. يوسف ٣٠)؛ لأنه فعل متقدم، أما في قوله: (ولقد آتينا داود وسليمان علما وقالوا الحمد لله. النمل ١٥) فتقف على الفعل بالألف (قالا)؛ لأنه فعل متأخر، وفي قوله تعالى: (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة. إبراهيم ٣١) تقف على الفعل (يقيموا) بالواو؛ لأنه فعل متأخر بعد الفاعل^١.

سابعاً: المساواة بين المعطوفين بالواو:

ليس بدعا قولنا: إن (الواو) العاطفة – وهي أم الحروف – تقيد مطلق الجمع بين المعطوفين دون إفادة الترتيب، فقد قال السيرافي: "أجمع النحويون من البصريين والكوفيين على أن الواو ليست للترتيب"^٢، ورد ابن هشام قوله بأن بعض الكوفيين رأوا إفادتها الترتيب، وهو خلاف الصحيح^٣، وهي تعطف متأخرا على متقدم، نحو (ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم. الحديد ٢٦) وتعطف متقدما على متأخر، نحو (كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك. الشورى ٣) وقد يكون

^١ انظر: الإيضاح ٢٧٥ : ٢٧٦ وعبارته (تقف على "الظالم" بدون ياء) تثير قلقاً؛ لأن الكلمة في المصحف بدون ياء، ولا يجوز أن تنتهي بياء؛ لأنها نعت سببي للقربة، ولا أدري لماذا ذكر ذلك ابن الأنباري؟

^٢ انظر: توجيه اللمع ٢٨٤

^٣ انظر: مغني اللبيب ٥٧٠/١ وشرح التصريح ١٥٦/٢

المعطوف مصاحباً للمعطوف عليه في الحكم، نحو (فأتجيناها وأصحاب السفينة. العنكبوت ١٥)، فهذه ثلاث مراتب للعطف بالواو، وهي متباينة في القلة والكثرة، فمجئها للمصاحبة أكثر ولترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل^١.

وقد تناول ابن الأنباري هذه المسألة في تعليقه على الآية (وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا. الجاثية ٢٤)؛ حيث قال: معناه (نموت وتحيا أولادنا بعدنا)، فكأن حياة أولادنا حياة لنا، ونقل عن السجستاني أن هذا من المقدم والمؤخر^٢، أرنوا: (نحيا ونموت)، كما قال: (يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي. عمران ٤٣) فمعناه (اركعي واسجدي)^٣، ومثله قوله: (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم. النحل ٩٨)، فمعناه: فإذا استعذت بالله من الشيطان الرجيم فاقراء القرآن؛ لأن الاستعاذة تكون قبل القراءة^٤.

ولم يرتض أبو بكر رأي السجستاني، وفسر آية الاستعاذة بأن المعنى: فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله؛ لأن الآية تدل على الأمر بالاستعاذة قبل

^١ انظر: رصف المباني ٤٧٣ ومغني اللبيب ٥٦٩/١ والمقرب ٣٠٦ وشرح التصريح ١٥٦/٢

^٢ ذكر الألويسي عدة أقوال في تفسير الآية، منها ما قاله ابن الأنباري وما نقله عن

السجستاني، ورفض الألويسي رأي السجستاني. انظر: روح المعاني ٢١٠/٢٥

^٣ أورد الألويسي عدة أقوال في تفسير مجيء السجود قبل الركوع، منها التقديم والتأخير، ولم

يقبله، كم لم ينكر التفسير الذي ذهب إليه ابن الأنباري، ورجح تقديم السجود على الركوع؛ لأنه كذلك في صلاتهم. وقال الشوكاني: قدم السجود؛ لأنه أفضل من الركوع، أو لأن صلاتهم لا ترتب فيها مع كون الواو لمجرد الجمع بلا ترتيب. انظر: روح المعاني

٢٠٨/٣ وفتح القدير ٤٢٩/١

^٤ انظر: الإيضاح ٥١١ : ٥١٢

البدء في القراءة^١، وأما الآية الأخرى فإدما قدم السجود فيها على الركوع؛ لأن العرب إذا وجدت الفعلين يقعان في وقت واحد في حالة واحدة كان تقديم هذا على هذا وهذا على هذا بمنزلة واحدة، والركوع والسجود يقعان في حالة واحدة^٢، ومثله قوله تعالى: (كم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا. الأعراف:٤)، فالبأس الشدة، وإنما تقع الشدة بهم قبل وقوع الهلاك^٣. ونقل أبو بكر عن الفراء أنه لما كانت الشدة والهلاك يقعان في وقت واحد كان تقديم هذا على هذا وهذا على هذا بمنزلة، وهو قولك في الكلام: أعطيتني فأحسننت وأحسننت فأعطيتني؛ لأن الإحسان والعطية يقعان في وقت واحد^٤، فهذا أصح من أن تجعله من التقديم

^١ هذا ما أورده الأوسى نصاً، ولم يذكر ما ذهب إليه السجستاني. انظر: روح المعاني ٦٢٤/١٤

^٢ انظر: الإيضاح ٥١٣ ولست موافقاً ابن الأنباري في أن الركوع والسجود يقعان في حالة واحدة، ووقت واحد بل يقعان في حالتين مختلفتين وزمنين مختلفين يفصل بينهما القيام زمناً وهيئة. لكن للقاعدة تصح في مثل قولهم: أعطيتني فأكرمتني، وأكرمتني فأعطيتني.

^٣ توقف المفسرون كثيراً عند هذه الآية، وافترضوا هذا السؤال: كيف يجيئها البأس بعد إهلاكها؟ وأجلب الطبري بقولين: أحدهما أن الإهلاك بمعنى الخذلان نتيجة اتباع للهوى، فجاءها البأس، والثاني أن الإهلاك هو البأس، ففي ذكر البأس دلالة على الإهلاك، وفي ذكر الإهلاك دلالة على البأس، وإذا كان ذلك كذلك كان سواء عند العرب بديء بالإهلاك ثم عطف عليه بالبأس، أو بديء بالبأس ثم عطف عليه بالهلاك، وذلك كقولهم: زرتني فأكرمتني إذ كانت الزيارة هي الكرامة، فسواء عندهم قدم الزيارة وأخر الكرامة أو قدم الكرامة وأخر الزيارة (أكرمتني فزرتني)، وذكر الأوسى عدة أقوال في تفسير هذه الآية، منها أن المراد بالإهلاك الخذلان، وقيل: الإهلاك الفسق والمخالفة؛ فجاءها البأس، وقيل: المعنى: حكمنا بإهلاكها فجاءها، وقيل: الفاء تفسيرية نحو (توضاً فغسل وجهه)، وقيل: في الكلام تقديم وتأخير، وقيل: الإهلاك في الدنيا والبأس في الآخرة، ونقل عن الفراء أن الفاء بمعنى الواو. (انظر: جامع البيان ١٥٢/٨ وروح المعاني ٤٤٥/٨)

^٤ إلى هنا ينتهي مضمون كلام الفراء، وفي معاني القرآن (٢٥٠/١) أضاف الفراء قائلاً: وإن

والتأخير على ما زعم السجستاني^١.

واللافت للنظر في هذه المسألة هو قول ابن الأنباري بأن العرب إذا وجدت الفعلين يقعان في وقت واحد في حالة واحدة كان تقديم هذا على هذا وهذا على هذا بمنزلة واحدة؛ وأنا لم أجد مثل هذا القول في أي مصدر آخر سوى ما ذكره الطبري، وأرى أن الأخذ به يسهم في بعض الآيات التي جاءت على شاكلة قولهم: (أعطيتني فأكرمتني، وأكرمتني فأعطيتني)، وليست منها آية مريم (اسجدي واركعي)؛ لأن الفعلين في حالين وزمنين مختلفين. وأرى أن تضاف هذه المقولة إلى قواعد النحو.

شئت كان المعنى: وكم من قرية أهلكناها فكان مجيء البأس قبل الإهلاك، فأضمرت (كان)، وقيل: الفاء بمعنى الواو. ورفض الطبري أن في الكلام مضمرًا؛ بحجة أنه قول لا دلالة على صحته من ظاهر التنزيل، كما رفض أن الفاء بمعنى الواو؛ لأن للفاء من أحكام في الكلام ما ليس للواو، فصرفها إلى حكم من أحكامها أولى من صرفها إلى غيره. (انظر: جامع البيان ١٥٣/٨)

^١ انظر: الإيضاح ٥١٣

تعليق ختامي

كان الحديث عن مسألة "المساواة بين المعطوفين بالواو" هو آخر ما سطره الباحث من المسائل اللغوية التي استخلصها من كتاب "إيضاح الوقف والابتداء" لأبي بكر ابن الأنباري، وجدير بالذكر أن هذا الكتاب ليس كتاباً في اللغة ولا النحو، وإنما هو كتاب في "الوقف والابتداء في كتاب الله؛" ومن ثم فالحديث عن المسائل اللغوية لم يكن مقصوداً للتقعيد، وإنما جاء من أجل التفسير والتوضيح لأنواع الوقف والابتداء، ومع ذلك فالكتاب ثري بالمسائل اللغوية؛ مما دفع الباحث إلى استخلاصها وإخراجها على الصورة المبينة في البحث، وفي هذا التعليق نحاول أن نرصد أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، عسى أن تكون فيها إضافة للدرس اللغوي.

أولاً: المباحث اللغوية التي شكّلت الدراسة تسعة : المصطلحات النحوية، أنواع الألفات الواقعة في أوائل الكلمات، الحروف اللينة المتطرفة بين الحذف والإثبات، المماثلة الصوتية، الهمز تحقيقاً وتخفيفاً، الفتح والإمالة، الوقف النحوي، التعدد الوظيفي لـ(ما)، والمسائل النحوية المتناثرة في الكتاب.

ثانياً: في مبحث المصطلحات النحوية تبين للباحث أن المصطلحات الواردة في الكتاب بعضها بصري وبعضها كوفي، وبعضها مستعمل عند الفريقيين، كما تبين لنا وجود مصطلحات متعددة ذات دلالة واحدة، ومصطلحات ذات دلالات متعددة، كما وجد الباحث مصطلحين لم يردا عند سابقيه، هما (آلة المصدر) بمعنى المتعلق الذي لا غنى عنه كما في (قياماً للناس)، و(الشكّ) بمعنى الرجاء، وفي المقابل لم يستعمل أبو بكر مصطلحي (المبتدأ والخبر) عنصرَي الجملة الاسمية في الكتاب، وإنما عبّر عنهما بمصطلحي (الرافع والمرفوع). ويوصف عام يمكن القول بأن ابن الأنباري استطاع أن يوظف المصطلحات النحوية في تحديد الوقف القرآني وتنوعه.

ثالثاً: في مبحث أنواع الألفات الواقعة في أوائل الكلمات تبين لنا أن الألفات التي ذكرها ابن الأثير في أوائل الكلمات ستة؛ أربعة منها مشتركة بين الأفعال والأسماء: ألف الأصل وألف الوصل وألف القطع وألف الاستفهام، واثنان مختصتان بالأفعال هما: ألف ما لم يسم فاعله وألف المخبر عن نفسه، وأبو بكر أثار مصطلح (الألف) على مصطلح (الهمزة)، وكلاهما مستعمل في التراث اللغوي. وألف الوصل يجوز قطعها في الشعر ضرورة. وتعليقاته لأنواع الألفات مقبولة مقنعة، وهو مولع بضروب العلل، فلا يكاد يذكر حكماً نحوياً إلا ويذكر العلة التي أدت إليه، فكان الحكم نتيجة لها، وهذا الأمر ليس بغريب على النحاة.

رابعاً: في مبحث الحروف اللينة المتطرفة تبين لنا أن القراء اختلفوا في إثبات هذه الأحرف وحذفها في القراءة مع أن بعضها محذوف من المصحف في مواضع كثيرة، وهذا يدلنا على أن الرسم العثماني لم يكن سبباً في تعدد القراءات، كما زعم بعض المستشرقين. والإثبات لغة الحجاز وهو الأصل، والحذف لغة مشهورة عند العرب نسبت لقبيلة هذيل، وتعد مظهراً من مظاهر التخفيف اللغوي، وأعتقد أن الحذف في القرآن راجع إلى علة صوتية تتمثل في الانسجام الصوتي بين فواصل الآيات؛ حيث تسير على نغمة موسيقية واحدة تبرز في أن الكلمات تحمل مقطعاً صوتياً واحداً، والقرآن حريص على إحداث نوع من الانسجام الصوتي بين فواصل الآيات.

خامساً: في مبحث المماثلة الصوتية ذكرنا أنها مصطلح لغوي حديث يعني التقارب بين صوتين مخرجا وصفة، فيؤثر أحدهما في الآخر، فيحيله إلى صوت مثله، وهي نوعان: تقدمية ورجعية وفقاً لتأثير أحد الصوتين في الآخر، وتعد مظهراً من مظاهر التخفيف اللغوي، وأطلق عليها القدماء - ومنهم ابن الأثير - مصطلح الإدغام، والأمثلة التي أوردها في الإيضاح من المماثلة الرجعية.

سادساً: في مبحث الهمز لم يقبل الباحث من ابن الأنباري أن كل العرب تحول للهمزة الساكنة إلى حرف يماثل حركة ما قبلها؛ لأنه حكم فيه شمولية، لكنه وافقه في أن للعرب ثلاثة مذاهب في الهمز: التحقيق وترك الهمز والإبدال منه. وأشهر القبائل العربية تحقيقاً للهمز القبائل البدوية ولاسيما تميم، وأشهرها ميلا للتخفيف القبائل الحجازية، وبخاصة قريش، ويرى الباحث أن الهمز هو الأصل، والتخفيف لغة ثانية يُعدّ مظهراً من مظاهر التطور اللغوي، وأن التخفيف راجع إلى اختصار عدد المقاطع الصوتية وانتقال موضع النبر من مقطع إلى مقطع.

سابعاً: في مبحث الفتح والإمالة تبين أن ثمة نوعين من الإمالة: أحدهما: الإمالة بالفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، والآخر: الإمالة بالفتحة نحو الضمة، وبالألف نحو الواو. والفتح والإمالة لغتان فصيحتان، والفتح لغة الحجاز، والإمالة لغة تميم وقيس وأسد، ولا مانع من شيوع العكس قليلاً، ويرى الباحث أن كلا منهما أصل في موطنه، ولغة الفتح القسط الأكبر من القراءات القرآنية، وكل القراء أمالوا سوى ابن كثير، وأكثرهم إمالة قراء الكوفة. والإمالة ممتعة من الأدوات ملتبّية في الأسماء والأفعال، وأمال بعض القراء بعض الأدوات، وعَلَّ أبو بكر لذلك تعليلاً مقبولاً.

ثامناً: في مبحث الوقف ذكرنا أن الوقف هو قطع النطق على الكلمة الوضعية زمناً يتنفس فيه عامة بنية استئناف القراءة، والأصل فيه السكون؛ لأنه أخف، والابتداء بالمتحرك ضروري والوقف على الساكن استحساناً. وهو ظاهرة صوتية صرفية نحوية دلالية، ومظاهره عند ابن الأنباري أربعة: الوقف على المصروف وغير المصروف، والوقف على المعرف بـ(أل)، والوقف على المهموز، والوقف على المؤنث بالتاء. ولفت نظري قوله بأن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف، فإن كان المنصوب مضافاً وقفت عليه بغير ألف؛ لأن الألف

بدل من التتوين، فلا يجمع بين التتوين والإضافة في اسم واحد؛ لأن الأسماء ثلاثة: (الألف واللام) والتتوين والإضافة، ولا يجتمع دليلان منهن في اسم واحد؛ لأن من شأن العرب الاختصار، فاكتفوا بالدليل من الدليلين. وعرض أبو بكر لمجموعة من الكلمات القرآنية واختلاف القراء فيها وصلا ووقفاً، وعلم لكل قراءة تعليلاً مقنعاً. واستوقفتني مقالته بأن العرب تُجرى ما لا يُجرى في الشعر إلا (أفعل) الذي معه (من)، فلا يقول أحد من العرب في شعر ولا في غيره: (هو أفعل منك)؛ لأن (من) تقوم مقام الإضافة، فلا يجمع بين تتوين وإضافة في حرف واحد؛ لأنهما دليلان من دلائل الأسماء، ولا يجمع بين دليلين. وتعليله عندي غير مقنع، وإنما التعليل المقبول عندي أن (أفعل) إذا كان نعناً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وإن كان اسماً انصرف في النكرة، إلا إذا ألحقت به (من)؛ لأن الاسم لا يكون نعناً إلا بـ(من) نحو: مررت برجلٍ أكرمٍ من زيد.

تاسعاً: في مبحث (ما) ذكرنا أنها لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية حسب عود الضمير عليها وعدم عوده وقرينة الكلام، وهي لفظ متعدد الدلالات، فحينما تأتي اسماً يكون موصولاً أو موصوفاً أو شرطاً، وحينما تأتي حرفاً يكون مصدرية أو كافاً أو نافية أو زائداً، وقد تحدث أبو بكر عن التعدد الوظيفي لـ(ما) من خلال تحليله النحوي لمجموعة من الآيات القرآنية تحتوي كل منها على أداة من هذه الأدوات: (إنما، عمّا، فيما، ماذا، إمّا، أينما، كلما، كأنما، نعمّا، بنسما، مهما، حيثما، لكيلا)، ومع هذه الأدوات في الآيات التي أوردتها ابن الأنباري لم تخرج دلالتها عن واحدة مما سبق.

عاشراً: في المبحث الأخير تناول الباحث عدة مسائل نحوية تتأثرت في كتاب الإيضاح، وهي تفصح إلى حد كبير عن رؤية أبي بكر الكوفية في النحو. والمسائل هي: (كلاً) و(أو) ودلالاتهما في القرآن، العامل في رفع المبتدأ والخبر، حذف المنادى بعد (يا) النداء، النصب على نزع الخافض، الاستفهام

المتقدم والاستفهام المتوسط، توحيد الفعل ومطابقتها للفاعل، المساواة بين المعطوفين بالواو.

وفي ضوء ما أورده ابن الأنباري بصدها تبين لنا : أن دلالات

(كلاً) في الآيات تنوعت ما بين الردّ والزجر والردع وحقاً، وتنوعت دلالات (أو) ما بين الشك والتخيير والإبهام والإضراب والنسق. وأن العامل في المبتدأ والخبر عامل لفظي متمثل فيهما، فكلاهما رافع للآخر^١. وأن النداء حينما يليها فعل أو حرف فهي ليست للتمييز، وإنما هي للنداء والمنادى مخوف. وأن نصب الاسم بعد فعل غير متعد له يكون على نزع الخافض. وأن (أم) حرف استفهام مختص بما أسماه (الاستفهام المتوسط). وأن مطابقة الفعل لفاعله تشمل نمطين من الجملة: الأول: فعل + اسم، نحو (عموا وضموا كثير منهم)، والآخر: اسم + فعل، نحو (أولئك يؤمنون به)، وهذا منهج الكوفيين بعامة. وفي مسألة المساواة بين المعطوفين بالواو لفت انتباهي قوله: إن العرب إذا وجدت الفعليين يقعان في وقت واحد في حالة واحدة، كان تقديم هذا على هذا وهذا على هذا بمنزلة واحدة؛ وأعتقد أن الأخذ به يسهم في تفسير كثير من الآيات التي أتت على شاكلة (أعطيتي فأكرمتي، وأكرمتي فأعطيتي)، لكن آية مريم (اسجدي واركعي) لا تخضع لهذه القاعدة؛ لأن الركوع والسجود يقعان في حالين وزمنين مختلفين.

وأخيراً أرى أن ما جاء في هذا البحث يمثل فكر ابن الأنباري، وعلى الرغم من أنه كوفي المذهب – وتأثره بالفراء واضح – فإن بعض آرائه تمثل المذهب البصري، ومصطلحاته البصرية شاهدة على ذلك، وكان للباحث وفاق

^١ أي أن المبتدأ رافع للخبر، والخبر رافع للمبتدأ، وهذا هو منهج الكوفيين، لكن اللافت للنظر عند ابن الأنباري أنه يرى أن عامل الرفع في المضارع هو حرف المضارعة.

وخلاف مع ابن الأنباري في العديد من آرائه على النحو المبين في متن الدراسة، وإن هذا الكتاب على الرغم من أنه في علوم القرآن فإنه لا يقل أهمية في البحث اللغوي عن مصادر اللغة والنحو؛ ومن ثم فهو جدير بالدراسة اللغوية.

قائمة المصادر والمراجع

- إيضاح الوقف والابتداء. أبو بكر ابن الأنباري. تحقيق محي السدين عبدالرحمن رمضان. طبعة دمشق ١٩٧١ (مصدر الدراسة)
- إبراز المعاني من حرز الأمان. أبو شامة. تحقيق: إبراهيم عطوة – ط/١٩٨٢
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. البناء الدمياطي. ط أولى دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٨
- الإتقان في علوم القرآن. السيوطي. ط/ المكتبة العصرية بيروت ١٩٨٧
- أثر الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي في تنوع الوقف القرآني د.علاء الحمزاوي
- إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. ط/ لجنة التأليف والنشر ١٩٣٧
- أصوات العربية في ضوء المنهج المقارن. د/ رفعت الفرنواني. ط ٣/١٩٩٣
- الأصوات اللغوية. د/ إبراهيم أنيس. ط/ سادسة ١٩٨٤
- الأصول. ابن السراج. ط. ثلاثة بيروت ١٩٨٨
- إعراب القرآن للنحاس. ط. ثلاثة بيروت ١٩٨٨
- الإعراب في جمل الإعراب. الأنباري. ت: سعيد الأفغاني ط ٢ بيروت ١٩٧١
- الأفعال اللاشخصية في القرآن تحليل تركيبى دلالي. د.علاء الحمزاوي. بحث منشور في مجلة كلية الآداب بجامعة المنيا أكتوبر ١٩٩٨
- الاقتراح في علم أصول النحو وجدله للسيوطي ت: محمود فجال

- الإقليد شرح المفصل. تاج الدين الجندي. ط أولى الرياض ٢٠٠٢
- الإمالة في القراءات واللهجات. د/عبدالفتاح شلبي. ط/ثانية ١٩٧١
- الأمالي النحوية. ابن الحاجب. ط.أولى بيروت ١٩٨٥
- الإنصاف في مسائل الخلاف. أبو بكرات الأنباري. ط.رابعة القاهرة ١٩٦١
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام. ط المكتبة العصرية بيروت ٢٠٠٢
- البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. ط/ثانية ١٩٩٢ القاهرة
- البرهان في إعراب آيات القرآن. أحمد الأهدلي. ط.أولى بيروت ٢٠٠١
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري. ط.أولى الرياض ٢٠٠٠
- التطور اللغوي مظاهره وعلله. د/رمضان عبدالنواب. ط/ثانية ١٩٩٠
- التطور النحوي. برجشتراسر. ط. القاهرة ١٩٨٢
- التعبير الاصطلاحي في الأمثال العربية. د/علاء الحمزاوي. رسالة دكتوراه مخطوطة بجامعة المنيا ١٩٩٨
- التكملة لأبي علي الفارسي. ط.ثانية بيروت ١٩٩٩
- التمييز في معرفة أقسام الألفات في كتاب الله العزيز. ت: على حسين البواب. مجلة البحوث الإسلامية العدد الثامن عشر ١٤٠٧
- توجيه اللمع. ابن الخباز. ط.أولى القاهرة ٢٠٠٢
- جامع البيان عن تأويل القرآن. الطبري. ط/أولى بيروت — عمان ٢٠٠٢
- جمال القراء وكمال الإقراء. علم الدين السخاوي. ط/ بدون تاريخ

- حاشية الصبان على شرح الأشموني. ط/ دار إحياء الكتب.
- الخصائص. ابن جني. ت. محمد علي النجار
- الخصائص اللغوية لرواية حفص دراسة في البنية والتركيب. د. علاء إسماعيل ط/أولى ٢٠٠٥ دار الهدى المنيا
- دراسة في النحو الكوفي. المختار أحمد دير. ط.أولى بيروت ١٩٩١
- دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة. موريس بوكاي. ليبيا (د.ت)
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. ط.الثالثة دمشق ٢٠٠٢
- روح المعاني في تفسير القرآن. الأوسي. ط.أولى بيروت ١٩٩٩
- السبعة في القراءات. ابن مجاهد. ت: د/شوقي ضيف. ط/ثانية القاهرة ١٩٨٠
- سر صناعة الإعراب. ابن جني. ط/أولى ١٩٥٤
- شرح التصريح على التوضيح. خالد الأزهرى. ط.أولى بيروت ٢٠٠٠
- شرح الشافية. الرضي الاسترأبازي. دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٢
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط.العشرون القاهرة ١٩٨٠
- شرح القوائد السبع الطوال. أبوبكر بن الأنباري. ط رابعة القاهرة ١٩٨٠
- شرح المفصل. ابن يعيش. ط/عالم الكتب بيروت.
- فتح القدير. الشوكاني. ط. المكتبة العصرية بيروت ٢٠٠٦
- الفروق اللغوية. أبو هلال العسكري. ط. دار الكتب العلمية بيروت

- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد. د/غالب فاضل. ط/العراق
١٩٨٤
- في اللهجات العربية. إبراهيم أنيس. ط. دار الفكر العربي.
— قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام. ط. أولى بيروت ١٩٩٠
— الكتاب. سيبويه تحقيق عبدالسلام هارون ط ثالثة علم الكتب ١٩٨٣
— الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. مكى القيسي. ط/
١٩٧٤
- كنز المعاني شرح حرز الأمانى. محمد بن الحسين الموصلى. ط/أولى
القاهرة.
- اللباب في علل البناء والإعراب. العكبري. ط أولى دمشق ١٩٩٥
— اللغة والنحو بين القديم والحديث. عباس حسن. ط ٢/دار المعارف ١٩٧١
— اللهجات العربية في التراث. د/علم الدين الجندي ط/الدار العربية للكتاب
١٩٨٣
- المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن. جولد زيهير. ط/ثانية ١٩٨٣
— المسائل الحلبيات. أبو علي الفارسي. ط. أولى بيروت ١٩٨٧
— المصطلح النحوي: د. عوض القوزي. ط. الرياض ١٩٨١
— مصطلحات النحو الكوفي. د. عبدالله الخثران. ط. أولى القاهرة ١٩٩٠
— المصطلحات النحوية في الكتاب. د. فاروق مهني ط. أولى دار حراء المنيا
— المصطلحات النحوية في تفسير الطبري. د. فاروق مهني. ط. أولى المنيا.
— المصطلحات النحوية في معاني القرآن. د. فاروق مهني. ط. ١ دار حراء المنيا

- معاني القرآن للأخفش. ط. ثانية دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٢
- معاني القرآن للفراء. ط/أولى دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٢
- معاني القرآن للنحاس. ط. دار الحديث القاهرة ٢٠٠٤
- معجم مصطلحات النحو والصرف د. محمد إبراهيم عبادة. ط/٢ القاهرة ٢٠٠١
- مغني اللبيب. ابن هشام ط. أولى بيروت ١٩٩١
- المفصل. الزمخشري ط. ثانية بيروت (بدون تاريخ).
- المقتضب. المبرد. ط. ثالثة القاهرة ١٩٩٤
- همع الهوامع. السيوطي. ط. دار البحوث العلمية الكويت
- الوقف الصرفي. محمد خليل الزروق. ط أولى بنغازي ليبيا ١٩٩٩
- Grammaire de l'arabe, Andre Roman, Paris ١٩٩٠
- Grammaire de l'arabe classique. R. Blachère, Paris ١٩٩٤
- L'arabe classique, H. Fleisch. Beyrouth ١٩٦٨
- Traité de philologie arabe, H. Fleisch. Beyrouth ١٩٦١